

# ظاهرة البناء في النحو العربي



ناشرون وموزعون

الدكتور  
يوسف رابعة









ظاهرة البناء في

النحو العربي



# ظاهرة الوباء في النحس العربي

الدكتور

يوسف عبد الرحيم رابعة

دار زهدي للنشر والتوزيع - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / الجامعة الأردنية

هاتف : 0096265343052 فاكس : 0096265356219

خلوي : 00962795555279

E-mail: [dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com](mailto:dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com)

**الطبعة الأولى**

**2016**

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة  
المكتبة الوطنية  
(2015/5/2209)

415

ربابعة، يوسف عبد الرحيم

ظاهرة البناء في النحو العربي / يوسف عبد الرحيم ربابعة

عمان: دار زهدي للنشر والتوزيع 2016

الواصفات: قواعد اللغة // اللغة العربية .

ردمك: ISBN 978-9957-612-18-4

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى  
مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة  
الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف

لا يجوز بيع أو نشر أو اقتباس أو التطبيق العملي أو النظري لأي جزء أو فكرة من  
هذا الكتاب ، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي  
طريقة ، سواء أكانت إلكترونية ، أو ميكانيكية ، أو بالتصوير ، أو بالتسجيل ، أو  
بخلاف ذلك ، دون الحصول على إذن الناشر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل  
للملاحقة القانونية والقضائية.



## فهرس المحتويات

5	الباب الاول:البناء وماهيته
7	الفصل الاول:حد البناء
17	الفصل الثاني:أنواع البناء
23	الفصل الثالث:علامات البناء وألقابه
33	الفصل الرابع: البناء وأقسام الكلام
39	الباب الثاني:البناء اللازم
41	الفصل الاول: البناء الكلي
45	المبحث الاول: الضمائر
59	المبحث الثاني: أسماء الإشارة
68	المبحث الثالث: الموصول
74	المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات
82	المبحث الخامس: الأدوات
93	المبحث السادس:الكنايات
99	الفصل الثاني:البناء الجزئي
101	المبحث الاول: المثني وجمع المذكر السالم
105	المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
107	المبحث الثالث الممنوع من الصرف
111	الباب الثالث:البناء العارض
113	الفصل الاول:البناء الموقعي
115	المبحث الاول المنادى المعرفة
119	المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس
123	المبحث الثالث: البناء على الجوار
129	الفصل الثاني: البناء التركيبي

131	المبحث الأول: الأعداد المركبة
134	المبحث الثاني: الظروف المركبة
137	المبحث الثالث: الأحوال المركبة
139	المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
141	المبحث الخامس: الظروف
149	المبحث السادس: الأعلام المركبة
151	الباب الرابع: الأفعال بين البناء والإعراب
153	الفصل الأول: الفعل الماضي
161	الفصل الثاني: فعل الأمر
169	الفصل الثالث: الفعل المضارع
189	الخاتمة
197	المصادر والمراجع

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، منزل الشرائع وناصر الدين، رفع شأن العلم، وأعلى منزلة العلماء بقوله: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات)، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، سيد الأولين والآخرين، قائد الغر المحجلين الذي أشرق بأنواره وهدىه الدنيا بعدما عمّتها ظلمات الجهل، ودياجير الكفر.

وبعد:

فقد تعددت الدراسات واختلفت وتمايزت، وكلها تحاول سبر أغوار اللغة لتصل إلى سرّها الأول، وتكشف مكنوناتها التي بها نشأت واكتملت، فما كان من نتاج هذا الجهد، إلا أن تنوعت التعليقات وظهرت التفسيرات، وكثرت الآراء والتعليقات، وبقيت مع ذلك على حافات البحر، ولما تصل بنا إلى مطمأن ترتاح إليه النفس.

وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة أخرى لتفسير ظاهرة من ظواهر هذه اللغة العظيمة، وهي ظاهرة البناء، وهذا الموضوع هو نتاج شعور بأهمية الموضوع، وأنه لم يُعطَ حقه من الدرس والبحث، فلا توجد دراسات حديثة تتناوله من أطرافه جميعها.

ولأن ظاهرة البناء من الظواهر المهمة في اللغة العربية، كونها تشكل ظاهرة لغوية لها قواعدها وقوانينها التي تحكمها، وهي أيضاً تقابل ظاهرة لاقت من العناية الشيء الكثير، وهي ظاهرة الإعراب. فاللغة العربية تميّزت عن اللغات الأخرى بإعرابها، والبناء برأيي ليس مقابل الإعراب أو ضده، ولا يعني أن اللغات الأخرى غير المعربة مبنية، فاللغات الأخرى ساكنة النهايات وليست



مبنية، لأنّ البناء في اللغة العربية لا يعني التسكين، إذ يمكن أن يكون البناء بالحركات، ولذلك فهو ثبات آخر الكلمة على حركة واحدة، وإن كانت السكون أكثر شيوعاً فيه، غير أنّ ذلك ليس مطرداً، فالسكون في الفعل المضارع علامة إعراب وليست علامة بناء.

ومن هنا فظاهرة البناء مكملة لظاهرة الإعراب من حيث إن الكلمات منقسمة إلى معرب ومبني، وحركات الإعراب لا تختلف عن حركات البناء، حتى إنّنا نخلط أحياناً بينهما، لأننا لا نستطيع أن نجزم أنّ هذه الحركة للبناء وتلك للإعراب، ودليلنا الوحيد هو ثبات الحركة في آخر الكلمة أو انعدامها، فالارتباط بين الظاهرتين ارتباط وثيق حتى يمكن القول إن البناء ما هو إلا حالة من حالات الإعراب التزمّت بها الكلمة لأسباب مختلفة، معنوية، وصوتية، ونحوية.

ونحن نعرف أن اللغة تقوم على المبني والمعرب، فهل البناء ظاهرة حادثة تطورت عبر التاريخ؟ وهل انتقلت اللغة من الإعراب إلى البناء نتيجة متطلبات معنوية اقتضتها طبيعة الدلالة الثابتة لبعض الكلمات، وعدم تأثر معناها بالموقع الذي تقع فيه؟، أم أن اللغة على العكس من ذلك كانت في الأصل مبنية؛ لأن الكلمات يحكمها قانون صارم هو قانون الموقع، فلم تكن بحاجة إلى الإعراب، ثم عندما تحررت الكلمات من حكم الموقع، فتقدمت، وتأخرت، وأصبحت أكثر حرية فرض عليها؛ ذلك أن تتخذ شكلاً آخر تعبّر فيه عن دلالتها، فاتخذت من الحركات وسيلة لذلك، فمنها ما احتاج إلى هذه الحركات لاختلاف دلالاته باختلاف موقعه، ومنها ما بقي على حركته الأولى لثبات دلالاته؟، أم أن ظاهرة البناء تعبير عن موقف إنساني كان يعي منذ البداية أن التركيب اللغوي لا بدّ له من ثابت ومتحرك حتى يكون كاملاً، إذ إن الثوابت

هي أساسات يقوم عليها البناء، ولا بد أن تكون موجودة حتى تصنع فراغاً تتحرك فيه.

ابتدأت رحلتي مع هذا الموضوع عندما تبينت أهمية وضرة الكتابة فيه، فعمدت إلى مطالعات متعددة في كتب اللغة والنحو قديمها وحديثها، إلى أن توصلت إلى مفاهيم أولية، فجمعت المادة من مظانها حتى نضجت الفكرة، وهأنذا أطرحها في هذه الدراسة مبيناً آراء القدماء والمحدثين في كل مسألة، ومعطياً رأيي بالقدر الذي اطمأنت إليه، وشعرت أنه الأقرب إلى الصواب.

بدأت الدراسة بباب تمهيدي راجعت فيه معنى البناء عند القدماء وأفكارهم تجاهه، وآراءهم فيه، ثم عرضت لأنواعه وألقابه وكيفية دخوله الكلام. وبعد أن تناولت أنواع المبنيات وأقسامها تبين لي أنني أستطيع تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة أبواب: الباب الأول البناء اللازم، وقسمته إلى فصلين الفصل الأول أسميته البناء الكلي، وأقصد به الكلمات التي لزمّت حركة واحدة أو سكوناً، وهي الضمائر والأسماء الموصولة والأدوات وأسماء الأفعال والكنائيات، وحاولت فيها كلها أن أفسّر سبب بنائها على الحركة أو السكون؛ أي أن البحث كان في العلل التي أدت إلى بناء هذه الكلمات على حركة واحدة، لم تتغير بتغيير الموقع.

والفصل الثاني سمّيته البناء الجزئي، وأقصد به الكلمات التي استقرت على حركتين وليس حركة واحدة، وهذه الحالة ربما تكون أقرب إلى حالة وسطى بين المعرب والمبني، إلا أنني أثرت أن أجعلها من المبنيات، لأنني أعتقد أن البناء هو نقص الإعراب الذي هو ثلاث حالات أو ثلاث حركات، وأي نقص فيها بناء. فالحركاتان بناء، والحركة الواحدة بناء، وفقدان الحركة بناء كذلك، وهذه

الأسماء التي بنيت على حركتين هي المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

والباب الثالث تناولت فيه البناء العارض، وجعلته في فصلين: الفصل الأول سميت البناء الموقعي، وأعني به الكلمات التي بنيت لأسباب موقعية؛ أي أن موقعها النحوي في الجملة هو الذي فرض عليها الحركة، وإن كانت هذه الكلمات معربة في الأصل، إذ لو خرجت من هذا الموقع لعادت إلى إعرابها، ومن هذه المواقع المبنية: المنادى المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة المنفية بـ(لا) التي لنفي الجنس، والمبني للجوار أي الذي وقع في سياق تركيبى فرض عليه طبيعة الحركة.

والفصل الثاني سميت البناء التركيبى، أي الكلمات التي بنيت؛ لأنها ركبت مع غيرها، وهي: الأعداد المركبة، والأحوال المركبة، والظروف المركبة.

والباب الرابع، تناولت فيه الأفعال وموقفها من البناء والإعراب، إذ أرى أن الفعل الماضى مبني على السكون، وأن حركاته جاءت لأسباب عارضة اقتضتها طبيعة الصوت الذي اتصل به.

وفعل الأمر مبني على السكون، والحركات ناتجة عن التناسب الصوتي مع ما اتصل به، أما الفعل المضارع فهو معرب في جميع أحواله، إذ إن الإعراب دخله لعدم دلالة القاطعة على الحدث والتحقق. فالفعل الماضى تم تحققه وأصبح أكيداً، وفعل الأمر يتوقع حدوثه مستقبلاً، ولذلك حصل فيهما الثبات، أما المضارع فإن تحققه وعدمه مرتبطان بما يسبقه من أدوات قد تجعل تحققه أكيداً، أو مشروطاً، أو كامناً، فإذا كان التحقق أكيداً أخذ علامة الرفع، وإذا كان مشروطاً أخذ علامة النصب، وإذا كان كامناً فيه أخذ علامة الجزم.



# المباح الأول

## البناء وما هيته

- الفصل الأول: حدد البناء
- الفصل الثاني: أنواع البناء
- الفصل الثالث: علامات البناء وألقابه
- الفصل الرابع: البناء وأقسام الكلام



# الفصل الأول

## حدُّ البناء





## حد البناء

لا نريد أن نخوض هنا في الحديث عن المعنى اللغوي لكلمة البناء، إذ يمكن الرجوع إلى ذلك في المعاجم المتخصصة<sup>(1)</sup>، ولكن ما يعنينا هنا الدلالة التي اصطلح عليها علماء النحو، وما استقرت عليه في مؤلفاتهم، وإذا كان سيبويه لم يقدم مصطلحاً ناضجاً في هذا الباب، فإن وصفه يعطي دلالة يمكن استخلاصها من حديثه عن مجاري أواخر الكلم من العربية، عندما يقول: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"<sup>(2)</sup>، ونلاحظ من قوله أن البناء هو صياغة الحرف الأخير للكلمة صياغة ثابتة، لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، ولا تتأثر كذلك بالموقع الذي تقع فيه، وهذه الحركة تقع على الحرف الأخير من الكلمة، فتلتزم بها التزاماً ثابتاً كاملاً لا تخرج عنه، نحو فتحة (أين)، وضمة (حيث)، وكسرة (هؤلاء)، وسكون (من)<sup>(3)</sup>، فالبناء يكون على الحركات أو السكون، ولكن هذه الحركة تثبت ولا تزول إذ لا تتأثر بالعوامل.

أما المبرد (285هـ) فلم يقدم في حديثه عن البناء حداً له، لكنه تحدث عن المبني، وفرق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء<sup>(4)</sup>، وسار على طريقه

---

(1) انظر: ابن منظور. (1999م). لسان العرب. (تصحیح وغایة: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصالح العبدی). (ط3). بيروت: دار إحياء التراث،

ج1، ص510.

(2) سيبويه. (د.ت). الكتاب. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط1). بيروت: دار الجيل، ج1، ص13.

(3) انظر: السيرافي. (1986م). شرح كتاب سيبويه. (تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة

المصرية العامة للكتاب، ج1، ص66.

(4) انظر: المبرد. (1399هـ). المقضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: لجنة إحياء التراث، ج1، ص142.

الزجاجي<sup>(5)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(6)</sup>، أما أبو بكر بن السراج (316هـ) فقدّم حدّاً للبناء، يشعرنا بوضوحه في ذهنه، إذ يقول: "وأما البناء فهو خلاف الإعراب، وهو أن يُبنى آخر الكلمة على حركة غير مفارقة، أو سكون غير مفارق"<sup>(7)</sup>.

وإذا وصلنا إلى ابن جني (392هـ) فإننا نجده يقدّم حدّاً، ويسهب فيه، ويأتي بالعلة التي من أجلها سمّي بذلك، فيقول في تعريفه: "لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا شيء أحدث ذلك من العوامل"<sup>(8)</sup>، ثم بيّن العلة في تسميته، فقال: "وكأنهم إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغيّر تغير الإعراب سمّي بناءً من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة..."<sup>(9)</sup>.

أما الزمخشري (538هـ) فقال في حدّه: "هو الذي سكون آخره وحركته بغير عامل"<sup>(10)</sup>، وسار على هذا النهج النحاة بعد الزمخشري، أمثال الأنباري<sup>(11)</sup> (577هـ)، والمطرزي<sup>(12)</sup> (610هـ)، والعكبري<sup>(13)</sup> (616هـ).

وكلهم متفقون على أن البناء هو لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، من غير عامل، إلا أن هناك بعض الإضافات اليسيرة أضافها بعض النحاة، فابن معطٍ زاد في تعريفه عدم الاعتلال، فقال: "لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً من

(5) انظر: الزجاجي. (1984م). الجمل في النحو. (تحقيق: علي توفيق الحمد). (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة، وإريد: دار الأمل، ص 260.

(6) انظر: الفارسي، أبو علي. (1969م). الإيضاح العضدي. (تحقيق: حسن شافلي فرهود). (ط1). القاهرة: مطبعة دار التكليف، ج 1، ص 15.

(7) ابن السراج. (1965م). الموجز في النحو. (تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي). بيروت: مطبعة بدران، ص 28.

(8) ابن جني. (1957م). الخصائص. (تحقيق: محمد علي التجار). (ط2). بيروت: دار الكتاب العربي، ج 1، ص 37.

(9) المصدر السابق، ج 1، ص 37.

(10) الزمخشري. (د.ت). المفصل في علم العربية. (ط1). بيروت: دار الجيل، ص 125.

(11) انظر: الأنباري. (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقى، ص 19، 21.

(12) انظر: المطرزي. (د.ت). المصباح في علم النحو. (تحقيق: عبد الحميد السيد طلب). (ط1). القاهرة: مكتبة الشهاب، ص 49.

(13) انظر: العكبري. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: غازي مختار ظليمات). (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر، ج 1، ص 66.



غير عامل ولا اعتلال<sup>(14)</sup>، فنلاحظ أنّه جعل الاعتلال ليس بناءً، فالمعتل رغم أنّ حركته لا تتغير بدخول العوامل عليه إلا أنّه لا يُعدّ مبنياً.

وإذا وصلنا إلى منتصف القرن السابع الهجري، وجدنا أن المصطلح قد استقرّ عند العلماء، ودرج في مؤلفاتهم على المفهوم الذي مرّ سابقاً، فهذا ابن يعيش (643هـ)، يسير على طريق ابن جنّي، فيعطي تعريفاً للبناء، ويعلل سبب التسمية<sup>(15)</sup>، وكذلك ابن عصفور<sup>(16)</sup>.

ويتبين لنا أن مفهوم البناء وحده لم يتغيرا عما عند سيبويه إلا بطريقة العرض والأسلوب، وبقياً يدوران حول ثبات السكون أو الحركة في آخر الكلمة من غير عامل، وهو ما يثير تساؤلات كثيرة، قد تخرج بعض الكلمات من دائرته، فالمعتل أحدها، وكذلك الأسماء التي تبنى على حركتين، واختلاف حركة البناء باختلاف اللهجات، والمبني في موقع دون آخر، لذلك فإنّ ابن الحاجب حاول استدراك هذا النقص في الحد، فأنكر الاعتماد على ثبات الحركة في آخر الكلمة لتحديد المبني، وجاء بتعريف مختلف، فقال: "المبني ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب"<sup>(17)</sup>، فلم ينظر إلى تغير أواخر الكلمات وثباتها، بل قرر أن هناك كلمات مبنية الأصل، حتّى لو اختلفت حركات أواخرها، وهذا يناسب أقوال النحاة من أن هناك كلمات مبنية الأصل، وهي: الحروف، والأفعال، وما شابههما لفظاً ومعنى، وأما غير المركب، فأراد به الكلمات المفردة قبل تركيبها في الجمل.

---

(14) ابن معطي. (د.ت). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص 154. ويظهر أن ابن معطي قد

تأثر بابن جنّي في تعريفه ذلك.

(15) انظر: ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، ج 3، ص 80.

(16) انظر: ابن عصفور. (1971م). المقرب. (تحقيق: أحمد جواد عبد الستار وعبد الله الجبوري). (ط 1). بغداد: مطبعة العتبي، ج 1، ص 289.

(17) ابن الحاجب. (1982م). الكافية في النحو بشرح الرضي الاسترلابادي. (ط 3). بيروت: دار الكتب العلمية، ج 2، ص 2.

وهذا القول فيه خلاف بين النحاة، فبعضهم يرى أن الكلمات قبل التركيب مبنية، وبعضهم يرى أنها معربة، ورأي ثالث يرى أنها ليست معربة ولا مبنية<sup>(18)</sup>.

أما ابن مالك، فيقول في حدّ البناء: "ما جيء به لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين"<sup>(19)</sup>، فهو هنا لم يذكر لزوم حركة واحدة من غير عامل كما هو معروف عند أكثر النحاة.

ويركز ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك على العلة في البناء، ولم يعطِ التعريف كبير اهتمام، فيقول: "المبني هو ما أشبه الحرف"<sup>(20)</sup>، فعلى الرغم من تأثره بابن مالك، إلا أنه يظهر من إشارته إلى علة البناء والتركيز عليها تأثره بابن الحاجب في رأيه الذي ذكرناه سابقاً.

أما النحاة المتأخرون فإنهم لم يضيفوا شيئاً يُذكر على ما قاله المتقدمون، فهذا السيوطي (911هـ) يقسمه إلى قسمين: لفظي، ومعنوي، فيقول: "البناء ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي يُحدّ – كما أفصح به في التسهيل – بأنه ما جيء به، لا لبيان مقتضى عامل، من حركة، أو سكون، أو حذف، وعلى أنه معنوي، يحدّ كما قال ابن جني في (الخصائص): بأنه لزوم آخر

(18) انظر: الدليل، عبد الله. (1990م). البناء في اللغة العربية قسم الإعراب. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد، ص 23-25.

(19) ابن مالك. (1967م). تسهيل الفتاوى وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكتب العربي، ص 10.

(20) ابن عقيل. (1967م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط5). القاهرة: مطبعة دار الاتحاد العربي،

الكلمة طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه<sup>(21)</sup>، ويظهر من حديثه أنه يتبنى آراء مَنْ سبقه من النحاة، وهذا يشبه ما جاء عند الأشموني (929هـ)<sup>(22)</sup>.

والظاهر أن النحاة المتأخرين<sup>(23)</sup> شددوا في دراساتهم على تقسيم البناء إلى: لفظي، ومعنوي. فاللفظي ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعاً، أو تخلصاً من سكونين، ويسندون هذا الرأي لابن مالك، والمعنوي لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً، لغير عامل أو اعتلال، ويسندون هذا الرأي لابن جني.

ومع ذلك فإن بعض الإضافات الجديدة التي قدّمها متأخرو النحاة تعدّ ذات قيمة مهمة في مجال البحث، فالحامدي المتوفى (1316هـ) يوضح المقصود بالبناء اللفظي، ويخرج منه الكلمات التي جاءت معربة بحركات عارضة لمناسبة صوتية وموقعية، فيقول: "والبناء اللفظي هو ما جاء به لا لبيان مقتضى العامل وليس حكاية نحو (مَنْ زيداً)، ولا إتباعاً ككسرة دال (الحمد لله)، ولا نقلاً كنقل حركة همزة (أوتي) إلى نون (مَنْ) في (محمدٌ آتي)، ولا تخلصاً من سكونين، في نحو (لم يكن الذين كفروا)، ولا مناسبة نحو (جاء غلامي)، ولا وقفاً (جاء زيد)، ولا تخفيفاً (فتوبوا إلى بارئكم) بسكون الهمزة، ولا إدغاماً، نحو (وترى الناس سكارى) بإدغام السين في السين"<sup>(24)</sup>، وواضح أنه

---

(21) السيوطي. (1975م). مع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، ج 1، ص 45.

(22) انظر: الأشموني. (1939م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط2). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ج 1، ص 29.

(23) انظر: السجاعي. (د.ت). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص 20، والصبان، حاشية للصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص 49.

(24) الكفراوي. (1954م). شرح الكفراوي على متن الأجرومية، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط3). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص 21.

يخرج الحركات العارضة من دائرة البناء اللفظي؛ لأنَّ الحركة هنا ليست حركة بناء.

ويتضح لنا مما سبق أنَّ حدَّ البناء مختلف فيه لدى علماء النحو متقدميهم، ومتأخريهم، ولهذا حاول المحدثون إيجاد تعريف جديد يشمل المبنيات جميعها، ويخرج من دائرتها المعربات بالحركات العارضة، فهذا عباس حسن يقول عن البناء: "لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كلِّ أحواله، لا تتغيَّر مهما تغيرت العوامل، والمبني هو اللفظ الذي دخله البناء"<sup>(25)</sup>، أما علي جابر المنصوري في تحقيقه للمسائل العسكرية فيرى أنه: "ملازمة الكلمات حالة واحدة، إما حركة، وإما سكوناً، على الرغم من دخولها في نسيج جُملي"<sup>(26)</sup>.

ومن الذين قدّموا تعريفاً للبناء مهدي المخزومي، إذ قال: "والبناء: أن تُلزم الكلمة حالة واحدة، وملازم آخرها حركة واحدة، فلا يتغير آخرها مهما تتقلب في الاستعمال، ومهما تتعاقب عليها الأغراض النحوية أو المعاني الإعرابية"<sup>(27)</sup>، ورأى عبد السلام عواد أنَّ "البناء هو ثبوت الدلالة، والمبني هو ما لزم لونها واحداً من التغيير الدلالي لا يتعداه إلى غيره، وما كانت بنيته على صورة واحدة"<sup>(28)</sup>.

مما سبق يمكننا أن نؤكد على ما جاء عند النحاة من أنَّ البناء هو لزوم الكلمة حركة واحدة من غير عامل ولا عارض، ونقصد بالعارض الحركات التي

---

(25) حسن، عباس. (1971م). النحو الوافي. (ط4). القاهرة: مطبعة دار المعارف، ج1، ص75.

(26) الفارسي. (1982م). المسائل العسكرية. (تحقيق: علي جابر المنصوري). (ط2). بغداد، ص54، 55.

(27) المخزومي، مهدي. (1966م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص28.

(28) عواد، عبد السلام. (1979م). الشكليات في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس، ص22، وانظر: مصطفى، محمد صلاح الدين. (د.ت).

النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص68.

تأتي لأسباب صوتية، ولكننا نضيف في هذا السياق أن البناء هو نقصان الإعراب، والإعراب يكون بثلاث حالات، وأي نقص في الحالات الثلاث هو بناء، ولذلك فإنَّ تعريفنا هذا سيدخل الكلمات التي لزمّت حركتين حدود المبني، فالإعراب من وجهة نظرنا احتمال الكلمة ثلاثة أوجه إعرابية باختلاف المواقع، لأنها تحتاج إلى ذلك، وكلما استغنت الكلمة عن تحولات المعنى باختلاف المواقع استغنت عن الحركة الإعرابية، واتجهت نحو حركتين، ثم واحدة لأنه يصبح لها من القوة الدلالية ما يغنيها عن الحركة. وفي هذا المعنى أورد السيوطي نقلاً عن ابن جني أنه "إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثل على ذلك بحذام وقطام، فإنَّ ثَمَّ العلمية والتأنيث والعدل عن حازمة وقاطمة"<sup>(29)</sup>، وكأنَّ ابن جني هنا جعل مراحل انتقال الكلمة من الإعراب إلى البناء فقدانها الحركة الأولى ثم الثانية، فإذا فقدت حركة واحدة كانت ممنوعة من الصرف وإذا فقدت الثانية أصبحت مبنية، لأنه كما يقول ليس بعد المنع من الصرف إلا منع الإعراب، ولذلك فإننا نؤكد ما جاء في حديثنا من أن الكلمات التي أخذت حركتين هي حالة وسطى بين البناء والإعراب.

وإذا اعتمدنا قولنا إن الإعراب هو تغير حركة الكلمة الكامل بتغير موقعها، تكون الكلمة التي تأخذ ثلاث حركات هي المعربة فقط، والتي تكتفي بحركتين أو واحدة هي مبنية.

---

(29) السيوطي، معجم الهوامع، ج 1، ص 48.





## الفصل الثاني

### أنواع البناء



## انواع البناء

يُقسَّم النحاة البناء إلى قسمين: لازم، وعارض. فاللازم هو الذي لا يأتي إلا مبنياً، ولا يزول بناؤه في أي حال من الأحوال، وإن دخلت عليه العوامل، أو تغير موقعه في الجملة، وهو ما أشار إليه سيبويه بعبارة: "ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل"<sup>(30)</sup>، وأكثر حديث القدماء الذي تناول البناء كان المقصود منه هذا النوع، إلا أن بعض النحاة تحدّث عن البناء اللازم، وفرّق بينه وبين العارض<sup>(31)</sup>، وأغلب النحاة يذكرون قسماً واحداً للبناء فيخلطون بين لازمه وعارضه، ومن أمثلة ذلك ما أورده الزجاجي في كتابه (الجمال)<sup>(32)</sup>، فذكر البناء، وأدرج تحته المبنيات اللازمة كالحروف، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وذكر كذلك المركبات والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، والمنادى العلم، وحذا حذوه السيرافي<sup>(33)</sup>، والفارسي<sup>(34)</sup>، والزمخشري<sup>(35)</sup>، وابن يعيش<sup>(36)</sup>، وابن الحاجب<sup>(37)</sup>، وابن هشام<sup>(38)</sup>.

---

(30) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 13.

(31) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص 55.

(32) انظر: الزجاجي، الجمال في النحو، ص 262 وما بعدها.

(33) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 66 وما بعدها.

(34) انظر: الفارسي، أبو علي، الإيضاح العضدي، ج 1، ص 15، 16.

(35) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 26.

(36) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 83.

(37) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي الاسترلابي، ج 2، ص 3، 223.

(38) انظر: ابن هشام، (1960م). شرح شذور الذهب. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). (ط8). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص 68 وما

ويبدو أن النحاة قد اهتموا بالبناء باللائم؛ لأنه الأصل، ولأنهم قسّموا الكلمات إلى معرب، ومبني. وأكثر المبنيات لازمة البناء، فالحروف كلها، والأفعال الماضية، وفعل الأمر، والضمائر، وأسماء الإشارة والموصولة، وأسماء الاستفهام والشرط، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، والأعلام المركبة، والكنايات اللازمة البناء<sup>(39)</sup>. والمبني اللازم إذا كان اسماً أو حرفاً فإنه يُبنى على الحركات: الضم، والفتح، والكسر، أو السكون، وإذا كان فعلاً فإنه يُبنى على السكون والفتح فقط<sup>(40)</sup>.

أما البناء العارض فهو في الكلمات المعربة أصلاً لكنها تصبح مبنية لسبب عارض؛ كالتركيب: تركيب الحرف مع الاسم، أو تركيب الاسم مع الاسم، أو تركيب الفعل مع الاسم، فإذا زال العارض عاد إلى الإعراب<sup>(41)</sup>.

ويمكن أن يكون سبب هذا البناء أن هذه الكلمات غير محتاجة إلى الإعراب لوضوح معانيها في تراكيب معينة، وهذه التراكيب سماعية، كما يحلو لبعض المحدثين تسمية هذا النوع من البناء بالبناء السماعي<sup>(42)</sup>، والمبنيات العارضة تبني على السكون كالفعل المضارع المتصل بنون النسوة، والبناء على السكون في العارض قليل؛ ذلك لأن الأصل فيه الإعراب، فهو يشبه المعرب،

---

(39) انظر: المبرد، المقتضب، ج 3، ص 172 وما بعدها؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 126؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 83.

والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص 59؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 68.

وما بعدها.

(40) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص 262.

(41) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 83؛ والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص 56 وما بعدها.

(42) انظر: الفضيلي، عبد الهادي. (1979م). مختصر النحو. (ط5). جدة: دار الشروق، ص 31.



وحق المعرب الحركة<sup>(43)</sup>. وتبنى على الفتح كاسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة، وما رُكب من الأعداد والظروف تركيباً مزجياً، وفي بعض الأعلام المركبة، وفي الأزمنة المبهمة المضافة إلى جملة، وفي الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد، وتبنى على الضم في المنادى المفرد المعرفة، والظروف المبهمة المقطوعة من الإضافة لفظاً لا معنىً، و(أي) الموصولة إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً<sup>(44)</sup>.

ولتجلية الحديث عن البناء العارض واللازم لا بدّ من ذكر رأي بعض النحاة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وإدخاله في إطار المبنيات<sup>(45)</sup>، وقد ردّ النحاة هذا الرأي، وجعلوا الكسرة فيما قبل الياء للمناسبة وليس للبناء<sup>(46)</sup>، واختلفوا في ذلك بين من يرى أنه معرب، ومن يرى أنه مبني وهناك آراء عديدة فيه<sup>(47)</sup>.

هذه أنواع المبنيات كما وردت في كتب النحو، ونريد هنا أن نقسمها أربعة أقسام، البناء الكلي، وهي الكلمات المبنية الأصل؛ كالحروف، والأفعال الماضية، وأفعال الأمر؛ والبناء الجزئي، وهي الكلمات التي بنيت على حركتين كالمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف؛

---

(43) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص16؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82؛ ابن عصفور، المقرب، ج1، ص290؛ الأنلسي، أبو حيان.

(1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب). (ط1). القاهرة: مكتبة الخاتمي، ج2،

ص673.

(44) انظر: الحديث عن المبنيات العارضة في: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص56-58.

(45) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص56.

(46) انظر: ابن جنبي، الخصائص، ج2، ص356؛ وابن الشجري. (1349هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد

الدكن، ج1، ص4

(47) انظر: العكبري، اللهب في غل البناء والإعراب، ج1، ص67، 68؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص291؛ السيوطي، معجم الهوامع، ج1،

ص58؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص552.

والبناء الموقعي، وهي الكلمات التي تبنى عند وقوعها في مواقع معينة من التركيب الجملي كالمنادى المفرد المعرفة، والنكرة المقصودة، واسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة؛ والبناء التركيبي، وهي الكلمات التي تبنى في حال تركيبها مع غيرها كالأعداد، والظروف، والأعلام، والأحوال.

## الفصل الثالث

### علامات البناء والقراءة



## علامات البناء وألقابه

نصّ النحاة القدماء على أن علامات البناء هي: السكون، والفتح، والكسر، والضم<sup>(48)</sup> مقابل علامات الإعراب وهي: الجزم، والنصب، والرفع، والجر. وللبناء علامات فرعية تتوب عن الأصلية، ومن أمثلتها: الواو في جمع المذكر السالم، إذا وقع مبنياً كالمنادى، والياء في المثنى إذا وقع نكرة منفية بـ(لا) النافية للجنس، وحذف حرف العلة في الأفعال المعتلة الآخر في فعل الأمر، وحذف النون من الأفعال الخمسة في فعل الأمر<sup>(49)</sup>.

واختلف النحاة في أصل الضمة والفتحة والكسرة؛ فهي عند الخليل وسيبويه بعض أصوات المد، مأخوذة من الواو والألف والياء. قال سيبويه: "وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"<sup>(50)</sup>، وهذا الرأي أخذ به ابن جني<sup>(51)</sup> وأكثر النحاة اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات. ويرى آخرون أن الحروف مأخوذة من الحركات اعتماداً على أن الحركات قبلها، بدليل أن الحروف تتشأ من إشباع الحركات،

---

(48) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 15؛ وابن السراج. (1973م). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي.

ج 1، ص 47، ج 2، ص 150؛ والموجز في النحو، ص 28؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص 262؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية،

ص 127؛ والمكبري، التلخيص في علل البناء والإعراب، وابن الحلي، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 2؛ وابن هشام، أوضح المسالك على

ألفية ابن مالك، ج 1، ص 39؛ والأزهري. (1967م). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ج 1، ص 63.

(49) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج 1، ص 63.

(50) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 241-242.

(51) انظر: ابن جني. (1954م). سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزقزاق، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). (ط 1). القاهرة:

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ج 1، ص 19.



وثمة رأي ثالث يرى أنَّ كلاً منهما مستقل بذاته وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر<sup>(52)</sup>.

وفي علم الأصوات الحديث ما يؤكد كلام ابن جني، الذي يذهب إلى أن الحركات ما هي إلا أبعاد حروف المد، وكذلك يرى المحدثون أن الحركات القصيرة: الضمة، والفتحة، والكسرة هي المقابلات القصيرة لحروف المد: الواو، والألف، والياء، على الترتيب. فالفرق بين الحركات وحروف المد فرق في الكم فقط، وليس فرقاً في الخصائص الصوتية، أي النوع؛ فكيفية النطق بالفتحة، وموضع اللسان معها يماثلان مماثلة تامة كيفية النطق بما يسمى ألف المد مع ملاحظة الفرق في الكم بينهما، وما ينطبق على الفتحة والألف ينطبق على الضمة والواو والكسرة والياء<sup>(53)</sup>، وهذا ما سوف نأخذ به في هذه الدراسة، عند البحث في النواحي الصوتية للفتحة والضمة والكسرة.

أما هذه العلامات ( َ ِ ُ ) (الضمة والفتحة والكسرة)، فإننا لا نعرف واضعها معرفة دقيقة، ولا الزمن الذي وُضعت فيه، وليس بين أيدينا نص يمكن الاعتماد عليه إلا نص أبي الأسود الدؤلي، عندما قال لكاتبه: "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضمنت فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعته شيئاً من ذلك غنة، فاجعل مكان النقطة نقطتين"<sup>(54)</sup>، والذي يظهر لنا من ذلك أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الذي فرّق بين علامات البناء وعلامات الإعراب، أي أن

---

(52) انظر: القلقشندي. (1914م). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، ج3، ص163.

(53) انظر: أنيس، إبراهيم. (1987م). الأصوات النغوية. القاهرة: مطبعة الأنجلو المصرية، ص38؛ ويشتر، كمال. (1987م). علم اللغة العام، الأصوات

العربية. عمان: مطبعة الشباب، ص148.

(54) السيرافي. (1955م). أخبار النحويين البصريين. (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). (ط1). القاهرة: مطبعة الحلبي، ص12.

علامات البناء نضجت في عهده وعهد تلاميذه<sup>(55)</sup>، وليس في عهد أبي الأسود الدؤلي<sup>(56)</sup> الذي كان همه ضبط القرآن الكريم اتقاء اللحن، وليس البحث في معربه ومبنيه<sup>(57)</sup>.

ويتضح من كلام أبي الأسود الأنف الذكر أنه يريد وضع علامات لهذه الأصوات التي تلحق الكلمة، ولا فرق عنده بين الرفع والضم، أو بين النصب والفتح، أو بين الجر والكسر.

وتفريق النحاة بين علامات الإعراب وعلامات البناء غامض في بداياته، إذ ليس هناك فرق من الناحية الصوتية بين الرفع والضم، أو بين الفتح والنصب، أو بين الجر والكسر، وإن اختلفت التسميات. ويرى بعض الدارسين<sup>(58)</sup> أن هذا الاختلاف يتعلق بوضع الحنك عند النطق بهذه الحركات، ففي حالة البناء تم الاعتماد على وضع الشفتين، فالبناء مأخوذ من حركة الشفتين، والإعراب من حركة الحنك<sup>(59)</sup>، وقد أشار التهانوي إلى الفرق بين علامات الإعراب والبناء في حديثه عنها، وهو - رغم عدم وضوح كلامه - يلمس منه أمر مهم، وهو أن حركات الإعراب عارضة ومتغيرة في الكلمة، ولذلك قال عنها إنها من صفات الصوت<sup>(60)</sup>، لأن الصوت عارض في نهاية الكلمة بسبب العوامل، أما حركات

---

(55) انظر: الدليل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص 79.

(56) انظر: ياقوت، أحمد سليمان. (1981م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي. (ط1). الرياض: عمادة شؤون المكتبات وجامعة الرياض، ص 50.

(57) انظر: الدليل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص 79.

(58) انظر: ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص 50.

(59) انظر: التهانوي. (1862م). كشف اصطلاحات الفنون. كلكتا، ج 2، ص 894.

(60) انظر: المصدر السابق، ج 2، ص 894.

البناء فهي من صفات العضو<sup>(61)</sup>، أي أنها أصيلة فيه لا تتغير ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، فصارت كأنها أحد أجزاء الكلمة.

ومهما يكن فإنَّ الأداء الصوتي لا يختلف بين حركات الإعراب وحركات البناء، وهذه العلاقة الوطيدة جعلت سيبويه يُقرّد لها باباً سماه: "مجاري أواخر الكلم من العربية"<sup>(62)</sup>، وأورد تحت هذا العنوان عدد هذه المجاري، فقال: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ، على النصب، والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف"<sup>(63)</sup>، وكان يهدف من وراء ذلك إلى التفريق بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، فأوضح أنَّ علامات الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين، وعلامات البناء للأسماء غير المتمكنة المشابهة للحروف، وللأفعال غير المضارعة<sup>(64)</sup>، ثمَّ بيّن مراده حين قسم هذه المجاري إلى أربعة ألفاظ فقال: "وهذه المجاري يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف"<sup>(65)</sup>، وهذا الرأي هو ما سار عليه البصريون بعد سيبويه، فبقيت علامات البناء مختلفة عن علامات الإعراب، وإن توافقت في اللفظ<sup>(66)</sup>.

---

(61) انظر: النّهتوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 2، ص 894.

(62) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 13.

(63) المصدر نفسه.

(64) انظر: المصدر السابق، ج 1، ص 63، 65.

(65) المصدر السابق، ج 1، ص 13.

(66) انظر: المبرد، المقتضب، ج 1، ص 4، وابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 47؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

وإذا كان البصريون قد حافظوا على هذا التفريق، فإن الكوفيين لم يحرصوا عليه، وأطلقوا ألقابهما عليهما جميعاً<sup>(67)</sup>، فالفرّاء مثلاً أطلق اصطلاح الجزم على السكون، عندما تحدّث عن قوله - تعالى - : «فلما تبين له قال أعلم أنّ الله على كلّ شيءٍ قدير»<sup>(68)</sup> جزمها ابن عباس على أنه أمر "من علم"<sup>(69)</sup>، وأكّد مهدي المخزومي أن البصريين يفرّقون بين هذه العلامات، وأما الكوفيون فلم يفرّقوا بينها، ويطلقون النصب على المبني على الفتح، كما يطلقون الفتح على المُعرب المنصوب<sup>(70)</sup>.

وقد يكون تفريق البصريين بين هذه العلامات ناشئاً من رغبتهم في التفريق بين الحركات المتغيرة بسبب العوامل، والحركات التي لا تتأثر بالعوامل، ويبدو أن حركات البناء سميت بمصطلحات تدل على ارتباطها بحركة الشفتين<sup>(71)</sup> دلالة على أنها ثابتة لا تتغير، فارتبطت بحركة العضو، أما حركات الإعراب فهي أوصاف تخص الكلمة وما يجري في آخرها على نيّة التّغيير، وهذا الاختلاف في التسمية راجع إلى أسباب يمكن أن تعود إلى التفريق بينهما من حيث الحكم؛ فحكم حركات الإعراب ناتج عن عوامل، والبناء غير ذلك<sup>(72)</sup>، ويمكن أن يكون هذا التمييز لأسباب تعليمية فقط<sup>(73)</sup>، ويبدو أن الكوفيين عندما لم يجدوا فرقاً واضحاً ومقنعاً بين هذه العلامات تسامحوا في إطلاقها عليهما

(67) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

(68) سورة البقرة: آية 259.

(69) الفرّاء، (1980م). معاني القرآن. (ط2). بيروت: عالم الكتب، ج 1، ص 173.

(70) انظر: المخزومي، مهدي. (1958م). مدرسة الكوفة. (ط2). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص 257.

(71) انظر: الدايل، عبد الله، البناء في اللغة العربية، ص 81.

(72) انظر: ابن الخشاب. (1972م). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر). دمشق، ص 105.

(73) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

معاً، ورأوا كذلك أنه لا فرق صوتياً بينهما<sup>(74)</sup>، وهم على حق في ذلك، إذ إنَّ البصريين ورغم تفريقهم المنهجي، إلا أنهم خلطوا بينهما في التطبيق، ومن ذلك ما ورد عند سيبويه في باب النداء<sup>(75)</sup>، وقال في موضع من كتابه: "ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل، وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو"<sup>(76)</sup>، فهو يذكر الرفع ويقصد المبني على الضم؛ لأنَّ المنادى العلم المفرد كما نعرف يُبنى على الضم، كما تبنى قبلُ وبعدُ في بعض أحوالهما، واستعمل كذلك مصطلح الجزم وهو يريد السكون، فقال: "وجُزمت لدنْ ولم تجعل كعندَ؛ لأنها لا تمكَّن في الكلام تمكَّن عند"<sup>(77)</sup>، وأمثلة الخلط بين هذه الألقاب كثيرة في كتاب سيبويه<sup>(78)</sup>.

واختلف النحاة في الأصل، أهي حركات الإعراب أم حركات البناء، وقد بسط الأنباري الحديث في ذلك، وذكر المذهبين: الأول يرى أنَّ حركات الإعراب هي الأصل لأنها للأسماء، والأسماء هي الأصل، أما حركات البناء فهي للأفعال والحروف، وهما فرع. والثاني أنَّ حركات البناء هي الأصل؛ لأنها لا تزول عن حالها بخلاف حركات الإعراب<sup>(79)</sup>، وذكر العكبري المذهبين أيضاً، ورجح الأول منهما وذلك: "لأنَّ واضع اللغة حكيم، يعلم أنَّ الكلام عند التركيب لا بدُّ أن يعرض فيه لبس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام"<sup>(80)</sup>، والذي يظهر لي من حديث العكبري السابق أن الأصل في الكلمات البناء، وجاء

(74) السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 103-104.

(75) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 182-183.

(76) المصدر السابق، ج 3، ص 286.

(77) نفسه.

(78) انظر مثلاً: المصدر السابق، ج 2، ص 287، 303.

(79) انظر: الأنباري. (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقى، ص 20.

(80) العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 57.



الإعراب لأسباب معنوية، أي خوف اللبس. وعندما لا يُخشى اللبس فالبناء أولى، ولذلك فإنَّ حركات الإعراب استخدمت أولاً للتفريق بين المعاني المختلفة، وأن حركات البناء جاءت تالياً؛ لأنها لا تقوم بدور وظيفي في الجملة، ولا تفرّق بين المعاني.

أما ابن جني فيرى أن كلاً من البناء والإعراب موجود في اللغة عند وضعها، فاستشعار القائل بالحاجة إلى البناء والإعراب، جعله يبني ألفاظاً، ويعرب أخرى، ويعطّل ذلك لأنه "أدل على حكمتها، وأشهد لها بعلمها بمصاير أمرها، فتركوا بعض الكلام مبنياً غير معرب؛ نحو أمس، وهؤلاء، وأين، وكيف، وإذ، وكم، واحتملوا ما لا يؤمن معه اللبس"<sup>(81)</sup>، فاللبس هو الداعي للإعراب كما يرى ابن جني، وأن ذلك لم يكن حادثاً، بل في أصل الوضع؛ لأن استشعار اللبس وارد قبل الاستخدام، ولذلك كان البناء، وكان الإعراب، ثم يرى أن الذين لا يعربون، يستخدمون ألفاظاً تخرجهم من اللبس، فكانهم استغنوا عن الإعراب فلجأوا إلى سياقات أخرى تدل على المعاني، فيقول: "لأنهم إذا خافوا ذلك (أي اللبس) زادوا كلمة أو كلمتين، فكان ذلك أخفّ عليهم من تجشّم اختلاف الإعراب، واتقائهم الزيغ والزلل فيه، ألا ترى أن من لا يعرب فيقول: ضرب أخوك لأبوك، قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول، ولا يتجشّم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى"<sup>(82)</sup>.

وحديث ابن جني هنا يخص الإعراب ولا يخص الحركات الإعرابية، فالإعراب والبناء معنيان يعرفان بالقلب وليس باللفظ، فهما ماهية الشيء أي هما معنى لا لفظ، والحركات ليست هي الإعراب والبناء، ولكن الإعراب هو

(81) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 32.

(82) السابق نفسه.

الاختلاف، والبناء هو اللزوم، والحركات هي علامات تدل على ذلك<sup>(83)</sup>. والرأي عندي أنَّ هذا الكلام منطقي، وأن الإعراب والبناء أصول في الكلمات، لكنني أعتقد أن البناء كان بالسكون والإعراب بالحركات، وكان التمييز بينهما على هذا الأساس، مع شعوري بأن الكلام كان مبنياً، لأننا نستطيع الاستغناء عن الإعراب بسياقات أخرى<sup>(84)</sup>، ثم حدث الإعراب فجاءت معه الحركات، وحركت المبنيات لأسباب صوتية وصرفية وتركيبية، لذلك فإن حركات الإعراب يمكن أن تكون قد حدثت قبل حركات البناء، وإن لم تكن كذلك فهي تخص الإعراب، ولا تخص البناء، وظهورها مرتبط بظهور الإعراب، ويرى جمهور النحاة<sup>(85)</sup> أن الأصل في البناء السكون، والأصل في الإعراب الحركات.

(83) (تنظر: الأنباري، أسرار العربية، ص21؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص66.

(84) (تنظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص32.

(85) (تنظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص173؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص150؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126؛

والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82؛ وابن مالك. (دت). ألفية ابن مالك. بغداد:

مكتبة النهضة، ص4؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص3؛ وابن حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص673؛

وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج1، ص61.

# الفصل الرابع

## البناء وأقسام الكلام



## البناء وأقسام الكلام

تحدّث النحاة عن أقسام الكلام، وعلاقتها بالبناء والإعراب، ويرى أكثرهم<sup>(86)</sup> أن الحروف والأفعال أصيلة البناء، والأسماء أصيلة الإعراب لأنها تحتاج إليه للكشف عن معانيها المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة. والبناء في الأسماء فرع لا أصل، ولذلك تعليلات وأسباب، فيبنى الاسم إذا أشبه الحرف شبيهاً قوياً، من حيث الوضع والمعنى والنيابة والافتقار، والإعراب فرع في الأفعال، وعلته شبه الاسم المستحق للإعراب<sup>(87)</sup>.

أما الحروف فإن النحاة متفقون على أصالة البناء فيها<sup>(88)</sup>، ويبقى الاختلاف في الأسماء والأفعال، إذ يرى البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، ويرى الكوفيون أن الإعراب أصل فيهما معاً<sup>(89)</sup>.

---

(86) انظر: الزجاجي. (1979م). الإيضاح في غل النحو. (تحقيق: مازن المبارك). (ط3). بيروت: دار النفائس، ص77؛ والجمل في النحو، ص260، والعكبري، التلباب في غل البناء والإعراب، ج1، ص55؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص16؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص37.

(87) أورد ابن مالك في ألفيته أسباب بناء الاسم، وأسباب إعراب الفعل فبسطها بشكل واضح. انظر: ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص4؛ وابن النظم. (2000م). شرح النظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، ص12-17؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص28 وما بعدها.

(88) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151؛ والزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص77؛ والجمل في النحو، ص261؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص674؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص38؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40.

(89) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151؛ والزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص77؛ والجمل في النحو، ص260؛ والعكبري. (د.ت). التلباب في غل البناء والإعراب. (تحقيق: عبد الإله التبهان). ج1، ص65 وج2، ص15؛ والسيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص44.

ويرى قطرب<sup>(90)</sup> أن الإعراب ليس للفصل بين المعاني، بل هو لوصل الكلام بعضه ببعض، لأننا لا نستطيع النطق بالكلمات ساكنة في الوصل<sup>(91)</sup>، وهناك رأي آخر يخالف هذه الآراء، ويجعل الإعراب في الأسماء وفي الأفعال أصلاً، وهذا الرأي أورده ابن عقيل نقلاً عن ضياء الدين بن العليج<sup>(92)</sup>، ونقل السيوطي رأياً آخر نسبه للمتأخرين، إذ يرى أن الإعراب أصل فيهما معاً، والفعل أحق به؛ لأنه وجد فيه من غير سبب، فهو له بذاته، والاسم له لا بذاته<sup>(93)</sup>.

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأسماء تتلخص بما يأتي:

أولاً: وظيفة الإعراب هي الفصل بين المعاني المختلفة؛ كالفاعلية، والمفعولية، وهذه المعاني تخص الأسماء، لذا احتاجت إلى الإعراب<sup>(94)</sup>.  
ثانياً: الأفعال عوامل في الأسماء، ولو كانت معربة لاحتاجت إلى عوامل تعربها، ثم تحتاج عواملها إلى عوامل، وهكذا إلى ما لا نهاية<sup>(95)</sup>.

وحجة القائلين بأصالة الإعراب في الأفعال تتلخص بما يأتي:

---

(90) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص70.

(91) انظر: أنيس، إبراهيم. (1972م). من أسرار اللغة. (ط4). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص253.

(92) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص37.

(93) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج1، ص45.

(94) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص69.

(95) انظر: المصدر السابق، ص78.



أولاً: المعاني المختلفة تدخل الأفعال كما تدخل الأسماء؛ لأن الأفعال

تقع على الأوقات الطويلة المتصلة المدة<sup>(96)</sup>.

ثانياً: الأفعال كالأسماء تختلف معانيها، فتكون ماضية ومستقبلية،

ومثبتة ومنفية، ونحو ذلك<sup>(97)</sup>.

وبعيداً عن الخوض في الردود على هذه الحجج، نرى أن الإعراب دخل

الأسماء للتفريق بين مواقعها في التركيب، ودخل الأفعال لاختلاف دلالتها على

التحقق وعدمه، وليس هناك أصالة في قسم دون الآخر، فالمعيار هنا ليس

معيار نوع، بل هو معيار يعتمد على وجود الكلمة في التركيب، فإذا كان تغير

الحركة يؤثر في وظيفتها النحوية فإنها تعرب، وإذا كان هذا التغير لا يؤثر في

وظيفتها النحوية فإنها تلتزم حركة واحدة أو سكوناً.

---

(96) انظر: المصدر السابق، ص 80.

(97) انظر: المصدر السابق، ص 81.



# المراجع الثاني

## البناء اللازم

- الفصل الاول: البناء الكلي
- المبحث الاول: الضمان
- المبحث الثاني: أسماء الإشارة
- المبحث الثالث: الموصول
- المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات
- المبحث الخامس: الأدوات
- المبحث السادس: الكنايات
- الفصل الثاني: البناء الجزئي
- المبحث الاول: المثنى وجمع المذكر السالم
- المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
- المبحث الثالث الممنوع من الصرف



# الفصل الأول

## البناء النحوي

- المبحث الأول: الضمائر
- المبحث الثاني: أسماء الإشارة
- المبحث الثالث: الموصول
- المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات
- المبحث الخامس: الأدوات
- المبحث السادس: الكنايات





## البناء الكلي

أطلق النحاة على نوع البناء الذي لا يزول عن الكلمة باختلاف مواقعها، البناء اللازم، وذلك مقابل النوع الآخر، وهو البناء العارض، وآثرت هنا أن أسميه البناء الكلي؛ لأن الكلمة تبقى مبنية معه أياً كان موقعها واستخدامها، فتثبت حركتها ولا تتغير بتغير العوامل الداخلة عليها، والحديث عن هذه المبنيات منتشر في كتب النحو، وبين ثنائياها، وأول من جمعها وصنّفها أبو بكر بن السراج (ت: 316هـ)، إذ خصص باباً سمّاه "ذكر الأسماء المبنية"<sup>(98)</sup>، وقسم هذه الأسماء قسمين<sup>(99)</sup>: الأسماء المفردات، والكلمة المركبة، ثم فصل القول في كل نوع، فبين أن المبنيات المفردات ستة: المكنيات، والمبهمات، واسم الفعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، والأصوات المحكية<sup>(100)</sup>. والمركبات المبنيات: خمسة عشر وما أشبهه، وبين بين، وبين بيت، وبيت مساءً، ويوم يوم، وما شابهه، وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى فعل مبني، نحو: هذا يوم قام زيد، وهلم، وكذلك أمسٍ وإذ، وإذا، ولدن، والذي وأخواته التي لا تتم إلا بصلة<sup>(101)</sup>.

ونلاحظ أن ابن السراج يخلط بين الأسماء اللازمة البناء، والعارضة البناء، إلا أنه وضع باباً للأسماء العارضة البناء، سمّاه "ذكر ما يشبه المعرب وهو مبني"<sup>(102)</sup>، وذكر من أقسامه: المنادى المفرد المعرفة<sup>(103)</sup>، والنكرة المنفية

---

(98) ابن السراج، الموجز في النحو، ص 47.

(99) انظر: السابق، ص 74-77.

(100) انظر: السابق، ص 74.

(101) انظر: السابق، ص 77.

(102) انظر: السابق، ص 45.

(103) السابق، ص 45.

بلا النافية للجنس<sup>(104)</sup>، فكان همه الأكبر حصر المبنيات دون تمييز دقيق بين لازمها وعارضها، وسار على نهجه النحاة من بعده، فهذا الزمخشري يقول: "وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء، إلا ما عسى أن يشذ منها، وقد ذكرناه في هذه المقدمة في سبعة أبواب وهي: المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف والمركبات، والكنائيات"<sup>(105)</sup>.

ومن الكتب التي فصلت في نوعي البناء كتاب: "المصباح في علم النحو" للمطرزي (ت: 610هـ)، إذ قسّم البناء إلى لازم وعارض، وذكر أنواع كل قسم منهما<sup>(106)</sup>.

وإننا هنا في هذه الأطروحة، وحسب تقسيمنا لأنواع البناء، سندرس في هذا الباب الكلمات التي بُنيت بناءً كلياً، وذلك تماشياً مع تقسيمنا، في محاولة لبناء تقسيم جديد، يجعلنا أقدر على تفسيره، وضبط حدوده الدقيقة. ومن هنا فإنّ أنواع المبنيات التي سندرسها في هذا الباب هي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والكنائيات، وأسماء الأفعال والأصوات، والظروف المبهمة، والأدوات.

---

(104) السابق، ص 52.

(105) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 126، 127.

(106) تنظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص 55-59.

## المبحث الأول: الضمائر

يرى ابن الحاجب أن الضمير "ما وُضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً"<sup>(107)</sup>، وحاول الرضي في شرحه استدراك النقص في التعريف، فقال: إنه ينبغي أن يقيد، فيقال: "ما وُضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به"<sup>(108)</sup>.

أما أنواعه، فقد قسمه النحاة قسمين: متصل، ومنفصل، فالمتصل: "ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة"<sup>(109)</sup>، وأما المنفصل فهو "ما جرى مجرى المظهر في استبداده"<sup>(110)</sup>، والمتصل قسمان: بارز ومستتر، فالبارز: "ما لفظ به"<sup>(111)</sup>، والمستتر: "ما نُوي، كالذي في: زيدٌ ضرب"<sup>(112)</sup>. وهذه الضمائر تختلف صيغها باختلاف حالاتها الإعرابية، فضمائر الرفع لها صيغ تختلف عن ضمائر النصب والجر، وضمائر المفرد تختلف عن الجمع. وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "واعلم أنَّ المضمَر المرفوع إذا حدث عن نفسه فعلامته (أنا)، وإن حدث عن نفسه وعن آخر، قال: (نحن)..."<sup>(113)</sup>، فالمفرد المتكلم له ضمير، وجمع المتكلمين له ضمير آخر، هذا من حيث الإفراد والجمع، وكذلك من حيث الموقع الإعرابي، فهناك ضمائر تقع في موقع الرفع، وأخرى تقع في موقع النصب، قال سيبويه: "اعلم أن علامة المضمَرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في

(107) ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

(108) السابق، ج 2، ص 4.

(109) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 84.

(110) المصدران السابقان نفساهما.

(111) السابق نفسه.

(112) السابق نفسه.

(113) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 350.

رَأَيْتُكَ، و(كما) التي في رَأَيْتُكُمَا، و(كُمُ) التي في رَأَيْتُكُمْ<sup>(114)</sup>، ثم ذكر الضمائر التي تقع في موقع الجر<sup>(115)</sup>، وأكد على أَنَّ هذه الضمائر لا تتبادل المواقع، فلا يصح ضمير الرفع محل النصب أو الجر، والعكس، يقول: "اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يَكُنَّ علامات لمجرور، من قَبْلَ أَنَّ (أنت) اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً.. ولا يجوز (إيا) أن تكون علامة لمضمّر مجرور، من قَبْلَ أن (إيا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهنَّ (إيّا)"<sup>(116)</sup>.

أما علة بناء الضمائر عند النحاة فهي شبه الحرف<sup>(117)</sup>، ووجه الشبه بين الضمير والحرف خمسة عند ابن مالك: شبه المعنى، وشبه الوضع، وشبه الجمود، وافتقاره إلى ما يفسره، واستغناؤه باختلاف صيغته عن الإعراب<sup>(118)</sup>.

وجمع الرضي تلك العلة بقوله: "وإنما بنيت المضمّرات إما لشبهها بالحرف وضعاً على ما قيل، كالتاء في ضربتُ، والكاف في ضربك، ثم أجريت بقية المضمّرات، نحو: أنا، ونحن، وأنتما، وهما، مجراهاً، طرداً للباب وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر، أعني الحضور في المتكلم أو المخاطب، وإما لعدم موجب الإعراب فيها"<sup>(119)</sup>.

(114) المصدر السابق، ج 2، ص 355.

(115) انظر: المصدر السابق، ج 2، ص 362.

(116) المصدر السابق، ج 2، ص 362-363.

(117) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 172؛ وابن جني، الخصائص، ج 2، ص 194؛ والآنباري، (1957م). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجت

البيطار)، دمشق: مطبعة النور، ص 34؛ وابن عصفور، المقرّب، ج 2، ص 289؛ وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 29؛ وابن

الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

(118) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 29.

(119) ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 3.

وفي نظرة العلماء إلى مبني الضمائر اختلاف وتباين، فقد كان سيبويه يرى أن الضمير في: فعلتُمَا، وفعلتُم، ورأيتُكُمَا، ورأيتُكُم، وبهَمَا، وبهَم، وما شابهها، زيادةً على التاء، والهاء، والكاف<sup>(120)</sup>، والميم المتصلة بأكثر الضمائر هي لمجاوزة الواحد، وتلحق بها الألف للدلالة على التثنية، والواو على جمع المذكرين<sup>(121)</sup>، وتبنى المبرد<sup>(122)</sup> رأي سيبويه، أما ابن السراج فإنه ذكر الضمائر واستخداماتها دون تفصيل القول فيها<sup>(123)</sup>، وتبعه في ذلك الأنباري<sup>(124)</sup>.

واختلف النحاة في الضمائر المبدوءة بـ(أن) وهي: أنا، وأنت، وأنت... فرأى البصريون أنها (أن + تفسير)، أي أن ما بعدها يفسر استخدامها للمثنى والجمع... وهكذا، وأما الكوفيون فرأوا أن الصيغة بكاملها ضمير<sup>(125)</sup>، واختلفوا في ضمير الغائب (هو، وهي)، فرأى البصريون أن الضمير هو الصيغة بكاملها، ورأى الكوفيون أن الضمير هو (الهاء)، والحركة للإشباع<sup>(126)</sup>، واختلفوا في (إيّا) ولواحقها<sup>(127)</sup>، فيرى الخليل أنها اسم مضمّر مضاف إلى ما يلحق به من أسماء<sup>(128)</sup>، وتبعه في ذلك المازني<sup>(129)</sup>، وابن مالك<sup>(130)</sup>. أما سيبويه فيرى أنها اسم مضمّر وما يلحق به يفسر المقصود منه<sup>(131)</sup>.

(120) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 6.

(121) انظر: السابق، ج 2، ص 201.

(122) انظر: المبرد، المقتضب، ج 1، ص 269.

(123) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص 75.

(124) انظر: الأنباري، لسان العربية، ص 242.

(125) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 93-95.

(126) انظر: الأنباري، (د.ت). الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر، ج 2، ص 677-680.

(127) انظر: السابق، ج 2، ص 695.

(128) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 357.

(129) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 100.

واختار مذهب سيويه أغلب البصريين، كالأخفش<sup>(132)</sup>، وابن جني<sup>(133)</sup>،  
والزمخشري<sup>(134)</sup>، والأنباري<sup>(135)</sup>، وذهب المبرد إلى أن (إيا) اسم مبهم أضيف  
للتخصيص<sup>(136)</sup>، وأما ابن درستويه فيرى أنه بين الظاهر والمضمر<sup>(137)</sup>، وقال  
الكوفيون: إنها وما يلحقها ضمير، أي هي صيغة بكاملها<sup>(138)</sup>، ويرى بعضهم أن  
الواحق هي الضمائر و(إيّا) عماد، أي دعامة لتصير بسببها منفصلة<sup>(139)</sup>،  
ويذهب المالقي إلى أن الأولى في (إيّا) أن تحمل على الحرفية؛ لأنّ معناها في  
غيرها، فهي وسيلة للنطق بالضمير المتصل<sup>(140)</sup>.

ونحن نسوق هذه الآراء لغايات الدرس وللتدليل على عمق الخلاف بين  
النحويين في هذه المسألة، وأنه ليس هناك رأي واحد ثابت، وأنّ اختلافهم ذلك لا  
يقدم ولا يؤخر في مجريات منهجنا في هذه الدراسة وأهدافها؛ لأننا هنا نهتم  
بدراسة ما استقرت عليه بنية الكلمة، فقد أعطت اللغة كل حالة إعرابية صيغة  
تخصها، ثم فرقت بين المفرد والجمع والمثنى والمؤنث والمذكر، وكل ذلك

---

(130) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 26.

(131) انظر: سيويه، الكتاب، ج 2، ص 357.

(132) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 98.

(133) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 187.

(134) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 127.

(135) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 342.

(136) انظر: المبرد، المختضب، ج 4، ص 279.

(137) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج 2، ص 212.

(138) انظر: الأنباري، الإحصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 695.

(139) انظر: السابق، ج 2، ص 695.

(140) انظر: المالقي، (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد خراطة، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص 140.



بصيغة جاهزة تامة، ولم تستخدم أجزائها، وكثير من النحاة<sup>(141)</sup> أخذوا بهذا الرأي، فأوردوها بصيغها من غير الخوض في تفاصيل أجزائها، بل إن ابن يعيش ذهب إلى أن هذه الصيغ مخترعة<sup>(142)</sup>، أي أنها وُجدت هكذا في أصل وضعها، وهذا ما نرجحه هنا، فهي صيغ مرتجلة، ليس لها تصريف ولا اشتقاق<sup>(143)</sup>، ويمكننا الاستئناس بما في اللغات السامية الأخرى، فقد وجدت فيها هذه الضمائر باختلاف في نطقها.

ومن أمثلة ذلك<sup>(144)</sup>:

ضمير المتكلم في العربية (أنا)، وفي العبرية ('anohi) (أنوكي)، وفي الحبشية ('ana) (أنا)، وفي الآرامية ('anā) (أونا)، وفي السريانية ('enā)، وفي الآشورية (anāko).

ونلاحظ أنَّ اللغات السامية حافظت على صيغ متقاربة للضمائر فهي في حالة المتكلم (أنا)، وفي حالة المخاطب (ت)، وفي حالة الغائب (هـ)، والحركات التابعة لها للتفريق بين المذكر والمؤنث والمفرد والجمع<sup>(145)</sup>، وهذا يقترب من رأي سيبويه<sup>(146)</sup>.

وُنيت الضمائر على السكون وعلى الحركات، وتقسّم بحسب استخدامها إلى مفرد ومثنى وجمع ومؤنث ومذكر، ومتكلم ومخاطب وغائب، ومتصل

(141) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص75؛ والأنباري، أسرار العربية، ص342؛ والمخشري، المفصل في علم العربية، ص127؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص86.

(142) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.

(143) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص212.

(144) انظر: بروكلمان. (1977م). فقه اللغات السامية. ترجمة: رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض، 1977م، ص86.

(145) انظر: السابق، ص86..

(146) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص6؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص93-95.

ومنفصل. فالضمائر المنفصلة تنقسمها هنا إلى مجموعات، ونبدأ بالضمائر التي تأتي في موقع الرفع.

### المجموعة الأولى: المفرد

(1) (أ) المذكر: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: أنت، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هو، مبني على الفتح.

(ب) المؤنث: المتكلم: أنا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: أنت، وهو مبني على الكسر.

الغائب: هي، وهو مبني على الفتح.

والملاحظ أنَّ الاختلاف ناتج عن حركات تبين الجنس، فالكسرة للمؤنث والفتحة للمذكر، وبناء هذه الضمائر تم على أساس التفريق في الجنس بين المذكر والمؤنث، وأن الحركات جاءت لأسباب صوتية ومقطعية، إذ الأصل أن يُبنى على السكون كما هو الأصل في البناء<sup>(147)</sup>.

### المجموعة الثانية: المثنى

(1) (أ) المذكر: المتكلم: نحن، مبني على الضم.

المخاطب: أنتما، مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما، مبني على الفتح.

---

(147) انظر: الميزد، المقتضب، ج3، ص173؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص150؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص126؛

والمكبري، اللباب في علل البناء، والإعراب، ج1، ص66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص82؛ وابن مالك، ألفية ابن مالك، ج4؛ وأبوحيان،

ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص673؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص40؛ والسيوطي، جمع الهوامع، ج1، ص61.

(ب) المؤنث: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتما: مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما: مبني على الفتحة الطويلة.

ومن الملاحظ أن صيغة المثني لا تفرّق بين المذكر والمؤنث، فضميرهما واحد، وليس هناك علامة خاصة للمتكلم، وهذا النقص في صيغ المثني يمكن إرجاعه إلى أن المثني يميل دائماً إلى التلاشي من صيغ اللغات السامية فهو غير موجود بشكله الواضح إلا في العربية وبقايا من العبرية والحبشية<sup>(148)</sup>، كما أن الضمير الخاص بالمثني غير موجود في اللغات السامية جميعها، إلا في العربية<sup>(149)</sup>.

### المجموعة الثالثة: الجمع

(1) (أ) المذكر: المتكلم: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتم: مبني على السكون.

الغائب: هم: مبني على السكون.

(ب) المؤنث: نحنُ: مبني على الضم.

المخاطب: أنتن: مبني على الفتح.

الغائب: هن: مبني على الفتح.

---

(148) انظر: بروكلمان، لغة اللغات السامية، ص99.

(149) السابق، ص86.

أما الضمائر المتصلة فهي:

المجموعة الأولى: المفرد

(أ) مذكر: متكلم ← تْ.

مخاطب ← تْ.

غائب ← فتحة/ كُتِبَ.

(ب) مؤنث: متكلم ← تْ.

مخاطب ← تِ.

غائب ← فتحة + تاء تأنيث/ كُتِبَتْ.

والحركات في أواخر هذه الضمائر تحمل دلالات مختلفة، وتقوم بوظائف مختلفة فهي من جهة تقوم بوظيفة صوتية لإكمال المقاطع. فالتاء تكون ساكنة، وتحتاج إلى حركة لينشكّل المقطع، ثم اختلفت هذه الحركات باختلاف المتكلم والمخاطب (تْ، تِ)، ثم اختلفت باختلاف الجنس (تْ، تِ)، ونلاحظ أن الغائب لم يأخذ إلا حركة وهي الفتحة، وتم التفريق بين مذكره ومؤنثه بزيادة علامة التأنيث (التاء الساكنة) بعد الفتحة.

### المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب ← ألف (كتبا)، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب ← ألف (كتبتا)، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

وكما لم تأخذ التنثية علامة خاصة تفرق فيها بين المذكر والمؤنث في

الضمائر المنفصلة، ف كذلك هنا في الضمائر المتصلة.

### المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تُم، وهو مبني على السكون.

الغائب ← وا، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم ← نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب ← تَن، وهو مبني على الفتح.

الغائب ← نَ، وهو مبني على الفتح.

وأما الضمائر التي تقع في حالة النصب فهي:

أولاً: المنفصلة، وتقسم إلى:

#### المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر: المتكلم: إِيَّايَ، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: إِيَّاكَ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: إِيَّاهُ، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم: إِيَّايَ، وهو مبني على الفتح.

المخاطب: إِيَّاكِ، وهو مبني على الكسر.

الغائب: إِيَّاهَا، وهو مبني على الفتح.

#### المجموعة الثانية: المثنى

(أ) المذكر: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إِيَّاكُمَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: إِيَّاهُمَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم: إِيَّانَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إِيَّاكُمَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: إِيَّاهُمَا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.



### المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم: إيانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إياكم، وهو مبني على السكون.

الغائب: إياهم، وهو مبني على السكون.

(ب) المؤنث: المتكلم: إيانا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: إياكنّ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: إياهنّ، وهو مبني على الفتح.

أما الضمائر المتصلة التي تأتي في موقع النصب فهي:

### المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر: المتكلم: ي، وهو مبني على الكسرة الطويلة.

المخاطب: ك، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هـ، وهو مبني على الضم.

(ب) المؤنث: المتكلم: ي، وهو مبني على الكسرة الطويلة.

المخاطب: كِ، وهو مبني على الكسر.

الغائب: ها، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

### المجموعة الثانية: المثنى

(أ) المذكر: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

(ب) المؤنث: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

الغائب: هما، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

### المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: المتكلم: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المخاطب: كُم، وهو مبني على السكون.

الغائب: هُم، وهو مبني على السكون.

(ب) المؤنث: المخاطب: نا، وهو مبني على الفتحة الطويلة.

المتكلم: كُنَّ، وهو مبني على الفتح.

الغائب: هُنَّ، وهو مبني على الفتح.

وأما الضمائر التي تقع في موقع الجر فهي الضمائر المتصلة الواقعة  
موقع النصب، ومما تقدّم نجد أنّ ما بُني على السكون منها هو: أنتم، وهم،  
وإياكم، وإياهم، و(كُم)، و(هَم).

وما بُني على الفتح: أنا، وأنتما، وهما، وإيانا، وإياكما، وإياها، وإياهما،  
و(نا) المتكلم، و(ثما)، و(ألف الاثنين)، و(كما) و(كُم)، و(هاء الغائبة)، و(هما)،  
وأنت، وأنتن، وهو، وهي، وهنّ، وإيائي، وإياك، وإياكنّ، وإياهنّ، و(تاء الخطاب)،  
و(تُنّ)، و(كاف الخطاب للمفرد)، و(كُنّ)، و(هنّ)، و(نون النسوة).

وما بُني على الكسر: أنت، وإياك، و(تاء المخاطبة المفرد)، و(كاف  
المخاطبة المفرد) و(ياء المتكلم)، و(ياء المخاطبة).

وما بُني على الضم: نحن، وإياده، و(تاء المتكلم)، و(هاء الغائب  
المذكر).

ويمكننا بعد هذا الاستعراض للضمائر في حالاتها المختلفة أن نسجل  
الملحوظات الآتية:

أولاً: تختلف صيغة الضمير باختلاف موقعه الإعرابي، فمنها ما يكون على  
صيغة بنائية واحدة، ومنها ما يصلح لحالتين، ومنها ما يصلح لثلاث حالات.

ثانياً: التمييز بين المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يكون أحياناً باختلاف  
الصيغة بكاملها، وأحياناً بالحركات.

فالتمييز بين المفرد والجمع يتم عادةً بتغير الصيغة، وذلك لعدم وجود  
العلاقة بينهما؛ ف(نحن) لا تعني (أنا، وأنا، وأنا) بل هي (أنا وأنت)، أو (أنا،  
وأنت، وهو)<sup>(150)</sup>، أما التمييز بين المذكر والمؤنث فإنه يتم عادةً باختلاف

(150) انظر: براجستراسر. (1982م). التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ص77.

الحركات، فالفتحة في (تاء المخاطب)، والكسرة في (تاء المخاطبة)، تحمل وظيفة التفريق في الجنس بين المذكر والمؤنث<sup>(151)</sup>.

ثالثاً: لا يوجد ضمير متخصص للمثنى، والدليل على ذلك أنه لا يوجد صيغة متخصصة للمذكر أو المؤنث، بل يشترك الاثنان في صيغة واحدة، وليس هناك ضمير للمتكلم المثنى، إذ هو صيغة مأخوذة من الجمع بزيادة علامة المثنى الألف<sup>(152)</sup>.

رابعاً: ضمير المتكلم لا يفرق بين المثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك لأن المتكلم لا يُلبس بغيره، فهو يحدث عن نفسه وعن غيره فلم يحتج إلى الفصل بينهما<sup>(153)</sup>.

ومما تقدّم يمكننا القول: إنّ الضمائر جميعها مبنية على السكون على أصل البناء، وإن ما جاء منها متحركاً فلأسباب عارضة، أهمها: التمييز بين المذكر والمؤنث، أو بين المتكلم والمخاطب، أو التخلص من المقاطع المرفوضة وصلاً وهي: (ص ح ص ص)، أو (ص ح ح ص)، فمثلاً (إِيَّاكَ) يتشكل في آخرها مقطع مكوّن من (ص ح ح ص)، فيتم التخلص منه عن طريق تحريك آخره ليتشكل مقطع (ص ح) المقبول في الوصل.

---

(151) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 95؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 7.

(152) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص 99.

(153) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 94.

## المبحث الثاني: أسماء الإشارة

لم يظهر مصطلح اسم الإشارة عند متقدمي النحاة، فأطلق عليها سيبويه لقب (الأسماء المبهمة) "وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته"<sup>(154)</sup>، وتابع ذلك المبرّد حين وصفها بالأسماء المبهمة التي تقع للإشارة<sup>(155)</sup>، وتابعهما في ذلك كثير من النحاة، مثل: الزجاج<sup>(156)</sup>، وابن السّراج<sup>(157)</sup>، وابن الخشاب<sup>(158)</sup>، ومن أوائل النحاة الذين خرجوا من دائرة الوصف العام ابن الحاجب، فقال: "اسم الإشارة ما وضع لمشار إليه"<sup>(159)</sup>، ثم جاء الرضي فزاد في تحديد المصطلح، فقال: "ما وضع لمشار إليه به"<sup>(160)</sup>. وتستعمل أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والقريب والوسط والبعيد، وهي على ذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعات<sup>(161)</sup>:

---

(154) سيبويه، الكتاب، ج2، ص5.

(155) انظر: المبرّد، المقتضب، ج3، ص186.

(156) انظر: الزجاج، (1971م). ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق: هدى محمود فزاعة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص79.

(157) انظر: ابن السّراج، الموجز في النحو، ص76.

(158) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص301.

(159) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص29.

(160) انظر: السابق، ج2، ص4.

(161) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص974-975؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص29.

### المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر:

القريب: ذا.

الوسط: ذاك.

البعيد: ذلك.

(ب) المؤنث:

القريب: تي، تِه، تا، ذي، ذِه، تِه، تِهِي، ذِه، ذِهِي، ذات.

الوسط: تِيكَ، تِيكَ، ذِيكَ.

البعيد: تِلْكَ، تِلْكَ، تِلْكَ، تِلْكَ.

### المجموعة الثانية: المثنى

(أ) المذكر:

القريب: ذان.

الوسط: ذانك.

البعيد: ذانك.

ذانيك

(ب) المؤنث:

القريب: تان.

الوسط: تانك.

البعيد: تانك.

تائيك.

## المجموعة الثالثة: الجمع للمذكر والمؤنث

القريب: أولاءٍ، وأولى، وأولاءٌ.

الوسط: أولاك، وأولئك.

البعيد: أولالك.

وهذا التقسيم الذي أورده أبو حيان الأندلسي، وعقب عليه بأنه قول مشهور النحاة، إلا أنّ هناك من يرى أن لهذه الأسماء رتبتين فقط؛ للقريب والبعيد، ولا يرى رتبة وسطى<sup>(162)</sup>، فسيبويه لم يجعل للمشار ثلاث مراتب، بل مرتبتين؛ دنيا، ومتراخية<sup>(163)</sup>.

وفي الغالب تدخل هاء التثنية على هذه الأسماء، وبخاصة المجردة من كاف الخطاب، نحو: هذا، وهذان، وهذه، وهاتيه... الخ، وتدخل قليلاً على المقرونة بالكاف، نحو: هَذَاكَ، وهَاتِيكَ<sup>(164)</sup>، وقد يفصل بين الهاء واسم الإشارة بالضمير نحو: ها أنا ذا، وما نحن أولاءٍ، وما هو ذاك، وما أنتَ ذا<sup>(165)</sup>.

---

(162) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص976.

(163) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.

(164) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص976.

(165) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص353.



وأسماء الإشارة مبنية عند جمهور النحاة إلا في حالة التنثية، فإنها تعرب، وتكون علامة رفعها الألف، وعلامة نصبها وجرّها الياء<sup>(166)</sup>، وخالف ذلك بعض النحاة، كالصبيان فإنه يرى أنها كلها مبنية، وأنها تبنى في حالة التنثية على الألف والياء<sup>(167)</sup>.

وتبنى على علامات البناء الأصلية، وتعود علة بنائها عند النحاة إلى شبه الحرف<sup>(168)</sup>، وهذا الرأي قاله سيبويه، وتابعه في ذلك المبرّد<sup>(169)</sup>، أما السيرافي فقد ذكر سببين لبنائها، الأول: شبه الافتقاري؛ لأنها كالحرف تفتقر إلى ما يفسرها، وتستخدم دائماً في حضور المشار إليه، وهي موضوعة موضع تنبة، وانظر<sup>(170)</sup>، والثاني: الإبهام<sup>(171)</sup>، أما الأنباري فإن علة بنائها عنده أنها تتضمن معنى حرف الإشارة الذي يفترض أن يكون موجوداً<sup>(172)</sup>، أي أن الأصل في الإشارة أن يكون لها حرف مختص، فوقعت هذه الأسماء موقع هذا الحرف<sup>(173)</sup>.

---

(166) انظر: ابن بحر، شرح المفصل، ج 3، ص 128.

(167) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأسموني، ج 1، ص 139.

(168) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 12، 78.

(169) انظر: المبرّد، المفتض، ج 3، ص 186.

(170) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 117؛ والزجاجي. (1962م). مجالس العلماء. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت، ص 223.

(171) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 117.

(172) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 347.

(173) انظر: العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 86.

ويلخص ابن مالك هذه العلل بقوله: "ويُبنى اسم الإشارة لتضمّن معناها، أو لشبه الحرف وضعاً وافتقاراً"<sup>(174)</sup>.

ويمكن تقسيم أسماء الإشارة بناءً على حركة أواخرها على النحو الآتي:  
أولاً: ما بُني على السكون: ذا، وذائه، وذاؤه، وهنا، وذِي، وذهي، وذِه، وتا، وتي، وتِه، وهولا.

ثانياً: ما بُني على الكسر: ذِه، وتِه، وذاء، وذائه، وألاء، وهولاء، وهلاء، وأولاء.  
ثالثاً: ما بُني على الضم: ذات، وأولاء.

رابعاً: ما بُني على الفتح: ثمّ.

ولمناقشة ما سبق يمكننا القول: إنّ تقسيم أسماء الإشارة إلى قريب ووسط وبعيد ليس دقيقاً، والرأي الراجح أنّه غير موجود<sup>(175)</sup>، فضلاً عن ذلك فإنني لا أرى في تقسيمها للقريب والبعيد أهمية من حيث المعنى الذي تؤديه في التركيب، ولكن اختلاف هيئاتها هو للتفريق بين الغائب والمخاطب، وهي بذلك تشبه الضمائر في دلالاتها، فالفرق بين ذا وذاك هو كالفرق بين ضمير الغائب وضمير المخاطب. وقد أشار سيبويه إلى هذا المعنى عندما فرّق بينهما فقال: "وذاك بمنزلة هذا، إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تتبّه إلى شيءٍ متراخٍ"<sup>(176)</sup>، فالفرق بين هذا وذاك ليس فرقاً بين قريب وبعيد، بل هو فرق في الإشارة إلى الأمر المطلوب على وجه السرعة أو التمهّل؛ لأن دلالة التراخي هنا دلالة معنوية وليست دلالة مكانية.

(174) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 41.

(175) انظر: ابن مالك. (2001م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ج 1، ص 236-237.

(176) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 78.

ومما يقوي هذا الرأي أنَّها التنبيه لا تدخل على أسماء الإشارة المتصلة بالكاف إلا في المفرد<sup>(177)</sup>، فالكاف حرف خطاب كما يؤكد ابن مالك، إذ هي: "تدل على أحوال المخاطب في حرفيتها، بما تدل في اسميتها، فيقال: ذاك، وذلك، وذاك، وذاك، كما يقال: رأتك، ورأيتك، ورأيتكم، ورأيتكن، فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوي اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت"<sup>(178)</sup>، وذكر ابن مالك<sup>(179)</sup> أيضاً أن أسماء الإشارة للبعيد تنوب عن القريب لعظمة المشير أو المشار إليه، وأورد مثلاً على ذلك قول امرأة العزيز مشيرة إلى يوسف - عليه السلام -: «فذلك الذي لمتني فيه»<sup>(180)</sup>، بعد أن أشارت إليه النسوة بقولهن: «ما هذا بشراً»<sup>(181)</sup>، وتفسير ذلك أن مَرَّاه عند امرأة العزيز كان أعظم منه عند النسوة، فأشارت إليه إجلالاً وتعظيماً<sup>(182)</sup>. والرأي عندي أن كلام النسوة من قبيل الإخبار عن حقيقة أدركنها في أنفسهن، ولا يردن خطاب أحد بها، وكان الكلام (ما هو بشراً)، أما كلام امرأة العزيز فهو خطاب للنسوة على لومهن لها، ولذلك استخدمت (فذلكن)، وإنَّ عبارة (ما هذا بشراً) فيها من التعظيم والإجلال أكثر من عبارة امرأة العزيز التي تريد تسويغ سلوكها بمراودته عن نفسه.

(177) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 237.

(178) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 2، ص 239.

(179) السابق، ج 2، ص 241.

(180) سورة يوسف، آية 32.

(181) سورة يوسف، آية 31.

(182) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص 241؛ والمصباح، حاشية المصباح على شرح الأعموني، ج 1، ص 140.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿نَلَّكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾<sup>(183)</sup>، فهو خطاب للنبي (ﷺ)، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾<sup>(184)</sup>، فهو خبر لا خطاب فيه.

وهذا يرجح ما ذهبنا إليه من أنَّ الوظيفة الدلالية للكاف في اسم الإشارة ليست لبيان القريب والبعيد، ولكنها للتمييز بين المخاطب والمتكلم الحاضر، والحركة في الكاف تدل على المفرد والجنس والجمع، فالفتحة للمفرد والمذكر، والكسرة للمفرد والمؤنث، والميم للجمع، والميم والألف للمثنى.

أما الاختلاف في الصيغ المستخدمة لحالة واحدة، كالصيغ المستخدمة للمفرد المؤنث (تي، وتِه... الخ)، فهي ناتجة عن اختلافات لهجية في نطق القبائل المختلفة، ومن ذلك صيغة المؤنث المخاطب (تِيكَ، وتِيكَ، وتِلِكَ، وتَلِكَ، وتِيلِكَ، وتَالِكَ)، ويعقب ابن مالك بعد ذكر هذه الاختلافات بقوله: "كلها مروية عن العرب، إلا أن بعضها أشهر من بعض"<sup>(185)</sup>.

و"يقول الفراء: أهل الحجاز يقولون: نَلَّكَ، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم وقيس وربيعه بغير لام"<sup>(186)</sup>، فاللام ليست لتعيين المكان القريب والبعيد بل هي اختلاف لهجي باختلاف لغات العرب.

أما الهاء فقد دخلت اسم الإشارة بداية للتنبيه، ثم أصبحت جزءاً منه ولم تعد تؤدي وظيفتها الأولى عند استخدامها متصلة معه، فقد استخدمت للتنبيه

---

(183) سورة آل عمران، آية 58.

(184) سورة آل عمران، آية 62.

(185) ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 233.

(186) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 3، ص 976.

مفصولة في قوله تعالى: ﴿هَآأَنتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾<sup>(187)</sup>، فاسم الإشارة جاء هنا من غير الهاء وحصلت وظيفة التنبيه بها مفصولة عنه، ولا علاقة لها به، والدليل أنها استخدمت مع وجود الهاء مرتبطة باسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَآأَنتُمْ هَؤُلَاءُ جَاؤَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(188)</sup>، فالهاء المنفصلة للتنبيه والهاء مع اسم الإشارة صارت جزءاً منه، ولم تعد تؤدي وظيفتها التي كانت لها في الأصل.

أما المثني فهو ليس معرباً كما يرى النحاة، بل هو مبني على حركتين كما رأى الصبان<sup>(189)</sup>، قياساً على (يا رجلان، لا رجلين)، فالمنادى مبني على الألف، واسم (لا) مبني على الياء، وكذلك اسم الإشارة في حالة التثنية فهو مبني على الألف إن وقع موقع الرفع، وعلى الياء إن وقع موقع النصب والجر، ولذلك فإنَّ هذه التثنية ليست أكثر من بناء اسم الإشارة في حالة التثنية كما بنينا اسم إشارة للمفرد والجمع، واتخذت حالة التثنية صيغتين قياساً على المثني الذي اتخذ صيغتين في حالاته الإعرابية، فالألف والياء علامات التثنية، وليست علامات الإعراب<sup>(190)</sup>.

مما سبق نقول إن الأصل في أسماء الإشارة البناء على السكون أو الحركة الطويلة التي تعادل السكون عندهم، وأسماء الإشارة جميعها مبنية على السكون عندهم<sup>(191)</sup>، ما عدا هؤلاءِ فعلى الكسر.

---

(187) سورة آل عمران، آية 119.

(188) سورة النساء، آية 109.

(189) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 77.

(190) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 85؛ والزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص 133.

(191) انظر: الصنعقي، (دت). كتاب التهذيب الوسيط في النحو، (ط 1). (تحقيق: فخر صلاح قدارة). بيروت: دار الجيل، ص 98.

و(ثُمَّ)، و(ذات) على الفتح<sup>(192)</sup>، والأصل فيهما البناء على السكون، ولكن تحركت (هؤلاء) بالكسرة، للتخلص من المقطع الطويل المغلق، المرفوض في الوصل، واختاروا الكسرة لمخالفة حركة الفتح قبل الهمز، وكذلك (ثُمَّ) و(ذات) فإن تحريكهما جاء بسبب التخلص من المقطع المغلق، وهما يتكونان من مقطع واحد طويل، فتحرك آخرهما لتشكيل مقطعين قصيرين ف(ذات) تتكون من (ص ح ح ص) وهو مقطع طويل مغلق، وللتخلص منه يحرك بالفتح ليصبح (ذات) (ص ح ح / ص ح)، واختيرت الفتحة للمائلة الصوتية بين المقطعين، وكذلك (ثُمَّ) تتكون من (ص ح ص ص) وتحرك بالفتح لتصبح (ص ح ص / ص ح)، والفتحة للمائلة الصوتية بين المقطعين.

أما حالة التنثية، فأرى أنها مبنية كذلك على حركتين الفتحة الطويلة والكسرة الطويلة تشبيهاً بالمتى، إذ إن بعض العرب يلزمها الألف في حالاتها الإعرابية جميعها<sup>(193)</sup>، ومن ثم فبناؤها جاء على أنها صيغة خاصة بحالة التنثية فانتقلت إلى فصيلة المثى، وأخذت قلبه وصيغته، فصارت في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجر بالياء، ثم دخلتها النون المفتوحة من هذا الباب، باب التشبيه بصيغة المثى.

(192) انظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص94.

(193) وهي لغة بني الحارث وبطون ربيعة، وخرج عليها قوله تعالى: «إن هذان لساحران» (سورة طه، آية 63)، انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص128.



## المبحث الثالث: الموصول

كان سيبويه يطلق مصطلح الحشو أو الوصف للدلالة على الاسم الموصول<sup>(194)</sup>، مع أنه ذكر الصلة عند حديثه عن (مَنْ وما)<sup>(195)</sup>، وسميت كذلك لأنها مع صلتها متلازمان، فكان كلاً منهما جزءاً من كلمة<sup>(196)</sup>، وقد بين الزمخشري حدّها، فقال: "الموصول: ما لا بدّ في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ومن ضمير فيها يرجع إليه"<sup>(197)</sup>، وشرحه ابن يعيش فقال: "لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتمّ اسماً"<sup>(198)</sup>.

وتقسم الأسماء الموصولة بحسب استخدامها إلى المجموعات الآتية:

### المجموعة الأولى: المفرد

(أ) المذكر: الذي.

(ب) المؤنث: التي.

### المجموعة الثانية: المثني

(أ) المذكر: اللذان، اللذين.

(ب) المؤنث: اللتان، اللتين.

### المجموعة الثالثة: الجمع

(أ) المذكر: الذين.

(ب) المؤنث: اللاتي.

---

(194) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 106.

(195) انظر: السابق، ج 2، ص 107.

(196) انظر: الميزد، المختضب، ج 3، ص 197؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 142.

(197) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 124.

(198) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 138.



وهذه الأسماء السابقة تسمى (النص)<sup>(199)</sup> أي المختصة<sup>(200)</sup>، والباقية تسمى مشتركة وهي: ما، ومن، وأي، وإيه، ونو الطائية، والألف واللام<sup>(201)</sup>.

وهذه الصيغ مبنية عند النحاة، ما عدا (اللذان، واللذان) فإنهما معربتان<sup>(202)</sup>، وعلة بنائها غير مصرّح بها عند سيبويه، ولكن يمكن القول إنها كأسماء الإشارة تشبه حروف المعاني<sup>(203)</sup>، وتبعه في ذلك الزجاج<sup>(204)</sup>، وابن السراج<sup>(205)</sup>، ويعلل الأنباري بناءها بأنها مع صلتها بمنزلة كلمة واحدة، وجزء الكلمة مبني، وأنها تشبه الحرف في افتقارها إلى مفسّر<sup>(206)</sup>.

وتبعه في ذلك العكبري<sup>(207)</sup>، وابن يعيش<sup>(208)</sup>، وابن مالك<sup>(209)</sup>، أما الرضي فيرى أن من الموصولات ما أشبه الحرف نحو: ما، ومن، واللام، ثم حملت الأخرى عليها، طرداً للباب، ويؤكد على الشبه الافتقاري بالحرف؛ لأن الموصول يحتاج إلى الصلة والعائد<sup>(210)</sup>.

واختلف البصريون والكوفيون في بنية (الذي، والتي)، فقال البصريون: إنّ أصلهما (لِذ، وَلِيت)، ثم لزمتهما الألف واللام، أما الكوفيون فيرون أن أصل

---

(199) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 146.

(200) انظر: السابق، ج 1، ص 146.

(201) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 141، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 151.

(202) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 142.

(203) انظر: عبد الله الدليل، البناء في اللغة العربية، ص 143.

(204) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 79.

(205) انظر: ابن المتوكل، الموجز في النحو، ص 74-76.

(206) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 384.

(207) انظر: العكبري، التلخيص في غل البناء والإعراب، ج 2، ص 113.

(208) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 183.

(209) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 30.

(210) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 35.

(الذي) الذال وحدها، وأصل (التي) التاء وحدها، وما عداهما زائد<sup>(211)</sup>، ولا نريد هنا سوق حجج الفريقين<sup>(212)</sup>، ولكن يمكننا أن نرجح رأي الكوفيين اعتماداً على المقارنة مع اللغات السامية الأخرى<sup>(213)</sup>، ثم نخلص إلى أنها تطورت إلى صيغ أخرى اكتملت وبقيت مبنية كما يرى النحاة على السكون والفتح والضم، اعتماداً على الحركة الأخيرة منها.

ولتجلية الموضوع، وبيان أطرافه نسوق بعض الملحوظات التي وردت في كتب النحو عن هذه الأسماء:

فالاسم (الذي)، فيه أربع لغات: الذي بإثبات الياء ساكنة، والذ بكسر الذال وحذف الياء، وعلل الزمخشري ذلك، بأنهم حذفوا الياء تخفيفاً لاستطالتهم إياه مع كثرة استعماله<sup>(214)</sup>، وهذا أمر واضح في علم اللغة الحديث إذ هو من باب تقصير الحركة، من حركة طويلة (ي) إلى حركة قصيرة (كسرة)، وليس هناك حذف كما يرى الزمخشري، واللغة الثالثة.. الذ بإسكان الذال وحذف الياء، وعلل ابن يعيش ذلك بأن سكون الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف<sup>(215)</sup>، والذي بتشديد الياء مكسورة أو مضمومة<sup>(216)</sup>، ونقل السيوطي عن أبي حيان<sup>(217)</sup> أن هذه الصيغة معربة، وأرى أن هذه التفسيرات غير مجدية<sup>(218)</sup>؛

---

(211) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص669.

(212) انظر: السابق نفسه.

(213) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص91.

(214) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص143.

(215) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص139.

(216) انظر: المصدر السابق، ج3، ص139.

(217) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص284؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1002.

(218) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1002.

إذ إن الصيغة الأصلية هي (الذي) وهي ما أطلق عليه الفصيحي، وأن الصيغ الأخرى ناتجة عن اختلاف اللهجات فهي لا تخرج عن كونها اختلافات نطقية تعتمد على الأداء الصوتي، وأغلبها وقع في الشعر لأسباب عروضية<sup>(219)</sup>، وصفها العكبري بأنها شاذة<sup>(220)</sup>.

أما (اللاتي) فقد وردت بصيغ كثيرة هي: اللاتي، واللواتي، واللات، واللاء، واللوات، واللاي، واللاء، واللوا، وكلها تستخدم لجمع المؤنث<sup>(221)</sup>، وهي عندي أنها كلها متطورة عن صيغة واحدة تعتمد على اللام والألف ثم التاء للتأنيث<sup>(222)</sup>، وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، والأداءات الصوتية في سياقات مختلفة، أما اسم الإشارة (نو) فهو بمعنى الذي على لغة طي<sup>(223)</sup>، ويرى ابن يعيش أنها (نو) التي بمعنى صاحب نقلت إلى معنى (الذي) ووصلت بالجملة<sup>(224)</sup>، ويمكن أن تكون هذه الصيغة الأولى التي انتقلت من أسماء الإشارة، فما زالت تستخدم في اللغات السامية الأخرى للدلالة على الإشارة<sup>(225)</sup>، ومؤنثها ذات<sup>(226)</sup>.

---

(219) أورد السيوطي شواهد على اختلاف صيغ (الذي) بلغاتها المختلفة. انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص283، وهي الأبيات التي وردت في معظم كتب النحو، انظر: ابن عصفور، (دلت)، شرح جمل الزجاجي، (تحقيق: صاحب أبو جناح)، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج1، ص170-171.

(220) انظر: العكبري، التلخيص في علل البناء والإعراب، ج2، ص115.

(221) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص287.

(222) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ج91.

(223) انظر: الزمخشري، المفصل، ص142؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1007.

(224) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص147؛ وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1007.

(225) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص91.

(226) انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، ص1007.

أما (ذا) فيكون اسماً موصولاً بعد (ما ومن)<sup>(227)</sup>، وأرى أنَّ (هذه) ليست اسماً موصولاً بل هي مركبة مع (ما) لتصبح اسم استفهام، وهو ما أشار إليه سيبيويه في حديثه عنها<sup>(228)</sup>.

أما (ال)، فهي لغة من (الذي)، وليست اسماً منفصلاً، كما يرى الزمخشري<sup>(229)</sup>، ودليل ذلك استخدامها في بعض العاميات اليوم، فيقولون: (رأيت اليّ كتب)، مقابل (رأيتُ الذي كتب).

والاسم الموصول لجمع المذكر (الذين)، ورد في بعض اللهجات بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالتي النصب والجر، وهي لغة بعض العرب ومنهم: هذيل، وعقيل أو ضبة<sup>(230)</sup>، والمهم هنا أنَّ النحاة اختلفوا فيها، فمنهم من رأى أنها معربة<sup>(231)</sup>، ومنهم من رأى أنها مبنية<sup>(232)</sup>، والرأي الراجح عندي أنها مبنية شبهت بالمعرب كما رأى ذلك بعض النحاة<sup>(233)</sup>.

ويبقى من هذه الأسماء (أيُّ) التي يعدُّها بعض النحاة معربة دائماً، في حين يرى آخرون أنها معربة إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها<sup>(234)</sup>، وتبنى على الضم إذا أضيفت. واختلفوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

---

(227) انظر: سيبيويه، الكتاب، ج2، ص416-417.

(228) انظر: السابق، ج2، ص416.

(229) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص143.

(230) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص125؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص1005؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(231) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص124؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(232) يرى الصبان خلافاً للأشموني أنها مبنية. انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(233) انظر: المعبري، التباب في غل البناء والإعراب، ج2، ص119؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص149.

(234) انظر: سيبيويه، الكتاب، ج2، ص398؛ وابن هشام. (1985م). مقري النيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر،

أشد على الرحمن عتياً<sup>(235)</sup>، فهي في رأي سيبويه مبنية على الضم، ومن قال بإعرابها عدّها استفهامية<sup>(236)</sup>، ومما تختلف به عن باقي الضمائر الموصولة أنها لا تضاف إلا إلى معرفة<sup>(237)</sup>.

تبين مما سبق أنّ اختلاف أواخر الأسماء الموصولة لا يخرجها من دائرة البناء، بل الحركات فيها ناتجة عن عوارض صوتية، أو اختلافات لهجية، وهذا ينطبق على المثني والجمع، فإن اختلافهما في الحالات الإعرابية لا يخرج عن كونه تشبيهاً بالمثني؛ لأن الصيغة شابهت صيغة المثني بالالف والياء.

أما (أيّ) فهي مبنية أيضاً، واختلاف حركتها لا يجعلها معربة بل حركاتها لأسباب دلالية تفرقاً بين أنواعها: استفهامية وشرطية وموصولة، كما أنّه يمكن أن تكون هذه الكلمة قد انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب لأنها استخدمت مفردة من غير صلة، ولذلك احتاجت إلى الحركات للتفريق بين مواقعها المختلفة في تركيب الجملة، لأن الموصول يعتمد في معناه على صلته، فلما فقدت الصلة احتاجت إلى الحركة، أو أنها أعربت تشبيهاً على الأصل، وهو أن الأصل في المبنيات الإعراب<sup>(238)</sup>، وأنا أرى عكس ذلك فهي انتقلت من البناء إلى الإعراب، على رأي أن الأصل في الكلمات البناء.

---

(235) سورة مريم، آية 69.

(236) انظر: ابن هشام، مقى اللبيب، ص 108.

(237) انظر: السابق، ص 110.

(238) انظر: الميوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 49.

## المبحث الرابع: أسماء الأفعال والأصوات

عَبَّرَ سيبويه عن بعض المفردات بأسماء مختلفة، فقال: "هذا بابٌ من الفعل، سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث"<sup>(239)</sup>، ويصفها في موضع آخر، بأنها ما وضع موضع الفعل، "وأما ما هو في موضع الفعل، فقولك: صَنَعْتُ، وَمَنَعْتُ، وحلٌ للناقصة"<sup>(240)</sup>، وعَبَّرَ عنها باسم الحروف التي للأمر والنهي، فقال: "الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إِيهِ، وَصَنَعْتُ، وَمَنَعْتُ، وأشباههما، وهلمَّ في لغة أهل الحجاز"<sup>(241)</sup>، فلم يفرّق سيبويه بين اسم الفعل واسم الصوت كما فعل ذلك المبرِّد<sup>(242)</sup>.

وجاء النحاة من بعدُ، ففصلوا بين النوعين، ودرسوا كلاً على حدة، كابن السَّراج<sup>(243)</sup>، وابن الحاجب<sup>(244)</sup>، وابن هشام<sup>(245)</sup>، وفرّقوا بينهما على ما بينهما من صلة وثيقة، فكلاهما يحل محلَّ الفعل، والفرق بينهما أنَّ أسماء الأفعال تشتمل على ضمير كالفعل، أما الأصوات فلا ضمير فيها، وأسماء الأفعال تخص من يعقل، أما الأصوات فتخص ما لا يعقل، أو ما هو في حكمه، أو تحاكي صوتاً، أو تصدر عفواً<sup>(246)</sup>.

---

(239) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 241.

(240) السلبى، ج 4، ص 229.

(241) سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 529.

(242) انظر: المبرِّد، المقتضب، ج 3، ص 202، 205، 206، 208.

(243) انظر: ابن السَّراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 134.

(244) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضوي، ج 2، ص 65 وما بعدها.

(245) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على كفاية ابن مالك، ج 4، ص 81.

(246) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 19، وج 4، ص 25.



وهذه الكلمات هي أسماء عند البصريين<sup>(247)</sup>، وأفعال عند الكوفيين<sup>(248)</sup>، ولا نريد الخوض في هذه الخلافات، فما يعنينا هي الصيغ وحركات أواخرها، فالنحاة مجمعون على أنَّ هذه الألفاظ مبنية غير معربة حتى المنقول منها عن الظروف المعربة، إلا ابن خروف الذي رأى أنَّ هذا النوع معرب، منصوب بما ناب عنه كنصب المصدر<sup>(249)</sup>.

وقد اختلف النحاة في علة بنائها، ووردت في كتب النحو مجموعة من التعليقات نجمها بما يأتي:

أولاً: شبه الحرف أو تضمّن معناه<sup>(250)</sup>.

ثانياً: شبه الفعل المبني، فنزّل، ودراك، بنيا لشبههما بانزل، وأدرك، في المعنى<sup>(251)</sup>.

ثالثاً: وقوعها موقع أسماء الأصوات المبنية<sup>(252)</sup>.

رابعاً: إن أسماء الأصوات مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة<sup>(253)</sup>.

---

(247) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 241؛ وابن جنّي، الخصائص، ج 3، ص 44، 45؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 65-

66؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 25-27؛ والسيوطي، معجم الهوامع، ج 7، ص 119.

(248) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 484؛ ومهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 237.

(249) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1، ص 53.

(250) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 241، وج 4، ص 229؛ وابن جنّي، الخصائص، ج 1، ص 179؛ وابن مالك، تسهيل الفتوح، ص 213؛ وابن هشام،

أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 32؛ والسيوطي، (1975م). الأشباه والتظاير في النحو. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة:

شركة الطباعة، ج 2، ص 24؛ ومعجم الهوامع، ج 1، ص 47.

(251) انظر: المبرّد، المختضب، ج 3، ص 368-369.

(252) انظر: السابق، ج 3، ص 128.

(253) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 94؛ والصبان، حاشية الصبان، ج 3، ص 211.



خامساً: إنما بنيت لتضمّن ما يستخدم منها أمراً لام الأمر، ثم حُمل الباقي عليه، طرداً للباب (254).

سادساً: إنّ بناءها أصلي ولا يحتاج إلى تعليل، لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات (255).

سابعاً: انعدام المعنى فيها، فجرت مجرى بعض حروف الاسم، وبعض حروفه مبني (256).

ثامناً: إنما بنيت مراعاة للأصل، فبعضها كان أصله صوتاً (257).

ويذكر النحاة أن هذه الأسماء تقسم إلى:

1- المرتجل: نحو: صه، ومه، وأسماء الأصوات كلها (258).

2- المنقول: وهو ما نقل عن جار ومجرور، أو ما نقل عن مصدر، وما نقل عن الظرف (259).

وأميل هنا إلى أن بناءها أصيل فيها، فإنّ الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة؛ لأنها لم تكن في الأصل كلمات، فهي صيغ مرتجلة تدل على حالة واحدة بحسب مراد قائلها، وهذا ينطبق على أسماء الأفعال المرتجلة وأسماء الأصوات، لأن بينها تشابهاً قوياً، ومن هذه الأسماء:

---

(254) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 49.

(255) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 81.

(256) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 76.

(257) انظر: السابق، ج 2، ص 66.

(258) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 165؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 75-85، وابن مالك، تسهيل القوائد، ص 213، وابن

الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 80، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 90-94.

(259) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 29، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 66، وابن هشام، أوضح المسالك على

ألفية ابن مالك، ج 4، ص 85.

أولاً: أسماء الأفعال: أف، أوه، إيه، حي، صه، ها، هل، وا، واها، وي، ويها.

ثانياً: أسماء الأصوات: أح، أخ، بخ، تف، حل، طق، هج... الخ.

والفرق بين هاتين المجموعتين أنَّ الأولى تستخدم لمن يعقل، والثانية لما لا يعقل، أو تحاكي صوتاً ما، أو تصدر بصورة تلقائية<sup>(260)</sup>، وقد أورد ابن يعيش رأياً مهماً في تعليقه على الكلمتين (أح، وأخ). يقول: "من الألفاظ قد تكون دالة على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم (أخ) فإنه يفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال (أح أح) فإنه يفهم منه أذى الصدر، فهذه ألفاظ؛ لأنها مركبة من حروف ملفوظ بها، ولا يقال لها كلم لأن حركتها لم تكن بالتواضع والاصطلاح"<sup>(261)</sup>.

وكلام ابن يعيش ينطبق على أسماء الأفعال التي تعبّر عن دلالات خاصة كالنضجر، والتأوه، وهي قريبة من أسماء الأصوات.

وقد استقرّ لدى النحاة تعريف خاص بما أطلقوا عليه اسم الصوت، ومن هذه التعريفات المتفق عليها:

ما وُضع لخطاب ما لا يعقل أو ما في حكمه أو لحكاية الأصوات<sup>(262)</sup>، وجعل الرضي هذه الأصوات ثلاثة أقسام<sup>(263)</sup>:

أولاً: حكاية صوت الحيوان كغاق، أو الجماد كطق.

ثانياً: أصوات خارجة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالة على معنى في نفس قائلها.

---

(260) انظر: محمد عبد الله جبر. (1980م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف، ص 71.

(261) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 19.

(262) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 492.

(263) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 79-80.

ثالثاً: أصوات يُصَوّت بها للحيوان عندما يُطلب منه شيء.

والنوع الأول وهو محاكاة صوت الحيوان ليس على أصله لأنه من المستحيل أن يكون الحيوان قد تكلم بها، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها أعطوها حكم كلامهم، فركبوها من حروف وحركات مشابهة لها<sup>(264)</sup>.

وأما النوع الثاني فهي أصوات خارجة من فم الإنسان تعبّر عن حالات انفعالية دون أن يتدخل بها فكره لإكسابها دلالة وضعية<sup>(265)</sup>، والنوع الثالث هي أصوات يصوت بها للحيوان، فركبها من أصوات وحركات، ثم يربط هذه الأصوات بسلوك لدى الحيوان، فيصبح هذا الصوت رمزاً لذاك السلوك، فهي ليست أوامر ولا نواهي، بل هي عادة ودرية صارت كالأمر والنهي<sup>(266)</sup>، وما ينطبق على هذه الأسماء من أحكام ينطبق على أسماء الأفعال المرتجلة.

وهذه الألفاظ ما هي إلا ألفاظ مرتجلة تدل على معنى معين غير متواضع عليه، بل هو أقرب إلى المواقف الانفعالية والدلالات الخاصة للكلمات، فلا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لتركب مع غيرها، وبذلك تخرج من نطاق التراكيب النحوية<sup>(267)</sup>، وإن دخولها في التركيب يكون في حالات نادرة مثل: (هلموا)<sup>(268)</sup> التي انتقلت إلى معنى الفعلية وأسندت إلى الضمير، وهي برأبي من باب التطور، وطبيعة اللغة الاشتقاقية، فهي ألفاظ مبنية على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح)، أو (ص ح ص)،

---

(264) انظر: المصدر السابق، ج 2، ص 80.

(265) انظر: نفسه.

(266) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو يشرح الرضي، ج 2، ص 80.

(267) انظر: فندريس. (1957م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأجلو المصرية، ص 155.

(268) انظر: هنري قنيش. (1966م). العربية الفصحى. (ط 1). (تعريب: عبد الصبور شاهين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ص 181.

فيكون آخرها إما حركة أو سكوناً، وهذا أقل ما تكون عليه الكلمة في اللغة العربية، لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده<sup>(269)</sup>.

أما أسماء الأفعال المنقولة ففي بنائها خلاف عند النحاة، والفرق بين المرتجل والمنقول أن الأول ما وضع في أصله اسم فعل، والمنقول ما لم يوضع في أصله اسم فعل بل هو منقول مستعمل استعمال اسم الفعل<sup>(270)</sup>، والمنقول إما أن ينقل عن ظرف أو جار ومجرور أو مصدر نحو: عليك ودونك، أو منقول عن مصدر استعمل فعله نحو (رويد)، أو أهمل فعله نحو (بله)<sup>(271)</sup>، وهي عند النحاة مبنية، ووحده ابن خروف يرى أن المنقولة عن الظرف معربة منصوبة كالمصدر<sup>(272)</sup>، والراجح أنها كلها مبنية لأنها انتقلت من كلمات تركيبية إلى صيغة جامدة تدل على معنى في غيرها.

فهذه الكلمات انتقلت من فصيلة تحتل مواقع في الجملة إلى صيغة تحمل مدلولاً ثابتاً لا يتأثر بالموقع الإعرابي، وإن عملها جاء بناءً على معناها لا لفظها، وذلك من أجل الحصول على المعنى، وهو لا يتم إلا بتركيب جملي، وهذا التركيب يمكن أن يكون من ركن واحد، وهذا الركن يؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه<sup>(273)</sup>، فالجملة قد تكون مفيدة دون وجود الركنين فيها؛ لأن الفائدة ترتبط بالموقف اللغوي وليس بالألفاظ<sup>(274)</sup>. وقد أشار ابن جني إلى أن القول هو

---

(269) انظر: ابن الحليج، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص80.

(270) انظر: السيد محمد عبد المقصود، (1986م). اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم. (ط1). القاهرة: مطبعة الأمانة، ص130-131.

(271) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج4، ص85.

(272) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص53؛ ومحمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص72.

(273) انظر: فندريس، اللغة، ص101، 163.

(274) انظر: علي أبو المكارم، (1969م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة، ص69.

الكلام المفيد، سواء كان جملة أو ما في معناها نحو: صه ومه<sup>(275)</sup>، وأشار ابن يعيش إلى أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير فليس ذلك على حدّه في الأفعال، فالفعل يصير مع الضمير جملة، وهذه الأسماء مع ضمائرها أسماء مفردة<sup>(276)</sup>، وهذا ما دعا تمام حسان إلى إطلاق اسم (الخوالف) على هذه الأسماء وما في حكمها من أساليب كأفعال التعجب، وأفعال المدح والذم<sup>(277)</sup>. ويرى أن هذه الأساليب تعبّر عن موقف انفعالي، فهي جمل إنشائية إفصاحية؛ لأنّ الفرق بين "شَتان زيدٌ وعمرو" و"افترق زيدٌ وعمرو" هو فرق بين الإنشاء والخبر، فالمعنى في الأولى لا يساوي المعنى في الثانية<sup>(278)</sup>.

وهذا المعنى أشار إليه الرضي<sup>(279)</sup> من قبل، وتحدّث عنه السيوطي<sup>(280)</sup> في حديثه عن معاني أسماء الأفعال.

نخرج مما سبق أن أسماء الأفعال المنقولة قد انتقلت إلى صيغة جديدة مبنية، وأن الكاف فيها ما هي إلا جزء منها وليست ضميراً مضافاً، كما أنّ تتويناها تتوين تتكير، يتبع حركات البناء ولا يتبع حركات الإعراب<sup>(281)</sup>، فهو ليس من دلائل الإعراب، كما أنّ تغير حركات أواخرها ليس دليل إعراب بل هو اختلاف لهجي، قال الزمخشري: "هيهات بفتح التاء لغة أهل الحجاز، ويكسرهما

(275) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 17.

(276) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 25.

(277) انظر: تمام حسان، (1973م). اللغة العربية، معانيها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 113-117.

(278) تمام حسان، اللغة العربية معانيها ومبناها، ص 117.

(279) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 65.

(280) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 7، ص 121.

(281) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 71، وابن هشام، مقري اللبيب، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 492؛ وابن

الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 69.

لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقرئ بهنّ جميعاً، وقد تتون على اللغات الثلاث<sup>(282)</sup>، كما أن المركب منها من كلمتين صار بمنزلة الكلمة الواحدة، فهلّم: مركبة من حرف التثنية ولم<sup>(283)</sup>، وصارت صيغة واحدة، وحيل مركبة من حي وهل<sup>(284)</sup>، وصارت بمنزلة الكلمة الواحدة.

أما المعدولة عن وزن (فَعَالٍ)، فهي مبنية على الكسر، مع أنّ بني تميم يعرفونها ويمنعونها الصرف<sup>(285)</sup>، فكأنهم يبنونها على حركتين، وما يكن من اختلاف ناتج عن تمايز لهجي فإنّ اللهجة الشائعة والغالبة هي البناء على الكسر، وذلك ناتج عن مخالفة صوتية بين مقطعين متحركين بالفتح ثانيهما يمتاز بطول الفتحة<sup>(286)</sup>، والأصل فيها البناء على السكون، ولكن حرّكت للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوقف.

نخلص مما سبق أن أسماء الأفعال والأصوات مبنية؛ لأنها صيغ جمدت على حالة واحدة، ولا يخشى اللبس مع تغير موقعها في الجمل؛ لأن لها دلالة ثابتة، وأن بناءها جاء على حركة وسكون، والحركة كانت نتيجة أسباب عارضة كالتخلص من المقاطع المرفوضة، أو لتشكل مقاطع تتناسب وقواعد اللغة العربية في تشكيل المقاطع.

---

(282) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 205.

(283) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 195.

(284) انظر: السابق، ص 196.

(285) انظر: نفسه.

(286) انظر: محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، ص 182.



## المبحث الخامس: الأدوات

### الحروف:

عند النظر في كتب النحو، نجد اختلافاً في تحديد مصطلح الحرف،  
فآراء النحاة فيه كثيرة متباينة، ويمكننا إجمال هذه الآراء بما يأتي:  
أولاً: الحرف هو ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل<sup>(287)</sup>.  
ثانياً: الحرف لا يُخبر عنه ولا يكون خبراً<sup>(288)</sup>.  
ثالثاً: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، واحتاج إلى اسم أو فعل لإتمام  
معناه<sup>(289)</sup>.  
رابعاً: الحرف طرف في الكلام وفضله، ويأتي على وجه واحد<sup>(290)</sup>.

وهذه التعريفات تقترب كلها من مفهوم واحد، وهو أنّ الحرف لا يحمل  
معنى بذاته ولا يتم معناه إلا مع غيره من الأسماء والأفعال، وهذا الحكم لا  
نستطيع التسليم به على إطلاقه، فالحرف ليس فضلة، لأنه أساس في التركيب،  
بل هو أساس التركيب، ولا يتم بناء الكلام المفيد إلا به، بل إنّ الحروف هي  
المفاصل الحاسمة في تركيب الجملة؛ لأنها مبنية دائماً، والكلام يقوم على مبني

---

(287) انظر: سيوييه، الكتاب، ج 1، ص 12؛ وأبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ج 1، ص 8.

(288) انظر: ابن المتراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 39.

(289) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 283؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضوي، ج 2، ص 319؛

وابن هشيم، شرح شذور الذهب، ص 14؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 8، ص 2.

(290) انظر: المرادي، (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. (ط1). (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية،



ومعرب، أي ثابت ومتحرك، وسنأتي على بيان ذلك بعد الحديث عن علة بنائه، ثم إنَّ الحرف له معنى بذاته، وليس خالياً منه<sup>(291)</sup>.

ويجمع النحاة<sup>(292)</sup> على أنَّ الحروف كلها مبنية بناءً لازماً أصيلاً، بل إنها هي أصل البناء، ولا خلاف في ذلك، ولكنهم اختلفوا في علة بنائه، ويمكننا أن نجمل هذه العلل بما هو آتٍ:

أولاً: إنَّ وظيفتها في الجملة ثابتة، ولا تتورث المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة<sup>(293)</sup>.

ثانياً: إنها ألفاظ مختصرة لا تخضع للتصرف والاشتقاق، ولا تتأثر بالعوامل، وصار أكثرها عاملاً في الاسم والفعل<sup>(294)</sup>.

ثالثاً: إنَّ هذه الكلمات كثر استعمالها، فألزمت حالة واحدة طلباً للتخفيف وأمن معها اللبس<sup>(295)</sup>.

رابعاً: لأنها لا تقوم بنفسها في بيان المعنى، وصارت محتاجة إلى غيرها، فنزلت منزلة بعض الكلمة<sup>(296)</sup>.

---

(291) قال الزجاجي: وكان أبو العباس محمد بن يزيد المبرِّد، يقول: "يجوز أن أسميها كلها أسماء" يذهب في ذلك إلى أن قولنا "زيد" كلمة دالة على

مسمى، وقولنا "قام" كلمة دالة على حدث في زمان، وقولنا "إن ومن" ولم" وما أشبه ذلك كلمة دالة على معنى، وكل واحد منها اسم لما دل عليه،

انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 44.

(292) انظر: سيوريه، الكتاب، ج 1، ص 15؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص 261؛ والمكبري، الكتاب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 74؛ وابن مالك،

ألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني)؛ وابن هشام، أوضح المسالك في ألفية ابن مالك، ج 1، ص 38؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 40؛

والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 34.

(293) انظر: ابن جني، (1954م). المنصف لكتاب التصريف. (ط 1). (تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي،

ص 7؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص 261؛ والإيضاح في علل النحو، ص 78.

(294) انظر: ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 273.

(295) انظر: المصدر السابق، ج 2، ص 31.

(296) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 30.

وإذا تأملنا أقوال النحاة، وجدنا أنها تدور حول عدم حاجة الحروف للإعراب لأنها لا تؤدي معنى بذاتها، ولا تدخلها المعاني المختلفة لتغير موقعها في الجملة، وأرى أن هذا الحكم معتمد على النظر للكلمات مستقلة عن التركيب، فأى كلمة وحدها لا معنى لها، فعندما نقول (وقف) فإننا نفهم أن هناك حدثاً في الزمن الماضي، ولكنه لا يعطي أي معنى يفيد، وعندما نقول (إلى) فإننا نفهم انتهاء غاية، ولكننا لا نحصل على أي معنى جديد، وإن هذه الكلمات مفردة خارج السياق لا تدل على معلومة يمكن الحصول عليها، ولهذا فإن المحدد في المعنى هو التركيب، والحروف لا تقل أهمية عن الفعل والاسم في مواقعها التركيبية.

وفي غير مرة حاول النحاة حصر هذه الحروف، فهناك من يرى أنها ثلاثة وسبعون، في حين يرى آخرون أنها تزيد على التسعين<sup>(297)</sup>، وتنقسم باعتبار عدد حروفها إلى خمسة أقسام: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي<sup>(298)</sup>.

وقد أحصى ابن سيده الحروف الأحادية فوجدها ثلاثة عشر "حرفان من حروف العطف، وهي الواو والفاء، وخمسة من حروف الجر، وهي الباء واللام والكاف والواو والتاء، وحرف من حروف الاستفهام، وهو الألف، وواحد من حروف الجزم وهو لام الأمر، وحرفان في جواب القسم، وهما: لام الابتداء، ولام

---

(297) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص28؛ والمالقي، (1975م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد

الخراط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ص4.

(298) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص29.

القسم، وحرف التعريف، وهو لام المعرفة الساكنة المتوصل إليه باجتلاب ألف الوصل، والسين معناها التّفيس في قولك: سيفعل<sup>(299)</sup>.

أما المرادي فقال: إنها أربعة عشر، وهي: الهمزة، والباء، والتاء، والسين، والشين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والواو، والألف، والياء<sup>(300)</sup>.

أما الحروف الثنائية فهي كما جاءت عند ابن سيده ثلاثة وثلاثون حرفاً، من عشرة أقسام: أربعة من حروف الجر، وهي: مِنْ، وَعَنْ، وَفِي، وَمُذْ، ومثلها حروف العطف، وهي: أَمْ، وَبَلْ، وَلَا، وخمسة من حروف الاستفهام، وهي: هَلْ، وَأَمْ، وَكَمْ، وَ(مَنْ، وَمَا) الاستفهاميتان، وثلاثة من حروف الجزاء، وهي: إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، ومثلها من حروف النداء، وهي: يَا، وَوَا، وَأَيُّ، وحرفان من حروف الجزم، وهي: لَمْ، وَلَا الناهية، وثلاثة أحرف من حروف النصب للفعل، وهي: أَنْ، وَلَنْ، وَكَي، وحرفان للجواب، وهي: قَدْ، وَإِي، وحرفان للتنبيه، وهي: هَلْ، وَوَا... وأربعة أحرف مفردة، وهي: لَوْ، وَصَه، وَمَهْ، وَقَطْ<sup>(301)</sup>.

والثلاثية، هي: إِلَى، وَعَلَى، خَلَا، وَعَدَا، وَمُنْذُ، وَأَيُّ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَحَيْثُ مع مَا، وَثُمَّ، وَنَعَمْ، وَأَجَلْ، وَبَلَى، وَإِنَّ، وَأَنْ، وَلَيْتَ، وَإِنَّ، وَسَوْفَ، وَقَطْ، وَحَسْبُ، وَبَجَلْ، وإِيه<sup>(302)</sup>، وما جاء على أربعة أحرف، هي: حَتَّى، وَأَمَّا، وَلَكِنْ، وَلَعَلَّ، وَأَمَّا، وإِلا<sup>(303)</sup>، وأما الخماسي فقليل، ومنه: لَكِنْ<sup>(304)</sup>.

---

(299) ابن سيده. (1996م). المخصص. (ط1). (تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث). بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي.

ج4، ص225؛ وانظر: الماقي، وصف المباني في شرح حروف المعاني، ص4.

(300) انظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص30.

(301) ابن سيده، المخصص، ج4، ص225-226.

(302) انظر: الماقي، ج4، ص226.

(303) انظر: الماقي نفسه.

ولا نبغي من ذكر هذه الأعداد أن نخوض في اختلافات النحاة حول اسمية بعضها وحرفيته، بل نريد أن نتبين حركة أواخرها وتشكيلها المقطعي، وقد ذكر النحاة أنها تبنى على علامات البناء الأصلية: السكون، والفتح، والكسر، والضم<sup>(305)</sup>، فما بني على السكون<sup>(306)</sup>: (آ) للنداء، وأل، وأن، وإن، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن، وفي، وقد، وكى، ولا، ولم، ولن، ولو، وما، ومذ، ومن، وها، وهل، ووا، ووي، ويا، وآي، وأجل، وإنن، وألا، وإلى، وأما وأيا، وبجل، وبلى، وجلل، وخلا، وعدا، وعلى، وكان، وكما، ونعم، وهيا، وإنما، وألا، وإلا، وأما، وإما، وحاشا، وحتى، وكلا، ولكن، ولما، ولولا، ولوما، وهلا.

وعلى رأي القدماء، فإن هذه الحروف مبنية على السكون، ولكننا هنا نرى أنها جاءت على ثلاث حالات، إما ساكنة، أو منتهية بحركة طويلة، أو فتحة طويلة، أو شبه حركة (aw, ay)، فالحركات الطويلة ليست سواكن<sup>(307)</sup>.

والمبني على الفتح: الهمزة، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والنون، والهاء، والواو، والياء، وإن، وأن، وبله، وثم، ورب، وسوف، ولات، وليت، وكان، ولعل، ولكن.

والمبني على الكسر: الباء، ولام الجر، وجير، والمبني على الضم: منذ.

وبالنظر فيما تقدم نلاحظ ما يأتي:

أولاً: الحروف الثنائية كلها مبنية على ساكن أو حركة طويلة.

(304) انظر: السابق نفسه.

(305) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 5؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص 265.

(306) تتبعنا بناءها كما وردت في كتاب المرادي، الجنى اداني في حروف المعاني.

(307) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 38.

ثانياً: الحروف الأحادية كلها مبنية على الفتح، ما عدا (الباء) و(اللام) التي للجر.

ثالثاً: لا يوجد حرف مبني على الضم إلا (مُنْذُ).

ولعلنا نقَدِّم هنا تفسيراً لبعض هذه الظواهر، ونبدأ من الأخير. فالبناء على الضم في (مُنْذُ) يطرح سؤالاً حول أصالة هذا البناء. فالنحاة مختلفون في حرفيتها<sup>(308)</sup>، والأرجح أنها ظرف<sup>(309)</sup>، وأنها في الأصل (مُنْذُ)<sup>(310)</sup> على حرفين مبنية على السكون، ثم تطورت إلى (مُنْذُ) لأسباب صوتية ناتجة عن توهم الإدغام في (مُنْذُ)، ولأنَّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد، فتمَّ فك الإدغام لتصبح (مُنْذُ)، فتشكّل مقطع طويل مغلق (ص ح ص ص) المرفوض في الوصل فحرّكت ليتشكّل منها مقطعان (ص ح ص / ص ح)، وحرّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرة أخرى، وكانت الحركة ضمة لمناسبة حركة المقطع الأول (مُنْ، ذُ)<sup>(311)</sup>، ولا يوجد حرف مبني على الضم من بين هذه الحروف.

وأما البناء على الكسر، فهو أيضاً فيه نظر، فما بُني على الكسر، الباء ولام الجر وجير. أما الباء ولام الجر فنترك الحديث عنهما قليلاً حتى نتعرض للحديث عن (جير)، فهذه الكلمة مختلف في حرفيتها<sup>(312)</sup>، ورجح المالقي أنها اسم، وبُنيت على الكسر منعاً من التقاء الساكنين<sup>(313)</sup>.

---

(308) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص 503.

(309) انظر: السليق نفسه.

(310) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 213؛ لكن السيرافي يرى أن (مُنْذُ) مخففة من (مُنْذُ).

(311) لورد السيرافي أن (مُنْذُ) حرّكت بالضم لمناسبة الميم، وكان حقها الكسر منعاً من التقاء الساكنين، ثم غلّ بناء (الآن) على الفتح باتباع أنواع حركة

الهمزة، ولم يحقلوا بالآلف، كما لم يحقلوا بالنون التي بين الميم والذال في (مُنْذُ)، انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 179.

(312) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص 433.

(313) انظر: المالقي، رصف المبني، ص 176.



أما (الباء) فإنَّ النحاة قد عللوا بناءها على الكسر، تشبيهاً لها بحركة عملها، وهي لا تكون إلا للجـر، فألزموها حركة عملها<sup>(314)</sup>، أو أنها كُـسرت للتفريق بين ما يخفض ولا يكون إلا حرفاً كالباء واللام، وبين ما يخفض وقد يكون اسماً كالـكاف<sup>(315)</sup>، وأرى أنها في الأصل تتكون من صامت وحركة طويلة مثل حرف الجر المشابه لها (في)، فكلتاها تتكون من (ص ح ح)، ثم قصرت الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة فأصبحت (ص ح)، وذلك لأن الكسرة الطويلة تقصر في حالة الوصل في (بي، وفي)، فنقول: (في البيت) وتكتب صوتياً (fil-bayt)، وكذلك (بالبيت) تكتب صوتياً (bil-bayt)، ولأنَّ الباء ليس لها حرف يشبهها عند تقصير حركتها، فقد قصرت دائماً، أما (في) فإنها إذا قصرت تشابهت مع الفاء العاطفة رسماً.

أما اللام فإنها في الأصل مبنية على الفتح كما في الحروف الأحادية للتخلص من الابتداء بالساكن، وحركت بالفتح لأنه أخف الحركات<sup>(316)</sup>، وأرى أنَّ التحريك بالفتح جاء لتشكيل مقطع صوتي يشكل كلمة، إذ لا يوجد كلمة أقل من (ص ح)، ولأن المقاطع العربية تبدأ عادة بصامت (ص)، فإنَّ بقاء هذه الحروف على صامت واحد يجعل من المتعذر دخولها على الكلمات، فتشكل مقطع صوتي (ص، ح)، ليصح دخولها، لأن هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع

(314) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160؛ والرماني. (1984م). معاني الحروف. (ط3). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار

الشرق، ص36؛ ومكي بن أبي طالب. (د.ت). مشكل إعراب القرآن. (ط2). (تحقيق: ياسين محمد السولس). دمشق: دار المأمون للتراث، ج1،

ص5؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج8، ص22.

(315) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص36؛ ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج1، ص5.

(316) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص160؛ وأبو الحسن الهروي. (د.ت). كتاب اللامات. (تحقيق: يحيى علوان البلداوي). عمان: مكتبة الفلاح،

ص31-32؛ والرماني، معاني الحروف، ص56؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص360؛ والمالقي، رصف المباني، ص251.

وابن جني. (1954م). سر صناعة الإعراب. (ط1). (تحقيق: مصطفى السقا وآخرون). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ص119؛ وابن

يعيش، شرح المفصل، ج9، ص25؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج4، ص206.

غيرها، وحركت بالكسرة للمخالفة بين أنواعها<sup>(317)</sup>، أي للتفريق بينها وبين لام التوكيد، ولذلك جاءت مع الضمائر مبنية على الفتح لأنها - أي لام التوكيد - تدخل على الضمائر المتصلة<sup>(318)</sup>، أو للتفريق بين مهملها وعاملها، فالعامل مبني على الكسر<sup>(319)</sup>.

أما بناؤها على السكون فيجوز مع لام الطلب إذا سبقت مباشرة بواو العطف أو الفاء أو ثم<sup>(320)</sup>، وعلل النحاة هذا البناء لكون اللام مع ما بعدها أصبحت كلمة واحدة؛ نظراً لاتصالها بالفعل، وعدم الوقوف على أحدها، وهذا مطرد في (الواو، والفاء)<sup>(321)</sup>، لكن (ثم) فيها خلاف. فالبصريون منعوا ذلك<sup>(322)</sup>، أما الكوفيون فأجازوا بناءً على قراءة من قرأ الآية «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ»<sup>(323)</sup>، بإسكان اللام<sup>(324)</sup>، وذكر المرادي أن إسكانها بعد ثم ليس بضعيف ولا ضرورة، وبه قرأ الكوفيون، وقالون، والبيزي<sup>(325)</sup>، وعلل ذلك بأنه من باب الحمل على عين (فعل) إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في فخذ، فخذ بالتسكين<sup>(326)</sup>.

(317) انظر: الزجاجي، حروف المعاني، ص 40-47، والرماني، معاني الحروف، ص 51؛ والهرودي، اللامات، ص 31-32.

(318) انظر: الهرودي، اللامات، ص 32؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 160-161.

(319) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص 51.

(320) انظر: المصدر السابق، ص 57-58؛ والهرودي، اللامات، ص 120؛ والمرادي، الجنى الداني، ص 111.

(321) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص 57-58؛ والهرودي، اللامات، ص 120؛ والملاقي، رصف المبني، ص 228.

(322) انظر: معاني الحروف، ص 58.

(323) سورة الحج، آية 29.

(324) انظر: المرادي، الجنى الداني، ص 111.

(325) انظر: السابق، ص 111-112.

(326) انظر: الملاقي، رصف المبني، ص 106-107.



وقال ابن مالك: بل هو رجوع إلى الأصل؛ لأن اللام حرف مبني على السكون، والحركة زائدة<sup>(327)</sup>.

وواضح من كلامهم أن إسكان اللام بعد الواو والفاء وثمَّ جائز؛ وذلك لزوال ضرورة التحريك، فالحركة جاءت من أجل تشكيل مقطع صوتي يبتدأ به وهو (ص ح)، فعندما دخلت واو العطف والفاء وثمَّ. تشكّل مقطع يمكن الابتداء به وهو (ص ح)، ولم يعد هناك ضرورة لتحريك اللام، ويمكن توضيح ذلك صوتياً.

عندما تدخل اللام الساكنة على الكلمة تصبح (lyaf/ra/hu)، أي النقي صامتان في بداية المقطع (ص ص)، فيحرّك الصامت الأول ليصبح (ص ح) (Le/yaf/ra/hu)، ثم يأتي المقطع الثاني (ص ح). فإذا دخلت الواو فإنها تصبح على الشكل الآتي (waL/yaf/ra/hu)، فيتشكّل مقطع يمكن الابتداء به مكون من (ص ح ص)، وبذلك تنتفي ضرورة تحريك اللام، ولا فرق في ذلك بين دخول الواو أو الفاء أو ثمَّ، ولكنَّ النحاة قالوا إن سكونها مع الواو والفاء أكثر منه مع (ثمَّ)<sup>(328)</sup>، وعللوا ذلك بأن (ثمَّ) حرف يمكن الوقوف عليه<sup>(329)</sup>.

وهذا تفسير ممكن، وذلك أنه من الناحية الصوتية، فإن دخول (ثمَّ) على الكلمة يتشكّل المقطع (ص ح ص) من (ثمَّ) وحدها دون الحاجة لاتصالها بالكلمة، ولكن الإسكان جاء من باب كراهية توالي المقاطع القصيرة (ص ح)، وذلك أن تحريك اللام مع ثمَّ تتشكّل المقاطع:

---

(327) تنظر: المرادي، الجنى الداني، ص112.

(328) انظر: الزجاجي. (1985م). كتاب اللامات. (ط2). (تحقيق: مازن المبارك). دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، ص93-94.

(329) انظر: السابق، ص93.

ص ح ص + ص ح + ص ح  
ثَمَ مَ لَ

ولذلك كان تسكينها مع (ثَمَ) أقل أهمية من تسكينها مع الواو والفاء.

نخلص مما سبق إلى أن الأدوات مبنية على السكون في الأصل، وتحركت لأسباب صوتية، من أجل تشكيل مقاطع يمكن النطق بها، وتتوافق وتشكيلات اللغة وقواعدها، فالحروف الثنائية تشكلت من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ونهايتها إما أن تكون حرفاً ساكناً أو حرف مد، أما الحروف الأحادية فإنها حُركت من أجل تشكيل مقطع صوتي يبتدأ به النطق (ص ح)، وكانت الفتحة لأنها أخف الحركات<sup>(330)</sup>.

أما الثلاثية، فإنها بنيت على السكون على الأصل، وبنيت على الفتح لأسباب صوتية، فما بني على الفتح:

ليت، وإن، وحركت بالفتح على رأي بعض النحاة تشبيهاً بأواخر الأفعال الماضية<sup>(331)</sup>، ويرى الزجاج أنها حُركت بالفتح منعاً لالتقاء الساكنين بسبب التضعيف، وكان الفتح أخف الحركات<sup>(332)</sup>، ومثلها أن، وثم، ورب، وما ينطبق على المضعفات ينطبق على ساكنة الوسط، مثل: بله، ومتوف، ولات، وليت، وهذا التفسير هو الأقرب إلى التفسير الصوتي، فإن هذه الكلمات، لو نطقت

(330) انظر: الزجاجي، كتلب اللامات، ص 35؛ والسيوطي، شرح الكتاب، ج 1، ص 160؛ والرماني، معاني الحروف، ص 56؛ والهرودي، اللامات، ص 32؛

وابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 119؛ والمكبري، اللباب في غل البناء والإعراب، ج 1، ص 362؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 9، ص 25؛

والسيوطي، مع الهوامع، ج 4، ص 206.

(331) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 260؛ والزجاجي، الجمل في النحو، ص 52؛ والرماني، معاني الحروف، ص 110؛ وابن يعيش، شرح المفصل،

ج 8، ص 54.

(332) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 64.

ساكنة الآخر، لتشكل مقطع صوتي طويل مغلق، وهو ما تهرب منه اللغة إلا في نهاية الكلام والوقف<sup>(333)</sup>.

وهذا المقطع هو (ص ح ص ص)، وللتخلص من ذلك يُحرّك آخر الكلمة ليتشكل مقطعان على النحو الآتي (ص ح ص + ص ح)، فمثلاً بلة هي (ص ح ص ص)، وعندما تحرّك تصبح (بل - ة) أي (ص ح ص - ص ح)، وكذلك لات هي (ص ح ح ص)، وبالتحريك يتشكل مقطعان (لا - ت) أي (ص ح ح - ص ح)، وهذا التفسير يجري على الحروف الرباعية والخماسية.

---

(333) انظر: إبراهيم أنيس. (1961م). الأصوات اللغوية. (ط3). بيروت: دار النهضة العربية، ص114.

## المبحث السادس: الكنايات

الكنايات المبنية عند النحاة، هي كنايات العدد، وكنايات الحديث والخبر، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، وتستخدم للتورية عن الشيء لضرب من الاستحسان، أو لشناعة المُعبّر عنه أو للاختصار، أو لنوع من الفصاحة، أو غير ذلك<sup>(334)</sup>.

فكنايات العدد هي: كم، وكأين، وكذا، مبنية على السكون عند النحاة<sup>(335)</sup>، ويعللون بناء كم تشبيهاً لها بربٍّ من حيث الإخبار والافتخار، وهي تفيد التكثير بعكس ربٍّ التي تفيد التقليل والتكثير، والعرب تحمل النظر على النظر، والنقيض على النقيض<sup>(336)</sup>.

ويرى ابن مالك أن علة بنائها جاء تشبيهاً لها بكم الاستفهامية لفظاً ومعنى، وينسب ابن عقيل إلى الشلوين أنها بنيت لتضمنها معنى حرف الكثرة الذي كان حقه أن يوضع<sup>(337)</sup>.

أما (كأين) فمبنية حملاً على كم الخبرية لأنها في معناها<sup>(338)</sup>، وفيها خمس لغات: كأين، وكاءٍ، وكيءٍ، وكأيٍ<sup>(339)</sup>، وأما (كذا) فهي أيضاً مشبهة بكم الخبرية<sup>(340)</sup>.

---

(334) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 179؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 125؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 93.

(335) ابن هشام، (1959م). شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط 10). (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ص 26؛ وانظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 264؛ والصبان، حاشية الصبان على شرح الأسموني، ج 4، ص 79.

(336) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 137-138؛ وأتباري، أسرار العربية، ص 30؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 314؛ وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 65؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 125؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 196.

(337) انظر: ابن عقيل. (1980م). شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد). (ط 1). (تحقيق: محمد كامل بركات). دمشق: مطبعة دار الفكر، ج 2، ص 114.

وجميعها مبنية بسبب التركيب، والافتقار إلى المعنى، فهي لا تدل على معنى في ذاتها بل في غيرها، والتركيب حاصل فيها فهي تتركب من (الكاف + ما أو أي أو ذا)، مع أن جمهور النحاة يرى أن (كم) بسيطة وليست مركبة، إلا الكسائي والقراء فيريان أنها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية<sup>(341)</sup>، واختلفوا أيضاً في (كأين)، والأغلب يرى أنها مركبة<sup>(342)</sup>، وأجمعوا على أن (كذا) مركبة من (الكاف وذا)<sup>(343)</sup>.

---

(338) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص30؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115.

(339) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص183.

(340) انظر: ابن هشام، مقني اللبيب، ص247-248؛ وفوح الشذا بمسألة كذا. (د.ت). (تحقيق: سهير محمد خليفة)، ص132.

(341) انظر: ابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص107.

(342) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص64؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115؛

والسيوطي، مع الهوامع، ج4، ص388.

(343) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص94؛ وابن عقيل، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد)، ج2، ص115؛ وابن

هشام، فوح الشذا بمسألة كذا، ص116-117.

## أسماء الاستفهام وأسماء الشرط

وهي من الأسماء المشككة؛ وذلك لأنها لما لم تعرب لم تشبه الظاهر، ولما لم تكن معرفة محضة لم تشبه المضمر، ولما لم تكن تتعت ويُنعت بها لم تشبه المبهم<sup>(344)</sup>.

وأسماء الاستفهام هي: مَنْ، وما، وكَمْ، وكيف، وأَيَّانَ، وأَتَى، وأَيْنَ، ومتى، وكلها مبنية، أما (أَيَّ) فهي معربة<sup>(345)</sup>، يقول ابن جني: "جميع الأسماء والظروف المستفهم بها مبني لتضمنه معنى حرف الاستفهام، إلا "أَيَّ" وحدها فإنها معربة حملاً على البعض أو الكل"<sup>(346)</sup>، وأن بناءها جاء على السكون والفتح، ولم يأت أي منها مبنياً على الكسر أو الضم<sup>(347)</sup>.

وأرى أنها مبنية على السكون أو الحركة الطويلة التي يراها القدامى سكوناً، ف(مَنْ)، و(كَمْ) مبنيتان على السكون، أما: ما، وأَتَى، فهي مبنية على فتحة طويلة.

وأما التي حُرِّك آخرها فكان بسبب التخلص من التقاء الساكنين، فالاسم (كيف) حُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين، وهذا صحيح، إلا أن الدراسة الصوتية الحديثة ترى أنه بسبب التخلص من المقطع المرفوض في الوقف<sup>(348)</sup> (ص ح ص) فالحركة تعطي إمكانية تشكل مقطعين (ص ح / ص ح)، ولعل

---

(344) انظر: الصنعاني، كتاب التهذيب، ص 32.

(345) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 401-403؛ وابن جني، اللع، ص 230-231؛ وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 129؛ وابن هشام، شرح

شذور الذهب، ص 124-125.

(346) ابن جني، اللع، ص 230-231.

(347) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 124.

(348) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 87-89؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 139؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 4،

ص 104-105.

اختيار الفتحة كان نتيجة المماثلة مع المقطع الأول أو لمخالفة شبه الحركة (ay)، وما يقال عن (كيف) ينطبق على (أين).

وأما أسماء الشرط فهي: مَنْ، وما، ومهما، وأنى، ومتى، وحيثما، وإذا، وأينما، وكيفما، وهذه الأدوات مبنية لشبه الحرف؛ لأن الأصل في الشرط أن يكون بحرف، وهي مبنية على السكون والحركة الطويلة، وأما الحركات الأخرى فهي ناتجة عن التخلص من مقاطع مرفوضة، كما في أسماء الاستفهام<sup>(349)</sup>.

---

(349) انظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص114.



## كنايات الحديث والخبر

من الكنايات المبنية في الحديث والخبر: كَيْتٌ، وَذَيْتٌ، يُقَالُ: كَيْتَ كَيْتٌ، وَذَيْتَ ذَيْتٌ، وَتَكُونُ بِالْهَاءِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ<sup>(350)</sup>، وَعِلَّةُ بِنَائِهَا عِنْدَ النِّحَاةِ أَنَهَا لَا تَأْتِي إِلَّا مُرَكَّبَةً مُكَرَّرَةً<sup>(351)</sup>، أَوْ لِأَنَّهُمْ عَبَّرُوا بِهَا عَنِ الْجَمْلِ، وَالْجَمْلُ مَبْنِيَةٌ<sup>(352)</sup>. وَفِيهَا لُغَاتٌ: ذَيْتٌ وَذَيْتٌ، وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَحَرَكَتُ الْفَتْحِ لِلتَّخْفِيفِ<sup>(353)</sup>، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَقَالُوا: كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ: كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ حَمَلُوهَا عَلَى الْغَايَاتِ كَوْنَهَا إِخْبَارًا بِغَايَةِ الْأَمْرِ<sup>(354)</sup>، وَبِالْبِنَاءِ عَلَى السَّكُونِ: كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وَذَيْتٌ وَذَيْتٌ، قِيَاسًا عَلَى الْوَقْفِ عَلَى بِنْتِ<sup>(355)</sup>، وَعِنْدِي أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مُرَكَّبَةٌ، وَالتَّرْكِيبُ يَسْتَدْعِي الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْحَرَكَاتِ الْأُخْرَى هُوَ اخْتِلَافٌ لِهَجَاتٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ إِذَا رَكِبَتْ أَنْ تَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ<sup>(356)</sup>، وَعِنْدَمَا دَخَلَتْ الْوَاوُ بَيْنَهُمَا أَخْرَجَتْهُمَا عَنْ كَوْنِهِمَا مُرَكَّبَتَيْنِ، فَصَارَتَا بِمَنْزِلَةِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ جَازَ تَحْرِيكُهُمَا وَتَسْكِينُهُمَا عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّ الْوَاوَ أَخْرَجَتْهُمَا مِنْ

---

(350) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص363؛ ولزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص95-96؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169؛ وابن

الشجري، (1349هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ج2، ص71؛ ولزمشري، المفصل في علم

العربية، ص183.

(351) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص137.

(352) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص71؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص95.

(353) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص95.

(354) انظر: لزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص95، 96؛ وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2،

ص71؛ ولزمشري، المفصل في علم العربية، ص183؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص137.

(355) انظر: الزمشري، المفصل في علم العربية، ص183.

(356) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص297.

دائرة التركيب، حتى إن ابن جني نص على وجوب بنائهما على الفتح إن كانتا مشددتين<sup>(357)</sup>، فسبب البناء في هذه الكنايات هو التركيب، وعندما يكون التركيب من كلمتين فإنَّ البناء يكون على الفتح، وعندما يكون التركيب من حرف وكلمة أو من مجموعة كلمات تشكل كلمة واحدة يكون الأصل فيها البناء على السكون.

---

(357) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص169، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص71.

## الفصل الثاني

### البناء الجزئي

- المبحث الأول: المثنى وجمع المذكر السالم
- المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم
- المبحث الثالث الممنوع من الصرف



## البناء الجزئي

البناء الجزئي هو الكلمات التي تبنى على حركتين، لأننا عدنا أي نقص في الإعراب بناءً، فالإعراب يكون بثلاث حركات، وما دون ذلك فهو بناء، ومن هذه الأسماء التي بنيت على حركتين: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

### المبحث الأول: المثنى وجمع المذكر السالم

اختلف النحويون في إعراب هذين الاسمين، وتعددت تعليلاتهم فيها، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن حركات الإعراب مقدرة على الألف والواو والياء<sup>(358)</sup>، واختار ذلك الأعلام<sup>(359)</sup> والسهيلي<sup>(360)</sup> وأبو حيان<sup>(361)</sup>، وذهب الجرمي<sup>(362)</sup> إلى أنهما معريان، وعلامة الرفع في المثنى الألف، وفي الجمع الواو، وانقلابهما هو الإعراب. فالألف علامة التنثية، والواو علامة الجمع، ثم عندما أرادوا إعرابهما جعلوا الأصل علامة للرفع، والياء علامة للنصب والجر، وهذه الياء منقلبة عن الألف والواو<sup>(363)</sup>. وإلى هذا ذهب ابن عصفور<sup>(364)</sup>، وذهب آخرون إلى أن حركات الإعراب مقدرة على ما قبل الألف والياء<sup>(365)</sup>.

---

(358) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 17.

(359) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 147؛ والمعري، مع الهوامع، ج 1، ص 137.

(360) انظر: السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ص 110.

(361) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 2، ص 568-569.

(362) انظر: المبرد، المقتضب، ج 2، ص 153؛ وابن مالك، شرح التسهيل، والرضي، شرح الشافية.

(363) انظر: الأنباري، الإتصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 33-36؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 2، ص 569.

(364) انظر: ابن عصفور، المقرّب، ج 1، ص 48-49.

(365) الأخفش، (1979م). معاني القرآن. (ط2). (تحقيق: فاتر فارس)، ج 1، ص 13-14؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 2، ص 569.

ويرى الكوفيون، والزجاجي، وقطرب، والمتأخرون أن هذه الحروف هي علامات الإعراب<sup>(366)</sup>، ونحن نسوق هذه الآراء لنؤكد على أن القول بإعراب هذه الكلمات بالحروف رأي مرجوح، إذا إن الراجح فيها أن العلامات مقدرة على الألف والواو والياء<sup>(367)</sup>، ويتضح لنا هذا الرأي من التدقيق في رأي سيبويه والجرمي وابن عصفور. يقول سيبويه: "واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً... ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها، ويكون في النصب كذلك"<sup>(368)</sup>. فالألف والياء ليستا علامتي إعراب بل هما حرفا إعراب، وتختلف الصيغة من حالة الرفع إلى حالتي النصب والجر، وفي قول ابن عصفور إشارة إلى أن هذه الصيغ جامدة جاءت للدلالة على المثني، والأصل فيها الألف والنون، يقول: "وعدم التغير يكون للرفع في الأسماء المثناة... لأن المثني قبل دخول العامل عليه يكون بالألف... فلما دخل عامل الرفع عليها لم يتغير وصار ترك العلامة فيها علامة"<sup>(369)</sup>، وعند حديثه عن علامات النصب يقول: "وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة"<sup>(370)</sup>.

فإذا لم تكن هذه الحروف حروف إعراب، ولا علامات إعراب فإنها تكون بناء لأنها صيغ مرتجلة، وليست مركبة كما يرى الزجاج<sup>(371)</sup>. ومما تقدم نرى أن

(366) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص 9، الأنباري، الإتصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 33-36.

(367) انظر: الوراق، أبو الحسن، (2002م). علل النحو. (ط2). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، ص 240.

(368) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 17.

(369) انظر: ابن عصفور، المقرب، ج 1، ص 48.

(370) انظر: السابق، ج 1، ص 49.

(371) يرى الزجاج أن هذه الصيغ مبنية، وعلة بنائها أنها مركبة. فالأصل فيها العطف، فالزيدان تعني زيد وزيد، انظر: الأنباري، الإتصاف في مسائل

الخلاف، ج 1، ص 33-39.

صيغة المثني مرتجلة مبنية، والأصل فيها أن تكون بزيادة الألف والنون الساكنة،  
ومما يدعم رأينا أن من العرب من يجعل المثني بالألف مطلقاً في حالاته  
الإعرابية جميعها<sup>(372)</sup>، وفسّر على أساسها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا  
لَسَاحِرٌ كَذِبٌ﴾<sup>(373)</sup>.

وبالمقارنة مع الساميات الأخرى نجد أن علامة المثني في الأكديّة  
الألف والنون الساكنة<sup>(374)</sup>، وفي الأوجاريتيّة الألف والميم المكسورة أو الياء  
والميم المكسورة<sup>(375)</sup>، وفي العبرية ياء وميم، وفي المعينية تم استخدام اللاحقة  
(ay)، ثم صارت مد ونون (ān)<sup>(376)</sup>، فالألف والنون لاحقة دالة على المثني،  
ثم تحوّلت هذه الألف إلى ياء للتفريق بين الصيغة الواقعة في محل رفع،  
والصيغة الواقعة في محل نصب وجر<sup>(377)</sup>، وأما النون فإنّ الأصل فيها أن تكون  
ساكنة لكنها حُرّكت بالكسر لمنع النقاء الساكنين، وللتفريق بينها وبين نون  
الجمع<sup>(378)</sup>، وفي التفسير الصوتي فإن الحركة حدثت للتخلص من المقطع  
الطويل المغلق (ص ح ح ص) في (رجلان) و(ص ح ص ص) في (رجلين).

(372) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 53؛ والمساعد على تسهيل الفوائد، ص 41.

(373) سورة طه، آية 63.

(374) انظر: حلمي، باكرة رفيق، (1974م). لغات الجزيرة العربية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ص 184-185.

(375) انظر: إسماعيل، خالد، (2000م). فقه لغات العاربة المقارن. (ط1). إريد، ص 264-265.

(376) انظر: السامرائي، إبراهيم، (1961م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاتي، ص 65.

(377) انظر: المبرد، المقتضب، ج 2، ص 155.

(378) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 4، ص 141.



واختيار الكسرة كان من باب المخالفة للفتحة الطويلة<sup>(379)</sup>، أما جمع المذكر السالم فإنه يشابه المثني من حيث إن الواو والنون هما لاحقاً الجمع فيه، وأنه صيغة مرتجلة يأتي بالواو والنون أو الياء والنون، يدل على ذلك ورود هذه الصيغة في اللغات السامية. ففي المعينية (ون) و(ي ن)، وفي الأوجاريتية (و م)، وفي العبرية (ي م)، وفي الآرامية (ي ن)<sup>(380)</sup>، كما أنه ورد عن بعض العرب كتميم وبني عامر أنهم يلزمون الياء في أحوال إعراب الجمع جميعها، ومنهم من يلزمها الواو<sup>(381)</sup>، وتحركت النون بالفتحة للمخالفة الصوتية.

فعندي أن صيغتي المثني وجمع المذكر السالم صيغتان مرتبطتان<sup>(382)</sup> مبنيتان، وأن الاختلاف الحاصل ليس إعراباً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالضمائر في حالة الرفع تختلف عنها في حالتي النصب والجر، ولم يقل أحد بإعرابها. ويمكننا الاستدلال على ما ذهبنا إليه من أن اختلاف الصيغة ما هو إلا بتأثير الإعراب؛ أي تشبيهاً لها بالمعرب أن من العرب من يجعل الإعراب في النون، فيفتح مع الياء في حالة النصب، ويكسر مع الياء في حالة الجر<sup>(383)</sup>.

(379) انظر: عبد التواب، رمضان، (1983م). التطور اللغوي، مظاهر وعقله وفقرته. (ط1). القاهرة: مكتبة الختجي، ص42، وعبد الجليل، عبد القادر،

(1998م). الأصوات اللغوية. عمان: دار صفاء للنشر، ص367، ومرعي، عبد القادر. (2000م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث

وبدراسات. الكرك: جامعة مؤتة، ص202.

(380) انظر: حلمي، باكرة رفيق، لغات الجزيرة العربية، ص202؛ وإسماعيل، خالد، فقه لغات العاربة المقارن، ص266-267.

(381) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص58.

(382) نقل أبو حيان الأندلسي عن صاحب الممتوفى قوله: "قد تمكن أن يتفق معنيان في اسم واحد، يدل على كل واحد منهما دلالة على حيلها. كما قالوا

رجل ورجل... كارتجالهم الصيغة التي يدل بها عنيهما معاً من حيث هما اثنان". ارتشاف الضرب، ج2، ص549.

(383) انظر: المصدر السابق، ج2، ص557.

## المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم

يرى النحاة<sup>(384)</sup> أن هذا الجمع معرب، وهو يشابه جمع المذكر السالم من نواحٍ عدة، فيسلم بناء الواحد فيه كما سلم في الجمع، كما أن الألف والتاء علامتا الجمع والتأنيث، والإعراب ظاهر على التاء في آخره، والكسرة في حالة النصب عوض عن الفتحة، فاستوى في حالتي النصب والجر كجمع المذكر السالم، وذلك لسببين: أولهما أنه فرع عليه، وثانيهما أنهما يتشابهان في سلامة الواحد والزيادتين في آخرهما، ويخالفه في أن التاء حرف إعراب تظهر عليه الحركات، ولا يحذف في الإضافة، وليس ذلك في النون.

أما الأخفش فقد رأى أن هذا الجمع مبني في حالة النصب، فالكسرة بناء<sup>(385)</sup>، وعندي أن هذا الجمع مبني في الأصل، وذلك لأنه صيغة مرتجلة جاء بزيادة الألف والتاء ليدل على معنى، فهو من هذه الناحية كجمع المذكر السالم، إذ الأصل أن يحرك آخره للتخلص من المقطع الطويل المرفوض في الوقف (ص ح ح ص). فالأصل (مسلمات)، وكانت الحركة المناسبة هنا الكسرة عند من أراد المخالفة الصوتية بين المقطع المفتوح السابق للتاء<sup>(386)</sup>، ولا اعتقد أن الكسرة جاءت من قبل التمييز بين المذكر والمؤنث كما يرى عمايرة<sup>(387)</sup>، لأن التمييز حاصل في زيادة الألف والتاء، ثم إن هناك لهجات تخلصت من المقطع

---

(384) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص331 وابن جنى، اللع، ص21، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص117 وابن يعش، شرح المفصل، ج5، ص7-8 وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص74، والسيوطي، مع الهوامع، ج1، ص56.

(385) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص117.

(386) انظر: قليش، هنري، العربية الفصحى، ص48، وعمايرة، إسماعيل، (1993م). ظاهرة التثنية بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط2). عمان:

دار حنين، ص105، والقرلة، (1994م). الحركات في اللغة العربية - دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة

الأزنية، عمان، الأردن، ص80-81.

(387) انظر: عمايرة، ظاهرة التأنيث، ص105.

المرفوض بالفتحة وليس بالكسرة، فقد ورد عن العرب (رأيتُ بناتك) لخفته على اللسان<sup>(388)</sup>، كما أنَّ بعض اللهجات ألزمتها الضمة والفتحة، ولم تتطق الكسرة، فقالوا: "هذه عرفاتٌ مباركاً فيها"، و"رأيتُ عرفاتٌ"، و"مررتُ بعرفاتٌ"<sup>(389)</sup>.

فيتضح لنا أن التخلص من المقطع المرفوض في الوصل جاء بالكسرة والفتحة، ثمَّ إنَّ الضمة دخلته من باب التشبيه بالمعرب والتنوين كذلك، لأن بعض العرب نطقته من غير تنوين<sup>(390)</sup>.

---

(388) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1967م). معجم العين. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد، ج 1، ص 174.

(389) انظر: ابن مالك، (2000م). شرح الكافية الشافية. (ط1). (تحقيق: علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ج 1، ص 82.

(390) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 82.

### المبحث الثالث: الممنوع من الصرف

بدا الاهتمام كبيراً بظاهرة الممنوع من الصرف في كتب النحاة<sup>(391)</sup>، بل إن هناك مؤلفات خصصت لذلك قديماً وحديثاً<sup>(392)</sup>، وهو عند أكثر النحويين معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة<sup>(393)</sup>، وعند بعضهم مبني في حالة الجر. فالفتحة للبناء وليست للإعراب، وعلل الزجاج ذلك لمشابهته الفعل "إذ لم يتمكن أن يدخله إعراب لا يدخله في الفعل مثله، فأبدل له من الكسر بناء الفتح"<sup>(394)</sup>.

وهناك اختلافات كثيرة في العلل التي من أجلها منعت هذه الأسماء من الصرف، وهذه الآراء متضاربة متباينة في كثير من جوانبها في الشكل والمضمون<sup>(395)</sup>، ولعل أقوى هجوم شن على هذه العلل كان في كتاب السهيلي<sup>(396)</sup>، فقد تعقب مساءله، وكشف نقاط ضعفها، وأنكر على النحاة ضعف احتجاجهم، ورأى أن يُقصر هذا الباب على السماع من غير إيراد العلل الواهية<sup>(397)</sup>، وأبطل علة الخفة والنقل؛ لأن هناك كلمات أثقل صُرِفَتْ وكلمات

---

(391) انظر على سبيل المثال: سيبويه، الكتاب، ج3، ص235؛ والمبرد، المقتضب، ج3، ص309 وما بعدها؛ وابن مالك، شرح الكافية، ج2، ص338 وما بعدها.

(392) انظر من هذه الدراسات: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ومن الدراسات الحديثة: يعقوب، أميل، (1992م). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. (ط1). بيروت: دار الجيل؛ وأستيتية، سمير، (1994م). رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج5، ج1، ص119-144؛ والشايب، فوزي، (1996م). منع الصرف بين الاستعمال والتفصيّل النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج71، ج4، ص694-767.

(393) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص218؛ والفارسي، الإيضاح العضدي، ج1، ص13؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص16؛ وابن يعيشر، شرح المفصل، ج1، ص57؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص38.

(394) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص2.

(395) انظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، ص698.

(396) انظر: السهيلي، (1970م). أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث. (ط1). (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السمادة، ص19-40.

(397) انظر: المصدر السابق، ص19.

أخف منعت الصرف<sup>(398)</sup>، ويبدو أن العلل التي أوردها علماء النحو ما هي إلا  
علل عقلية فلسفية مفتعلة<sup>(399)</sup>.

وعندي أنّ هذه الأسماء تأرجحت بين البناء والإعراب، وربما تكون هي  
الحالة الوسطى التي انتقلت بها الأسماء من التحوّل إلى ثنائية الحركة، والذي  
يدعونني لذلك هو أن بعض العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل  
منك<sup>(400)</sup>.

وأعتقد أن (أفعل منك) حالة مختلفة عن بقية الأسماء الممنوعة من  
الصرف، إذ يبدو فيها شبه التركيب، ولذلك مُنع التّوين، وبني في الأصل على  
الفتح كبقية المركبات، ثم دخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب، ولا أرى أن سبب  
المنع من الصرف يحدده السياق كما رأى الشايب<sup>(401)</sup>، وأنا أدخله في فصيلة  
البناء على حركتين من قبيل أن هذه الأسماء امتلكت من الإعلامية المعنوية ما  
يجعلها قادرة على التخلص من الحركة مع المحافظة على معناها في التركيب،  
أو يمكن أن تكون تعبيراً عن ظاهرة نحوية في تقليص الحركات الإعرابية من  
الثلاثية إلى الثنائية<sup>(402)</sup>.

ونخلص مما سبق أنّ البناء الجزئي ينقسم إلى قسمين، قسم بني على  
حركتين، والأصل فيه البناء على السكون، وذلك لأن تلك الصيغ ركبت من  
صيغة المفرد واللاحقة التي تبين المثني أو الجمع المذكر أو الجمع المؤنث،

---

(398) انظر: المصدر السابق، ص 22-23.

(399) انظر: فؤاد، محمود، (1999م). أثر ظاهرة التّكرير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن،  
ص 88.

(400) انظر: النحاس، أبو جعفر، (1977م). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاتي، ج 1، ص 182، ونسب هذا الرأي للكسائي.

(401) انظر: الشايب، فوزي، منع الصرف، ص 743-744.

(402) انظر: الموسى، نهاد، (1971م). ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية - بيروت، ج 1-4، ص 58.

وأنها حرّكت لأسباب صوتية، وهو التخلص من المقطع المرفوض وصلاً، الذي تتشكل بفعل اللاحقة، لأن الأصل في اللاحقة أن تتبع المفرد مجرداً من أي علامة أخرى، ولذلك فإنها في حالة المثني زيادة (الألف والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون) على صيغة المفرد الساكن، وفي حالة الجمع زيادة (الواو والنون)، ثم تحولت الألف إلى المزدوج الحركي (ay) في حالتي النصب والجر، وذلك تشبيهاً له بالمعرب، وتحولت الواو إلى (ياء المد) في حالتي النصب والجر في الجمع تشبيهاً له بالمعرب أيضاً، وفي المؤنث زدت اللاحقة (āt) على المفرد المجرد من الزوائد، فتشكل مقطع طويل مغلق، والأصل أن تتخلص منه بالفتح، ولكنه حرّك بالكسر للمخالفة بين الفتحة الطويلة قبله، فلم يكن مهماً التزامه بحركات الإعراب الثلاث، ولكن كان الأهم التحريك للتخلص من المقطع المرفوض، ودخلته الضمة تشبيهاً له بالمعرب.

والقسم الثاني، الممنوع من الصرف، فإنه ليس مبنياً في الأصل بل هو مرحلة وسطى بين الإعراب والبناء، وهو يمثل ظاهرة تقليص الحركات في النحو العربي، إذ نرى أن هناك توجهاً لدى اللغة للتخلص من الحركات الإعرابية في مواجهة ثبات المعنى باختلاف الموقع، وهو تعبير عن أصول لغوية قديمة، إذ الأصل في اللغة البناء عندما كان الموقع يفرض وجوده، ويقواعد صارمة، ثم تحرر المتكلم من هذه القيود، وعمد إلى الحركات لبيان المحل الإعرابي، ولكن بعض الكلمات لم تكن بحاجة إلى مثل ذلك إذ بنيتها تغنيها ومعناها لا يتغير، ثم هناك محاولة من بعض الكلمات للعودة إلى حالتها الأولى، وهي البناء بعد الإعراب، وهي الآن في طور التحول ومنها الممنوع من الصرف.





## المباحث الثلاثة

## البناء العارض

- الفصل الأول: البناء الموقعي
  - المبحث الأول: المنادى المعرفة
  - المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس
  - المبحث الثالث: البناء على الجوار
- الفصل الثاني: البناء التركيبي
  - المبحث الأول: الأعداد المركبة
  - المبحث الثاني: الظروف المركبة
  - المبحث الثالث: الأحوال المركبة
  - المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
  - المبحث الخامس: الظروف
  - المبحث السادس: الأعلام المركبة



# الفصل الأول

## البناء الموقتي

- المبحث الأول المنادى المعرفة
- المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس
- المبحث الثالث: البناء على الجوار



## المبحث الأول: المنادى المعرفة

### تمهيد

نقصد به تلك الأسماء المعربة الأصل، التي بنيت نتيجة موقعها، فالبناء فيها نتج عن وقوعها في موقع معين من التركيب، وليس أصلاً فيها، ومن هذه الأسماء: المنادى المعرفة، والنكرة المنفية بـ(لا) النافية للجنس.

استقر عند النحاة أنّ المنادى العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضم في محل نصب<sup>(403)</sup>، ويذكرون أن المنادى أربعة أنواع، يُعرب في ثلاثة، وهي: المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، ويبني في واحدة هي: المفرد المعرفة، وتشمل: العلم، والنكرة المقصودة، وما في حكم ذلك<sup>(404)</sup>.

ومسألة بنائه خلافية بين الكوفيين والبصريين، فذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم في محل نصب<sup>(405)</sup>، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع<sup>(406)</sup>، وسنأخذ هنا بقول البصريين وذلك أنه مبني، يدل على ذلك ترك التثنية الذي هو بداية ترك الإعراب، والتوجه نحو البناء<sup>(407)</sup>.

---

(403) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص35.

(404) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص47؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص36، 47.

(405) انظر: سيوي، الكتاب، ج2، ص183.

(406) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص291.

(407) انظر: الموسى، نهج، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، ص58.

ونكر النحاة علل بنائه، واختلفوا فيها، ويمكننا إجمال هذه العلل بما

يأتي:

أولاً: أنه نزل منزلة الأصوات من حيث كثرته في كلامهم<sup>(408)</sup>، وتشبيهه بالأصوات ناتج عن كونه غاية ينقطع عندها الصوت<sup>(409)</sup>.

ثانياً: أنه يشبه كاف الخطاب من حيث الخطاب والتعريف والإفراد، أو وقوعه موقع الضمير<sup>(410)</sup>.

أما سبب بنائه على الضم، فيذكر السيرافي علتين، أولهما: مشابهته لـ(قبل وبعد)، من حيث إنه إذا أضيف أو نكر أعرب مثلهما، وإذا أفرد بُني، ومن حيث كونه غاية ينتهي الكلام عندها، وثانيهما أن الضمة ليست علامة إعراب، لذلك جعلت بناءً<sup>(411)</sup>، ويعلل الأنباري ذلك بأنه لو بُني على الفتح لالتبس باليمنوع من الصرف في حالتي النصب والجر، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم<sup>(412)</sup>، ويذكر آخرون أنه بني على الضم لأنه أقوى الحركات<sup>(413)</sup>.

---

(408) انظر: سيويه، الكتاب، ج 2، 208؛ والسيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 153؛ والأنباري، أسرار العربية، ص 224؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضوي، ج 1، ص 120.

(409) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 224.

(410) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 151؛ والأنباري، أسرار العربية، ص 224.

(411) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 153-154.

(412) انظر: الأنباري، أسرار العربية، ص 224.

(413) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 103.

والجدير بالذكر أنَّ بعض النحاة يجيز بناء المنادى المضاف والشبيه  
بالمضاف على الضم إذا جاز دخول اللام عليهما<sup>(414)</sup>، وعلى السيوطي ذلك بأن  
إضافته جاءت على نية الانفصال<sup>(415)</sup>.

ومما له أهمية في دراستنا هنا أن المنادى المفرد المعرفة يجوز فيه الفتح  
والضم في حالتين<sup>(416)</sup>:

الأولى: إذا كان علماً مفرداً موصوفاً بابن وابنة المضافتين إلى علم  
آخر، كما في (يا زيد بن عمر)، فيجوز في زيد الفتح والضم.  
الثانية: إذا كُرِّر مضافاً كما في (يا تيم تيم عدي)، يجوز في تيم الفتح  
والضم.

ونذكر ابن الحاجب أن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف  
بأي صفة منصوبة، وبعض البصريين يجوزون فتحه، علماً كان أو غير علم،  
إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو: يا عالم بن عالم<sup>(417)</sup>.

وعلى النحاة جواز الفتح في هذه الحالة بتعليلات مختلفة، فقالوا: إنه فتح  
إتباعاً لفتحة ابن، وعلى ذلك يكون مبنياً على ضمة مقدّرة، أو أنها فتحة بناء  
بسبب تركيب الصفة مع الموصوف، بمنزلة خمسة عشر فيكون مبنياً على فتح

---

(414) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 1، ص 136.

(415) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 3، ص 37.

(416) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 204، 206، والزجاجي، الجمل في النحو، ص 157، وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 5.

(417) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 1، ص 141.



الجزأين في محل نصب<sup>(418)</sup>، أو أنها فتحة للإعراب لأنه منادى مضاف إلى ما بعد ابن، وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه<sup>(419)</sup>.

والراجع هنا أن هذه الفتحة فتحة بناء ناتجة عن التركيب؛ لأن كلمة ابن ركبت مع ما قبلها فأصبحت كلمة واحدة، والتركيب من أقوى أسباب البناء، والأصل في التركيب البناء على الفتح كما في (خمسة عشر).

ويبدو أن علة البناء هنا موقعية معنوية، فالعلم والنكرة المقصودة وما في حكمها يدل على أنها معان معينة أي مقصودة بعينها<sup>(420)</sup>، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبهها الحاضر ولم يشبهها الغائب، والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التتوين، وترك التتوين بداية التحول نحو البناء، فسقط منها التتوين لأنه دليل تكثير، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فإنني أرجح رأي ابن الخشاب من أن الضم أقوى الحركات<sup>(421)</sup>، وهي علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى الخطاب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع، للإغراق في تعيينه وتعريفه.

---

(418) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 207-208؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 5؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 53.

(419) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص 157؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 5.

(420) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 197؛ والسيوطي، شرح الكتاب، ج 1، ص 154؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 128.

(421) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 103.

## المبحث الثاني: اسم (لا) النافية للجنس

يرى النحاة أن الاسم المفرد النكرة بعد (لا) النافية للجنس يُبنى على ما ينصب به<sup>(422)</sup>، ثم حددوا الشروط التي يجب توافرها في (لا) حتى تعمل عمل (إن)، وهي أن يكون اسمها نكرة مفردة<sup>(423)</sup>، وقصدوا بالمفرد أنه ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، سواء أكان مفرداً أم مثني أم جمعاً<sup>(424)</sup>.

وبناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان نكرة مفرداً مختلف فيه عند النحاة، فمنهم من يرى أنه مبني<sup>(425)</sup>، ومنهم من يرى أنه معرب<sup>(426)</sup>، ويرى أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه<sup>(427)</sup> والأخفش<sup>(428)</sup>، أنه مبني على الفتح أو ما ينوب عنه.

وعلة البناء مختلف فيها عند من يقولون به، ويمكننا إجمال هذه العلة بما يأتي:

أولاً: أنها جعلت مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر<sup>(429)</sup>.  
ثانياً: أن اسمها بُني لتضمنه معنى (من) الاستغراقية؛ لأن الأصل في (لا رجل)، لا من رجل<sup>(430)</sup>.

---

(422) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 274؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 175؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 100؛ وابن الحاجب، الكافية

في النحو بشرح الرضي، ج 1، ص 255؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج 2، ص 199؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 25.

(423) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 105؛ وج 2، ص 100.

(424) انظر: السابق، ج 2، ص 100؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج 2، ص 194-195.

(425) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 275.

(426) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 222؛ والأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 366؛ وأسرار العربية، ص 246؛

والعكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 227؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 106.

(427) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 274.

(428) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 1، ص 255؛ والسيوطي، مع الهوامع، ج 2، ص 199.

(429) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 275؛ وابن جني، الخصائص، ج 2، ص 168.

ثالثاً: بُني اسمها لتضمنه معنى (ما) الإبهامية<sup>(431)</sup>.

رابعاً: بُني اسمها لتضمنه معنى اللام الاستغراقية<sup>(432)</sup>.

والعلل السابقة يجمعها أمران رئيسان هما علتا البناء: التركيب، ومعنى الحرف، وهي تحتملها معاً؛ فهي من جهة مركبة مع اسمها تركيب خمسة عشر، وهي أيضاً مركبة بتضمنها معنى في غيرها، والراجح هنا أنها مركبة لفظياً ومعنوياً، إذ ركبت من كلمتين: (لا مع اسمها)، والمعنى نفي عموم الجنس؛ أي نفي استغراق فهي تعني (لا من رجل).

أما من يقول بإعراب اسمها<sup>(433)</sup>، فإنه يورد الحجج الآتية:

أولاً: إن اسمها معرب بالعطف، فالمعطوف عليه معرب<sup>(434)</sup>.

ثانياً: إن خبرها معرب، والعمل في الاسمين واحد<sup>(435)</sup>.

ثالثاً: أن (لا) عاملة، والبناء لا يحصل بعامل، فالتقدير عندهم (لا أجد رجلاً في الدار)، وإن الاسم اكتفى بـ(لا) عن الفعل<sup>(436)</sup>.

رابعاً: إن الاسم لو كان مبنياً لكان بناؤه على غير الفتح، من باب المخالفة بين حركة البناء وحركة الإعراب<sup>(437)</sup>.

---

(430) انظر: سيويو، الكتاب، ج2، ص275؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص222؛ والأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف، ج1، ص367؛

وأسرار العربية، ص249؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج1، ص255.

(431) انظر: السكاكي، (دت)، مفتاح العلوم، بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، ص63.

(432) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص199.

(433) ذكر العكبري أن الزجاج، والسيرافي، وأهل الكوفة، يذهبون إلى أن اسمها معرب منصوب، انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص227.

(434) انظر: الزجاج، (1973م). معاني القرآن. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: منشورات المكتبة العصرية، ج1، ص332؛ والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص229.

(435) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص229.

(436) انظر: السابق نفسه.

وردَّ العكبري هذه الحجج بالتفصيل<sup>(438)</sup>، وكذلك رُدَّت عند الأنباري في الإنصاف<sup>(439)</sup>، وعندي أن اسمها مبني لأنه ركب معها، ودل على الاستغراق في عموم الجنس.

وإذا جاء اسمها مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن فيه خلافاً عند النحاة، فبينما يذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهم أنها مبنية على الياء النائية عن الفتحة في الاسم المفرد<sup>(440)</sup>، يذهب المبرد أنهما معربان بالياء<sup>(441)</sup>، وعلة القائلين بالبناء هي علة بناء المفرد في هذه الحالة<sup>(442)</sup>، وأن التثنية والجمع جاءتا بعد دخول (لا)، ثم بعد دخولها صارت تشبه الحرف<sup>(443)</sup>، وذلك ردّاً على المبرد الذي علل إعرابها بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وهذا ينفي عنها الشبه بالحرف، ثم إن المثنى في حكم المعطوف، والعطف يمنع البناء<sup>(444)</sup>.

أما جمع المؤنث السالم، فهناك خلاف في الحركة التي يُبنى عليها، وظهر هذا الخلاف في أربعة مذاهب:

الأول: البناء على الكسرة؛ لأنها علامة نصبه<sup>(445)</sup>.

---

(437) انظر: السابق، ج 1، ص 229.

(438) انظر: السابق، ج 1، ص 229-231.

(439) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 367-396.

(440) ومن سار على نهج الخليل وسيبويه، الزجاجي، وابن جنى، وجمهور النحاة. انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 282؛ وابن جنى، التمعن في العربية،

ص 55؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 13؛ والسيوطي، معجم الهوامع، ج 2، ص 199.

(441) انظر: الميزد، المختضب، ج 4، ص 366.

(442) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 239.

(443) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 14.

(444) انظر: الميزد، المختضب، ج 4، ص 366.

(445) انظر: ابن جنى، الخصائص، ج 3، ص 156؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 2، ص 8؛ والأشموني، شرح الأشموني على ألفية

ابن مالك، ج 2، ص 16.

الثاني: البناء على الكسرة بتتوين، وهذا التتوين هو تتوين مقابلة لا يتعارض مع البناء<sup>(446)</sup>.

الثالث: البناء على الفتح<sup>(447)</sup>.

الرابع: البناء على الكسرة والفتحة<sup>(448)</sup>.

والمشهور عند النحاة، والراجح كذلك البناء على الكسرة، لأنهم قاسوه على النصب، وفي رأيي أنّ المثني وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم هي أسماء مبنية أصلاً، وعندما جاءت في موقع اسم (لا النافية للجنس) استخدمت على حالتها في موضع النصب، فكان المثني وجمع المذكر السالم بالياء، وجمع المؤنث السالم بالكسرة، فهي مبنية، وقعت في موقع النصب، لأن (لا) ركبت مع اسمها، وهي تعمل عمل (إنّ)، وبذلك يكون اسمها في موضع النصب.

أما لماذا بني اسمها على الفتحة، ففي ذلك تعليقات ذكرها العكبري نوجزها فيما يأتي<sup>(449)</sup>:

أولاً: إن الفتح اختير لطول الاسم بالتركيب، وابتغاء للخفة.

ثانياً: إن النفي لما خرج عن نظائره، خرج البناء عن نظائره.

ثالثاً: إنه لو بني على الكسرة لكانت مثل الحركة التي يستحقها هذا الاسم في الأصل؛ لأن الأصل (لا من رجل).

---

(446) المصادر السابقة نفسها.

(447) انظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص156.

(448) انظر: المصدر السابق، ج3، ص156؛ وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج2، ص8؛ والسيوطي، معجم النحاة، ج2، ص200.

(449) انظر: العكبري، اللباب في غل البناء والإعراب، ج1، ص230.

رابعاً: إنه لو بني على الفتحة، لكانت حركته في حال عمومته كحركته في حال خصوصه.

والتركيب اقتضى الفتحة كما في خمسة عشر، وذلك أنها أخف الحركات، ثم إنها تخرج بالاسم من حركته الأصلية وهي الضمة، ومن حركته الناتجة عن علة الجر بالحروف أو الإضافة وهي الكسرة، ثم ليبقوا على أصل العمل في (لا) النافية للجنس فهي تعمل عمل (إن)، ولأن اسمها جاء مبنياً فربما يوهم ذلك ببطلان عملها، فتركت الفتحة دلالة على العمل، لأن اللغة تلجأ عادة لتترك علامة تدل على الأصل.

#### المبحث الثالث: البناء على الجوار

من الظواهر النحوية التي ذكرها النحاة، ظاهرة الحمل على الجوار، وهي تدرس حركة التأثير الجواري المنفصل عند إلغاء الحركة الإعرابية شعراً ونثراً وقراءات، وتشيع في كلام العرب حتى قالوا فيها إنها لمراعاة القرب، وليس لها علة إلا الجوار حتى لو أدى إلى فساد المعنى<sup>(450)</sup>، ودعت إليها أسباب جمالية خالصة، لا صلة بينها وبين المعنى الوظيفي، وبخاصة أن اللغة العربية تحرص على الانسجام الصوتي والإتباع والتناسق، كما تحرص على الإعراب<sup>(451)</sup>، وأن حركة الجوار ليست حركة بناء ولا إعراب، وإنما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل، لأن وجودها إنما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا يتعلق بالمعنى النحوي<sup>(452)</sup>، وهذه الظاهرة ما هي إلا مظهر من المظاهر التي اختصت به لغات بعض القبائل العربية

(450) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج10، ع2، ص215-247.

(451) انظر: الجندي، أحمد علم الدين. اللهجات العربية في التراث. نيبيا، تونس، الدار العربية للكتاب، ج1، ص188.

(452) النمر، فهمي. (1985م). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة، ص8.



وليس ضرورة من الضرائر أو شذوذاً عن القواعد المتبعة، وإن لم تكن على لهجات العرب، فإنها من باب التجانس، كي لا يختل الصوت أو ينكسر الإيقاع<sup>(453)</sup>. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً \* يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾<sup>(454)</sup> على قراءة من قرأ بجزم (يضاعف)<sup>(455)</sup>، فالجزم إنما حصل لمجاورته المجزوم، وتشبيهاً به، وما الإتيان به إلا لضرب من التوكيد<sup>(456)</sup>، وقال السيرافي في تفسير هذا الفعل المجزوم: "وقد يجوز أن يكون الجزم أيضاً على المجاورة للمجزوم كما قالوا: جحر ضب خرب"<sup>(457)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾<sup>(458)</sup>. فد(عاصف) صفة للريح، وجُرَّت لتأثرها بحركة مجاورها (يوم)<sup>(459)</sup>.

وإذا كانت ظاهرة الحمل على الجوار قد جرت على الحركة الإعرابية فغيرتها للمناسبة، فإنها تجري على البناء أيضاً، وذلك أن حركة الكلمة تتحول عن وضعها الذي يقتضيه الموقع إلى حركة تناسب ما بعدها أو ما قبلها، وقد أشار النحاة إلى مثل ذلك في الاسم المضاف إلى غير المتمكن؛ لأن الإضافة إليه ضعيفة، ولذلك أجازوا البناء فيه<sup>(460)</sup>، وقد علل ابن هشام ذلك بأن الاسم

(453) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار، ص 222-223.

(454) سورة الفرقان، الآيتان 68، 69.

(455) انظر: شهاب الدين الدمياطي. (1998م). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (ط1). وضع حواشيه الشيخ أحمد مهرة، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 418-419.

(456) انظر: حنا حداد، الحمل على الجوار، ص 223.

(457) السيرافي، أبو سعيد. (1985م). ضرورة الشعر. (تحقيق: رمضان عبد التواب). بيروت، ص 123.

(458) سورة إبراهيم، آية 18.

(459) انظر: الأنلسي، أبو حيان. (1983م). تفسير البحر المحیط. (ط2). بيروت: دار الفكر، ج 5، ص 415.

(460) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 208.



المبهم لا يتضح معناه إلا بما يُضاف إليه كـ(مثل) و(دون) و(بين)، ونحوهن مما هو شديد الإبهام، وهذا النوع من الأسماء إذا أُضيفت إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها<sup>(461)</sup>.

وفسرت الحركة في الكلمات الناقصة الدلالة على أنها حركة لمناسبة الجوار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾<sup>(462)</sup>، على قراءة من قرأ بفتح (مثل)<sup>(463)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾<sup>(464)</sup>، بفتح (مثل)<sup>(465)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(466)</sup>، على اعتبار أن (دون) هنا مبنية<sup>(467)</sup>، وأجاز السيرافي<sup>(468)</sup> بناء المبهم المضاف إلى غير المتمكن، وأورد على ذلك أمثلة منها "هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم"<sup>(469)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾<sup>(470)</sup> على قراءة النصب<sup>(471)</sup>. ومن ذلك قول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا<sup>(472)</sup>.

---

(461) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 81-82.

(462) سورة الذاريات، آية 23.

(463) انظر: الدماطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 516.

(464) سورة هود، آية 89.

(465) وردت هذه القراءة عند السيوطي. انظر: الميوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 232.

(466) سورة الجن، آية 11.

(467) أوردتها السيوطي في الهمع مثلاً على البناء، انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 233.

(468) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 208-209.

(469) سورة المائدة، ص 119.

(470) سورة هود، آية 66.

(471) انظر: الدماطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 323، ومحمد سالم محيسن، المهذب في القراءات المعثر وتوجيهها، المكتبة

الأزهرية للنشر، ج 1، ص 35.

(472) السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 210.

## وقول الآخر:

لم يمنع الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقَتْ حمامةٌ في غصونِ ذاتِ أوقالٍ (473)

وأما قول الفرزدق (474):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

فقد وجه المبرّد نصبه على أنه نعت مقدّم والخبر مضمّر فيه، وبذلك يصبح حالاً منصوبة (475)، ويمكننا أن نجعله مبنياً على الجوار، ونخرج من مشكلة التأويل التي لجأ إليها النحاة.

وبعد ذلك أستطيع القول إن البناء على الجوار لا يعني أن يضاف الاسم المبهّم إلى غير المتمكن فيبنى على رأي النحاة (476)، ولا يعني كذلك أن أي اسم مبهم إذا أضيف إلى غير المتمكن بني، فهناك أسماء مبهمة أضيفت إلى أسماء غير متمكنة ولم تبّن، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُ صَادِقاً يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعْلَمُ﴾ (477)، فإن كلمة (بعض) أضيفت إلى كلمة (الذي) ولم تبّن.

ولذلك فإنّ البناء على الجوار ليست علته الإضافة إلى غير المتمكن، بل العلة فيه التماسق الصوتي بين الكلمتين، وهذه علة بنائه، وعلى هذا فإنّ الأمثلة الواردة سابقاً والتي جاء بها النحاة للتّليل على بناء الكلمات المبهمة

---

(473) السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 210

(474) الفرزدق. (1960م). الديوان. بيروت: دار صادر، ج 1، ص 185.

(475) انظر: المبرّد، المقتضب، ج 4، ص 191-192.

(476) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 208.

(477) سورة غافر، آية 28.

المضافة إلى غير المتمكن يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى هي فئة الظروف المضافة مثل (يومئذ) أو (على حين)، وغير ذلك، وهذه الكلمات ليست مبنية، بل هي معربة منصوبة على الظرفية.

والفئة الثانية كلمة (غير)، وهذه الفتحة فيها ليست للبناء بل جاءت تشبيهاً لها بالمستثنى، وأنه يجوز نصبها في كل موضع تحسن فيه إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وهذا رأي الكوفيين<sup>(478)</sup>.

أما الفئة الثالثة وهي التي أرى أنها بنيت للتناسب الصوتي فهي كلمة (مثل) أو غير مع (ما) أو ما شابهها، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسب مع السياق الصوتي الذي وجدت فيه، ويمكن حدوث مثل هذه الحركة في كل كلمتين بينهما يحدث تناسق صوتي، ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾<sup>(479)</sup>، وقول الفرزدق (ما مثلهم)، وقد أشار الإسفرائيني إلى ذلك، فذكر من أنواع البناء العارض المبهم المضاف إلى الجمل، ومن ذلك (مثل) و(غير) مع (ما) و(أن)<sup>(480)</sup>، فحركات الفتح في هذه الأمثلة فرضتها طبيعة السياق الصوتي الذي وقعت فيه.

---

(478) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 210، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 107.

(479) سورة الذاريات، آية 23.

(480) انظر: الإسفرائيني، محمد بن تاج الدين. (1996م). الباب في علم الإعراب. (تحقيق الدكتور شوقي المعزى). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.



## الفصل الثاني

### البناء التركيبي

- المبحث الأول: الأعداد المركبة
- المبحث الثاني: الظروف المركبة
- المبحث الثالث: الأحوال المركبة
- المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
- المبحث الخامس: الظروف
- المبحث السادس: الأعلام المركبة



## المبحث الأول: الأعداد المركبة

### تمهيد

يختلف هذا النوع من البناء عن الأنواع السابقة، لأنَّ علة بنائه الظاهرة فيه هي التركيب، وهي العلة الثانية بعد علة الشبه بالحرف. والتركيب هنا لا يكون تركيب إضافة، ولا ما يشبه الإضافة، بل هو تركيب من نوع آخر تصبح فيه الكلمتان كلمة واحدة، ودلالتهما واحدة، إذ لا يدلان إلا على شيء واحد، وعندما تتوحد الدلالة يتوحد اللفظ، وهذه المركبات هي:

تتخصر الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر، وذلك لأنهما ركباً من كلمتين جعلتا كلمة واحدة ذات دلالة واحدة، والأصل فيها العطف، فخمسة عشر أصلها: خمسة وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد<sup>(481)</sup>.

وتعليقات العلماء في بناء هذه الأعداد مختلفة، يمكن أن نحصرها بما هو آت:

أولاً: التركيب وتضمين معنى الحرف<sup>(482)</sup>.

ثانياً: الإبهام؛ أي أنه مبهم يقع على كل شيء<sup>(483)</sup>.

ثالثاً: أنها تلزم وجهاً واحداً؛ لأنها نكرة لا تتغير، ولكثرتها في الكلام<sup>(484)</sup>.

رابعاً: أن الجزء الثاني نزل من الجزء الأول منزلة التتوين من الكلمة<sup>(485)</sup>.

---

(481) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 297-298.

(482) انظر: السابق، ج 3، ص 298، والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 105، والزجاجي، مجالس العلماء، ج 4، ص 22؛ والسيوطي، شرح الكتاب،

ج 1، ص 188؛ وابن سيده، المخصص، ج 4، ص 255؛ والزمخشري، المفصل، ص 176؛ والعكبري، التلخيص في غل البناء والإعراب، ج 1،

ص 321؛ وابن عيثر، شرح المفصل، ج 4، ص 112.

(483) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 298.

(484) انظر: السابق، ج 3، ص 298-299.



وبالنظر إلى هذه العلة يظهر لنا أن التركيب هو علة البناء وليس غيره، وذلك أن هذه الكلمات معربة في حالة إفرادها، وعندما يدخلها التركيب تبنى، والتعليقات الأخرى التي قدمها النحاة ما هي إلا نتائج التركيب.

وفي البناء على الفتح ذكر النحاة تعليقات متباينة، يمكن إيجازها بما يأتي:

أولاً: طلباً للخفة، لأن الاسم طال وثقل بسبب التركيب<sup>(486)</sup>.

ثانياً: الاسم الثاني بمنزلة تاء التانيث، فهو مزيد، ويفارقه في بعض المواضع، وتاء التانيث تفتح ما قبلها<sup>(487)</sup>.

وهناك ملحوظتان نشير إليهما في سياق حديثنا عن بناء الأعداد هنا، وهما:

الأولى: اشتهر عند النحاة أن صدر العدد (اثني عشر) معرب إعراب المثني بالالف والياء، وأن عجزه مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وتعليل ذلك أن العجز نزل منه منزلة النون من المثني، وهناك فريق آخر يقول ببنائه، وذلك أنه كغيره من الأعداد المركبة، الصدر فيه محتاج إلى العجز، والعجز يتضمن معنى حرف العطف<sup>(488)</sup>.

ويبدو أن حجة القائلين ببنائه أقرب إلى الصواب، وذلك لأن هذا العدد يقع ضمن دائرة الأعداد المركبة، فهو مركب من عديدين، الاثني والعشرة، وإن

---

(485) انظر: الأزهرى، خالد، (دخ). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، ج 4، ص 274.

(486) انظر: العكبري، اللباب في غل البناء والإعراب، ج 1، ص 322.

(487) انظر: السابق نفسه

(488) انظر: ابن درستويه، (1977م). كتاب الكتاب. (ط1). (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي). الكويت: دار الكتب الثقافية، ص 140؛

وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 88؛ والأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج 4، ص 274.

إعراب العددين منفصلين يوقع في حرج أكبر حين يترك الجزء الثاني من العدد من غير موقع إعرابي، ليقال إنه لا محل له من الإعراب، فما علاقته إذن بتركيب الجملة؟ فهو ليس تركيب إضافة ليتعلق بما قبله معنوياً، ولا هو معطوف ليشترك معه في الحكم، بل هو تركيب من نوع آخر تجعل فيه الكلمتان كلمة واحدة كما ذكرنا سابقاً، ولذلك فإننا عندما نقول: "جاء اثنا عشر رجلاً"، فإن إعراب العدد في هذه الجملة يوهم أن الفاعل هو (اثنا) ولا علاقة تربط جزئه الثاني بمعنى الفاعلية، والحقيقة أن الفاعل في هذه الجملة هو العدد (اثنا عشر) بكامله، وليس جزؤه الأول فقط، لأنه مقصود هنا بذاته ولذاته، فوجب أن يكون الفاعل بكامله وليس جزءاً منه، وهذا يتطلب أن يكون مبنياً كما بنيت الأعداد الأخرى في زمرة، وبناءً على ما قدمنا من أن المثنى مبني أصلاً، فإن هذا العدد يكون مبنياً أيضاً، وانتقاله من الألف إلى الياء جاء تشبيهاً له بالمثنى المبني في حالة الرفع بالألف وفي حالتَي النصب والجر بالياء<sup>(489)</sup>.

الثانية: تحرّك الياء في صدر العدد (ثمانية عشرة) بالفتحة والسكون، وتكون السكون في هذه الحالة للتخفيف<sup>(490)</sup>، وأرى أن مفهوم التخفيف هنا يتعلق بالجانب الصوتي، إذ تسقط الفتحة لأن الياء هنا تعامل معاملة حرف المد، ولذلك فهي حركة طويلة أي كسرة طويلة، ويصبح تحريكها بالفتح من قبل دخول الحركة على الحركة.

ويلحق بهذه الأعداد من حيث التركيب (بضع عشرة)، و(بضعة عشر)، وما صيغ على وزن فاعل من (حادي عشر) إلى (تاسع عشر)<sup>(491)</sup>، وكلها تبنى

(489) انظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج 1، ص 189.

(490) انظر: السابق، ج 1، ص 189.

(491) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 560.

على فتح الجزأين، إذ إن علة التركيب دخلتها لفظاً ومعنى، ومن أجل استحققت البناء.

### المبحث الثاني: الظروف المركبة

المقصود بالظروف المركبة ظروف الزمان والمكان التي رُكبت من كلمتين، كما في قولنا (صباح مساء)<sup>(492)</sup>، والتركيب في هذه الألفاظ طارئ كما في الأعداد، فقد كانت قبل التركيب معربة، وعندما رُكبت بنيت، والأصل في تركيبها الإضافة<sup>(493)</sup>، ولا يرى سيبويه أن هذه الظروف المركبة واجبة البناء على الفتح كما في الأعداد المركبة، وذلك لأن بعض العرب يجعله بمنزلة اسم واحد، وبعضهم يضيف الثاني إلى الأول، ويشترط بناءه على الفتح في حال الظرف أو الحال<sup>(494)</sup>.

وهذا الكلام يحتاج إلى فضل بيان، فإنني كما أفهم من ذلك أن البناء حاصل إذا اكتملت شروط التركيب، ويقتضي ذلك أن تتركب ظرفاً مع ظرف، وشروط الظرف أن لا يقع مجروراً بحرف الجر أو الإضافة، فكلمة (صباح) معربة، وكذلك كلمة (مساء)، وهذه الكلمات تأتي للظرف دلالة على الزمن، وتأتي اسماً للصباح والمساء، واستعمالها ظرفاً مركباً ينتقل بدلالاتها إلى العموم، فعندما نقول "يأتي صباح مساء"، فالمقصود أنه يأتي كل صباح وكل مساء، أما قولنا: "يأتينا في كل صباح مساء"، ففيها خروج عن الظرفية؛ لأن كلمة (صباح) جاءت مضافة<sup>(495)</sup>، وبذلك يكون التركيب وعموم الظرفية شرطي البناء، في هذه

(492) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 74-77.

(493) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 303؛ والمبرد، المقتضب، ج 4، ص 29؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 145.

(494) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 303.

(495) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 303.

الظروف، والشرط الثاني يتحقق بكونه ظرفاً أصلاً، ويبقى التركيب علة البناء، ومما يدل على كلامنا هذا، ما أورده سيبويه من كلام الفرزدق، شاهداً على الإضافة، وهو قوله<sup>(496)</sup>:

ولولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

فالشاعر هنا لا يريد أن يقول (يومٌ يومٌ) بمعنى كل يوم، ولكنه يريد التأكيد على يوم واحد هو يوم النصر.

وقد علل النحاة بناء هذا المركب بعلة مختلفة نوجزها فيما يأتي:  
أولاً: تضمن عجز المركب معنى حرف العطف<sup>(497)</sup>.

ثانياً: أن صدره بني لحاجته إلى عجزه فشابه الحرف<sup>(498)</sup>.

ويبدو أن التركيب هو العلة التي بني من أجلها هذا المركب سواء تضمن ذلك معنى حرف العطف، أو احتاج الأول إلى الثاني.

وإني هذا الظرف على الحركة؛ لأن البناء عارض فيه، وكانت الفتحة لأنها أخف الحركات، وهو التعليل الذي أورده في بحث الأعداد المركبة، ويمكن تفسير ذلك صوتياً من أن التسكين يشكل مقاطع صوتية مرفوضة، مثل: المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، أو (ص ح ص ص)، وتتخلص منها اللغة بتحريك نهاية المقطع ليتشكل مقطع جديد مقبول، فالتركيب (صباح مساءً) يشكل المقاطع الآتية (ص ح/ ص ح ح

(496) لا يوجد في الديوان، وورد في كتاب سيبويه. انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303.

(497) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص227؛ والميراثي، شرح الكتاب، ج1، ص207؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص91.

(498) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص87؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص74.

ص) و(ص ح/ ص ح ح ص) فيحرك آخر المقطعين ليصبح (ص ح/ ص ح  
ح/ ص ح) و(ص ح/ ص ح ح/ ص ح)، وبذلك نتخلص من المقاطع  
المرفوضة وصلأً، والتركيب ينتج عنه ثقل بزيادة المقاطع الصوتية، وللتخلص  
من هذا الثقل تختار الفتحة لخفتها من بين الحركات.

## المبحث الثالث: الأحوال المركبة

الأحوال المركبة تشبه الظروف المركبة، من حيث كونها معربة قبل التركيب، والإضافة أصل فيها، وتبنى على فتح الجزأين إذا استعملت حالاً<sup>(499)</sup>، ومن هذه المركبات المستعملة: بيت بيت، وكفة كفة، وقذع قذع، وما شاكلها<sup>(500)</sup>.

وقد أورد النحاة مجموعة من العلل في تركيبها نوجزها فيما يأتي:  
أولاً: لتضمنها معنى الواو، فالأصل: ذهب الناس شغراً وبغراً، ثم بنيا على الفتح مثل: خمسة عشر<sup>(501)</sup>.

ثانياً: بني صدرها لحاجته إلى العجز، فأشبه الحرف، وبني العجز لتضمنه معنى حرف العطف<sup>(502)</sup>.

ثالثاً: يتنزل الصدر في المركب من العجز منزلة بعض الكلمة من بعض، وكذلك العجز من الصدر<sup>(503)</sup>.

وما يكن من تعليلات فإنني أرد العلة الأولى إلى التركيب، والتعليلات الأخرى ما هي إلا من نتائج التركيب.

والبناء على الفتح كان بسبب النقل الناشئ عن التركيب، والفتحة أخف الحركات<sup>(504)</sup>، وهو صوتياً بسبب التخلص من المقاطع المرفوضة وصلأ،

---

(499) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص303.

(500) انظر: المسابق، ج3، ص304؛ والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176-179.

(501) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص304؛ والميراثي، شرح الكتاب، ج1، ص206.

(502) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص176.

(503) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص113.

(504) انظر: المبرد، المقتضب، ج4، ص29-31.







فإننا نقول: إن هذا التعبير دخل في إطار التركيب فاستحق البناء، وأن الأصل في بنائه السكون، ثم عمدت اللهجات إلى التخلص من المقطع الطويل (ص ح ح ص) أو (ص ح ص ص) بتحريك آخره ليتشكل مقطعان مقبولان، واختارت اللهجات الحركة المناسبة لعاداتها الصوتية؛ فالهدف الحركة، ونوعها خاضع للسياق الصوتي الذي تستخدم فيه، فهي كباقي المركبات التي ذكرناها سابقاً، والراجع أنها تدخل في باب الأحوال المركبة، أو أنها أشبهته لتضمنها دلالتها، فهذا التركيب في العادة يتضمن معنى الحال، وإن لم يكن حالاً.

#### المبحث الرابع: المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم

المقصود بذلك بعض الكلمات المضافة إلى المنادى المضاف، وتكون مضافة إلى ياء المتكلم، مثل (يا ابن أخي) و(يا ابن أُمي)، والأصل فيها أن تثبت الياء ولا تحذف، وذكر ابن الشجري أن هذه الياء قد تبدل ألفاً في بعض اللهجات<sup>(508)</sup>، ويرى بعض النحاة أن هذا التركيب مبني على فتح الجزأين كما في خمسة عشر<sup>(509)</sup>، وحذفت الياء لكثرة الاستعمال<sup>(510)</sup>.

والذي دعاهم إلى القبول ببنائه استخدامهم (يا ابن أمّ) بالفتح، كما يرى سيبويه، وأن هذا من قبيل التركيب، فكأن ابن وأم ركبنا لتصبحا كلمة واحدة<sup>(511)</sup>، وبذلك تكون الفتحة التي تظهر على كلمة ابن هي فتحة بناء<sup>(512)</sup>.

---

(508) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص74-75.

(509) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص214.

(510) انظر: السابق، نفسه.

(511) انظر: السابق، نفسه.

(512) انظر: السابق، نفسه.

والراجع هنا أن هذا التركيب ليس مبنياً بل هو معرب بالإضافة<sup>(513)</sup>، وذلك لأنّ هذا التعبير ورد باستخدامات متعددة هي: يا ابن أُمي بالياء على الأصل<sup>(514)</sup>، ويا ابن أُمّ بالكسرة، وذلك إما أن يكون من باب الإضافة، وحذف الياء لكثرتها أو اجتزاء بالكسرة منها للتخفيف، أو أن يكون من باب التركيب فجعل الاسمين اسماً واحداً، ثم أضاف إلى نفسه فحذفت الياء كما تحذف في المفرد نحو قولهم: يا غلام<sup>(515)</sup>، ويا ابن أُمّا، وذلك بإبدال الياء ألفاً<sup>(516)</sup>، ويا ابن أُمّ بالبناء، وفسروا ذلك بأنه بناء على فتح الجزأين، كما قالوا؛ لأنه صار مركباً بمنزلة اسم واحد<sup>(517)</sup>، فالبناء فقط في قولهم (يا ابن أُمّ)، وهذا الرأي ليس مقبولاً من جهات عديدة، فالأصل في هذا التركيب الإضافة، ولم يخرج إلى غيره، ثم إن الأصل في هذه الاستخدامات طريقتان (بالياء والألف)، (يا ابن أُمي)، و(يا ابن أُمّا)، وهذه لهجات<sup>(518)</sup>، وبذلك نستطيع أن نقول: إنه لا مؤشر على البناء، فالصيغتان التاليتان هما تقصير للياء فينتج (يا ابن أُمّ)، وتقصير الألف لينتج (يا ابن أُمّ)، فهذه الصيغة ليست مبنية، بل هي نتاج تقصير الألف على لغة من يقول (أُمّا)<sup>(519)</sup>.

(513) انظر: السابق، نفسه.

(514) انظر: السابق، ص 213.

(515) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 214؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 75.

(516) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 74.

(517) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 214.

(518) يجدر بالذكر هنا أن المغرب العربي ما زال يستخدم (أُمّا) كلمة أم مضافة إلى ياء المتكلم، ولا يستخدم (أُمي).

(519) انظر: المعبري، اللسان في غل البناء والإعراب، ج 1، ص 341؛ وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج 4، ص 2207.

## المبحث الخامس: الظروف

### أولاً: الظرف المضاف إلى جملة:

ويشمل ظروف الزمان والمكان المضافة إلى جملة اسمية أو فعلية، وألحق النحاة بهذه الظروف بعض الأسماء المبهمة التي تحتاج إلى مضاف مثل: غير<sup>(520)</sup>، وسوى<sup>(521)</sup>. واختلف الكوفيون والبصريون في بناء هذه الظروف، فيرى البصريون أنه يجوز بناؤها على الفتح عند إضافتها إلى مبني، ويرى الكوفيون أنه يجوز بناؤها إن أضيفت إلى جملة فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية، والإعراب عندهم أرجح من البناء في هذه الحالة<sup>(522)</sup>، وحجة البصريين قراءة نافع وأبي جعفر، لقوله تعالى: ﴿وهم من فرع يومئذ آمنون﴾<sup>(523)</sup>، بفتح يوم على البناء، ويكسرهما على الإعراب مع الاختلاف في قراءة (فرع) بالتثوين وبغيره، فعلى قراءة الفتح بناء لإضافته إلى غير متمكن، وهو الفعل، وعلى الكسر للإضافة إلى الجملة؛ لأن وجود (إِذ) لا يعد مانعاً لجواز انفصاله عنها<sup>(524)</sup>، واحتج الكوفيون لجواز البناء عند الإضافة إلى جملة

---

(520) انظر: الميراثي، شرح الكتاب، ج 1، ص 210؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج 2، ص 264.

(521) انظر: ابن هشام، مقاييس اللبيب، ص 188.

(522) انظر: الأنباري، الإتصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 289-290؛ والسيوطي، معجم الهوامع، ج 3، ص 229؛ والأشموني، شرح الأشموني على

ألفية ابن مالك، ج 2، ص 257.

(523) سورة النمل، آية 89.

(524) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، (1999م). الإقناع في القراءات السبعة. (ط1). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية،

ص 438؛ وابن الجزري، (1345هـ). النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، ج 2، ص 326؛

والدمياط، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 432-433.

فعلية فعلها معرب أو إلى جملة اسمية بقراءة نافع، لقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ  
الصَادِقِينَ صَدَقَهُمْ﴾<sup>(525)</sup>، واستشهدوا بقول الشاعر<sup>(526)</sup>:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سَلِيمِي      عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرِ دَانَ<sup>(527)</sup>

فالكوفيون يرون أن (حينَ) هنا مبنية لإضافتها إلى جملة اسمية، في  
حين يرى البصريون أنها معربة مجرورة لفظاً، وليس هناك ما يدعو إلى بنائها؛  
لأنها لم تضاف إلى مبني<sup>(528)</sup>.

وعندي أنها معربة سواء أضيفت إلى مبني أو إلى معرب، وذلك لأن  
الإضافة ليست سبباً في البناء لأنها من خصائص الأسماء التي تلغي البناء  
وتمنعه<sup>(529)</sup>، ثم إن الأمثلة التي استشهدوا بها يمكن تأويلها على الإعراب، فالآية  
الكريمة ﴿مَنْ فَرَعَ يَوْمِئِذٍ﴾<sup>(530)</sup> ينصب يوم على الظرفية عند تتوين (فرع)، ومن  
قرأها من غير تتوين وفتح (يوم) فإن البناء ناتج عن التركيب (يوم + إذ)، لأن  
الإضافة هنا ليست محضة، وهو من باب التشبيه بالمركب، والدليل أنها بنيت

---

(525) سورة المائدة، آية 119.

(526) انظر: الأنصاري، أبو جعفر، الإقناع في القراءات السبع، ص 394؛ وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج 25، ص 427؛ والدمياطي، إتحاف

فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 258.

(527) الشاهد بلا نسبة، انظر: الأنباري، الإتحاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 289؛ وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 80.

(528) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 3، ص 58.

(529) نقل هذا الرأي السيوطي عن ابن مالك، انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 233.

(530) سورة النمل، آية 89.

من غير أن يأتي بعدها مبني أو معرب<sup>(531)</sup>، ومن جرّ فإنه لم يلتفت إلى هذا التركيب<sup>(532)</sup>.

أما قوله تعالى: «هذا يومٌ ينفع»<sup>(533)</sup> فقد قرئ بالرفع على الخبر إلا نافعاً قرأه بالنصب<sup>(534)</sup>، والفتحة هنا ليست بناء بل هي نصب على الظرفية، والمعنى أن هذا الذي ذكرناه يقع في يوم نفع الصادقين صدقهم<sup>(535)</sup>، ولا حاجة هنا لأن نجعله خبراً مبنياً، فهو في النتيجة معرب أبداً، وفي بيت الشعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا      وقلتُ ألمّا أصح والشيب وازع<sup>(536)</sup>

(على حين) ففيها لغتان: النصب، والجر<sup>(537)</sup>، وتعليل ذلك عند سيبويه والمبرد أن (على وحين) ركبنا فصارتا كلمة واحدة، فعلة البناء هنا التركيب<sup>(538)</sup>، وشرط بناء الظروف أن تضاف إلى مبني، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى معرب<sup>(539)</sup>، وبذلك نستطيع القول إن سبب البناء هنا ليس الإضافة أو التركيب،

---

(531) انظر: ابن زنجلة، محمد، (1974م). حجة القراءات. (ط1). (تحقيق: سعيد الأفغاني). طرابلس: منشورات جامعة بنغازي، ص344. قرأ نافع

والكسائي (ومن خزي يومئذ) بفتح الميم الآية (66) من سورة هود، وفسرها ابن زنجلة على أنها من باب التركيب كخمسة عشر.

(532) انظر: ابن زنجلة، محمد، حجة القراءات، ص540-541.

(533) سورة المائدة، آية 119.

(534) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص242؛ وأبو جطر الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، ص395؛ وابن الجوزي، النشر في القراءات العشر،

ج2، ص247؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص258.

(535) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص242؛ والدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص258.

(536) انظر: المبرد، (1986م). الكامل. (ط1). (تحقيق: محمد أحمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة، ج1، ص240.

(537) انظر: السليق نفسه.

(538) انظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص330؛ والمبرد، الكامل، ج1، ص240.

(539) انظر: المبرد، الكامل، ج1، ص240.

بل هو بناء بالجوار؛ أي لأن هذه الكلمات جاورت المبني، وهي ناقصة الدلالة فتأثرت به وبنيت. وهذا ما درسناه في فصل سابق<sup>(540)</sup>.

وأورد السيوطي<sup>(541)</sup> مجموعة من الأمثلة التي يرى النحاة أنها مبنية، وهي (ما قام أحد غيرك)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾<sup>(542)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَنْ يَصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ﴾<sup>(543)</sup> بفتح اللام، وقال: ﴿وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(544)</sup>، و﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(545)</sup>، وقال الشاعر<sup>(546)</sup>:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم      إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

ويرى السيوطي كما يرى ابن مالك أن هذه الفتحات هي للإعراب، وتأويلها على الحال والظرفية<sup>(547)</sup>.

ونذكرنا أن علة البناء عند سيبويه هي التركيب، وأما السيرافي فقد فسره من باب الإضافة إلى ما ليس اسماً في لفظة، بل إلى اسم في معناه، فخالفت قاعدة الإضافة؛ لأنه لا يجوز تقدير من أو اللام، ولما صارت الإضافة إلى المبني ضعيفة جاز البناء<sup>(548)</sup>، وزاد ابن الشجري على العلتين السابقتين علة

---

(540) انظر: البناء على الجوار في البحث، ص 70.

(541) السيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 332.

(542) سورة الذاريات، آية 23، قرأ أبو بكر وحمة والكسائي بالرفع، والهاقون بالنصب، وهو نعت لحق وبنى على الفتح لإضافته إلى غير المتمكن، انظر:

الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص 516.

(543) سورة هود، آية 89.

(544) سورة الجن، آية 11.

(545) سورة الأنعام، آية 94، قرأ نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر بالنصب على الظرفية. انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص 269.

(546) الفرزدق، الديوان، ج 1، ص 185.

(547) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 3، ص 233.

(548) السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 209.



ثالثة، وهي أن الاسم بني عند إضافته إلى المبني؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه البناء كما التعريف وغير ذلك<sup>(549)</sup>.

وذهب الرضي إلى أن سبب البناء هو الشبه الافتقاري، فكأن المضاف تنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة<sup>(550)</sup>.

وهذه الأسماء معربة، وما بني منها فعلته المجاورة؛ أي لأنه جاور المبني، ويمكن تسميته البناء على الجوار، وهو ما عرضنا له في باب البناء على الجوار.

### الظروف المقطوعة عن الإضافة:

الأصل في الظروف الإعراب، لأنها تستخدم لمعنى الظرفية ولغيره<sup>(551)</sup>، وتبنى في حالة واحدة، وهي أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظاً لا معنى، وتسمى عندئذ الغايات المقطوعة<sup>(552)</sup>، ومن هذه الظروف: قبل، وبعد، وعل، وأول، ودون، وأسماء الجهات، ويسرة، ويمنة<sup>(553)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظروف تعرب في ثلاث حالات<sup>(554)</sup>:

أولاً: إذا استعملت نكرة.

ثانياً: إذا قطعت عن الإضافة.

---

(549) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص265.

(550) انظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص100.

(551) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص102-103؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص252.

(552) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص286؛ والمبرد، المقتضب، ج3، ص174؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص147؛ والميراثي، شرح

الكتاب، ج1، ص133؛ وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص102؛ والعكبري، التلب في علل البناء والإعراب، ج2، ص83؛ وابن يعيش،

شرح المفصل، ج4، ص85.

(553) انظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص290-291؛ والمبرد، المقتضب، ج4، ص205؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89-92.

(554) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص102-103؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج2، ص252.



ثالثاً: إذا أضيفت.

وتعليل بنائها في حال كونها معرفة مقطوعة عن الإضافة مختلف فيه لدى النحاة، ويمكن إيجاز هذه التعليقات بما هو آت:

أولاً: إنها مقطوعة عن الإضافة، وأنها غير متصرفة كونها معرفة بلا معرفة<sup>(555)</sup>.

ثانياً: شبه الحروف والأصوات، لاحتياجها إلى معنى المحذوف<sup>(556)</sup>.

ثالثاً: لأنها لما قطعت عن الإضافة، والأصل أن تكون كذلك صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعضهما مبني<sup>(557)</sup>.

رابعاً: إن هذه الأسماء كان الأصل فيها البناء في جميع أحوالها لشبهها بالحرف لفظاً ومعنى، فلما أضيفت أعربت، ولما قطعت ونوي معنى المضاف إليه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها<sup>(558)</sup>، وعللوا بناءها على حركة لأن لها أصلاً في الإعراب<sup>(559)</sup>.

---

(555) انظر: سيوييه، الكتاب، ج3، ص286-287.

(556) انظر: المصدر السابق، ج3، ص286؛ وابن الحاجب، الكافية بشرح الكافية، ج2، ص101؛ والسيوطي، (1977م). المطالع السعيد في شرح الفريدة. (تحقيق: نبهان ياسين حسين). بغداد: دار الرسالة للطباعة، ج1، ص429.

(557) انظر: المبرد، المقتضب، ج3، ص1؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص89؛ والرماني، معاني الحروف، ص104؛ وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص102؛ والأثيري، أسرار العربية، ص31.

(558) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج3، ص192.

(559) انظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص90؛ وابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص147؛ والسيوافي، شرح الكتاب، ج1، ص131؛ وابن بابشاذ، (1977م). شرح المقدمة المحسبة. (ط1). (تحقيق: خالد عبد الكريم). الكويت، ج2، ص294؛ والأثيري، أسرار العربية، ص131؛ والعكبري، التلخيص في علل البناء والإعراب، ج1، ص82؛ وابن يعيش، شرح المفضل، ج4، ص86؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص102.

وذكر سيبويه أن الحركة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين<sup>(560)</sup>، ولكن ابن يعش احتج على رأي سيبويه بأن بعض أخواتها كأولُ وعلُ بنيت على الحركة مع أنه لم يلتقَ فيها ساكنان<sup>(561)</sup>.

أما بناؤها على الضم فإن النحاة حاولوا إيجاد تعليلات مختلفة نوجزها بالآتي:

أولاً: أنها بنيت على الضم لمخالفة الإعراب فإنها تنصب بالفتحة، وتجر بالكسرة وليس لها علامة للرفع، أي أن الضمة غير متوقعة فيها، ولذلك جعل لها في حالة البناء ضمة كي لا تلتبس بحركتي الإعراب<sup>(562)</sup>.

ثانياً: الضمة أقوى الحركات، فأعطيت لها تعويضاً عن المحنوف<sup>(563)</sup>.

ثالثاً: شبهها بالمنادى المفرد المعرفة من حيث الإعراب في حال التثنية والإضافة<sup>(564)</sup>.

وعندي أن الضمة ليست مقصودة بذاتها، بل الهدف هو البناء على إحدى الحركات الثلاث لإظهار أن الإضافة مقصودة بمعناها. والدليل على ذلك ما رواه الفارقي من بناء (قبل) على الفتح في توجيه الشاهد، وهو قول العباس بن مرداس السلمي:

وَمِنْ قَبْلَ آمَنَّا وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا      يَصْلُونَ لِلْأَوْتَانِ قَبْلُ مُحَمَّدًا

---

(560) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 285-286.

(561) انظر: ابن يعش، شرح المفصل، ج 4، ص 86؛ وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 102.

(562) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص 219.

(563) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 132؛ وابن يعش، شرح المفصل، ج 4، ص 86.

(564) انظر: المصادر السابقة.

فوجه نصب (قبل) على وجهين: أحدهما ما حكاه ثعلب عن الفراء أن العرب قد بنت (قبل) على الفتح، كما بنت (بعد وحيث)<sup>(565)</sup>، وجاءت مجرورة بتتوين الكسر، وهي من باب حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه<sup>(566)</sup>، ووردت مجرورة من غير تتوين<sup>(567)</sup>، ووردت ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾<sup>(568)</sup> الأول مخفوض منون، والثاني مضموم بلا تتوين<sup>(569)</sup>.

ويمكننا القول هنا إن من قرأها بالتتوين فهو على الجر من غير تقدير مضاف إليه<sup>(570)</sup>، فهي معربة، وأما من جرّها بالكسرة فإنه أعربها على نية الإضافة<sup>(571)</sup>، فيبقى البناء على الفتح أو الضم، وانتشر البناء على الضم لأنه ورد في القرآن الكريم فنال الغلبة، وتعليل ذلك أن المقصود تحريكها بغير حركة إعرابها في حالة الجر لتسليط الضوء على المحذوف، والإشعار به<sup>(572)</sup>، ولذلك كانت الضمة أقوى في هذا المعنى؛ لأنّ الفتحة ربما تكون حركة جر في بعض الكلمات.

(565) انظر: الفارسي، أبو نصر، (1980م). الإصحاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، (ط3). (تحقيق: سعد الأثفاني). بيروت: مؤسسة الرسالة، ص162-163.

(566) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص75؛ والأندلسي، أبو حيان، (د.ت). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، ج7، ص158، وأورد أن قراءتها بتتوين الكسر هي قراءة أبي السمان والجطري وعون العجلي.

(567) انظر: أبو جطر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص579.

(568) سورة الروم، آية 4.

(569) انظر: أبو جطر النحاس، إعراب القرآن، ج2، ص579.

(570) هذا الرأي نقله أبو حيان عن الزمخشري، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج7، ص158.

(571) هذا الرأي نقله أبو حيان عن الفراء، انظر: السابق نفسه.

(572) أورد السيرافي علة البناء على الضم، فقال: "فحزكا بأقوى الحركات ليكون عوضاً عن الذاهب كما يعوض من المحذوفات في مواضع كثيرة حروف وحركات". انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج1، ص132، وقال العكبري في تطويل بناتها على الضم: "إن الضم أقوى الحركات فاختر زيادة في التنبيه على تمكّنها"، العكبري، التباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص83.

## المبحث السادس: الأعلام المركبة

المقصود بالأعلام المركبة تلك التي يسميها النحاة الأعلام المركبة مزجياً، ومن أمثلتها: حضرموت، وبعطبك، ورام هرمز، ومعد يكرب، وقالى قلا<sup>(573)</sup>، وفيها ثلاث حالات:

الأولى: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني إعراب ما لا ينصرف<sup>(574)</sup>. وعللوا بناء الجزء الأول منه لأنه تنزل من الثاني منزلة بعض الكلمة وبعضها مبني، وأما الجزء الثاني فقد أعرب لأنه لم يتضمن معنى الحرف<sup>(575)</sup>، وبني على الفتح لأن جزأه الثاني يشبه تاء التأنيث التي تفتح ما قبلها<sup>(576)</sup>، أو بسبب ثقل التركيب<sup>(577)</sup>.

الثانية: بناء الجزء الأول على الفتح، وإعراب الجزء الثاني على الكسرة<sup>(578)</sup>.  
الثالثة: بناء الجزأين على الفتح<sup>(579)</sup>.

ويذكر ابن الخشاب أن الذي جَوَزَ البناء والإعراب في تلك الأعلام هو أن أحد الاسمين لم يستعمل مستقلاً عند صاحبه<sup>(580)</sup>، وهذا النوع من التركيب يقع بين تركيب الإضافة وتركيب العطف. فالتركيب ثلاثة أنواع: تركيب إضافة،

---

(573) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 296-297؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 102؛ والسيراجي، شرح الكتاب، ج 1، ص 202.

(574) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 296؛ والزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 102؛ والسيراجي، شرح الكتاب، ج 1، ص 202؛ والمكبري، اللباب

في عل البناء والإعراب، ج 1، ص 518.

(575) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 176؛ وابن يعش، شرح المفصل، ج 4، ص 112.

(576) انظر: المكبري، اللباب في عل البناء، ج 1، ص 518.

(577) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 125.

(578) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 296؛ والسيراجي، شرح الكتاب، ج 1، ص 202؛ والمكبري، اللباب في عل البناء والإعراب، ج 1، ص 519؛ وابن

الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 74.

(579) للمصادر السابقة.

(580) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 113.

وهو معرب، وتركيب عطف، وهو مبني، وتركيب مزج، وهو معرب ومبني.  
والفرق بين هذه الأنواع الثلاثة أن الأول منها يؤخذ معناه المعجمي من الكلمتين منفصلتين، وفائدة الإضافة التحديد والتخصيص، ويحتمل معنى حروف الجر، أما الثاني فإن المعنى المعجمي يخرج من تركيب الكلمتين ليدل على معنى آخر غير موجود في كل منهما على حدة، ويمكن استعمالهما منفردتين، ويحتمل معنى حرف العطف، أما النوع الثالث فهو تركيب المزج الذي لا يحتمل معنى حروف الجر، ولا حروف العطف، ويتشكل من الكلمتين معنى واحد.

## المزاج الرابع

الأفعال بين البناء والإعراب





# الفصل الأول

## الفعل الماضي



## الفعل الماضي

يقسم النحاة الأفعال إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر، ويرون أنّ البناء فيها أصيل كما في الحروف<sup>(581)</sup>، وأنّ المضارع أعرب لمشابهته الاسم، ولا بد لنا هنا من دراسة كل قسم من هذه الأقسام لنتبين موقفها من البناء والإعراب.

ويتفق أغلب النحاة على أن الفعل الماضي مبني على الفتح<sup>(582)</sup>، في حين يرى قليل منهم أنّ الأصل في البناء السكون، والأصل في هذا الفعل أن يكون مبنياً على السكون<sup>(583)</sup>.

ويعللون بناءه على الحركة؛ لوقوعه موقع الأسماء والأفعال المضارعة<sup>(584)</sup>، ووجه الشبه بينه وبين الأفعال المضارعة والأسماء أنها تقع خبراً ونعتاً<sup>(585)</sup>، وصلة وحالاً<sup>(586)</sup>، وجزاءً وشرطاً<sup>(587)</sup>، وجواز دخول (قد) عليها<sup>(588)</sup>.

---

(581) هذا مذهب جمهور النحاة، ولكن الكوفيين يرون أن الأمر مُعرب مجزوم، انظر: الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، التباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص17، ومسائل خلافة في النحو. (ط2). (تحقيق: محمد خير حلواني). دمشق: دار المأمون، ص124، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141، وكذلك يذهب الكوفيون إلى أن الإعراب في المضارع أصيل، انظر: العكبري، مسائل خلافة في النحو، ص89، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (1986م). (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين). (ط1). بيروت: دار الغرب الإسلامي، ص153.

(582) انظر: سيوريه، الكتاب، ج1، ص16، والمبرزة، المقتضب، ج3، ص173، وابن السراج، الموجز في النحو، ص77، والفارسي، الإيضاح للعضدي، ج1، ص15، 16، والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص244، والأتباري، أسرار العربية، ص315، والعكبري، التباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص15، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج1، ص36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص36، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32.

(583) انظر: العكبري، التباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص15.

(584) انظر: سيوريه، الكتاب، ج1، ص16.

(585) انظر: السيرافي، شرح لكتاب، ج1، ص161، والعكبري، التباب في علل البناء والإعراب، ج2، ص15-16، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج2، ص225، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص32، والقطار. (د.ت). حاشية القطار على الأزهري. القاهرة:

مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ص38.

وهذه المشابهة بين الماضي والحاضر تبقى ناقصة، فهي ليست مشابهة كلية مطابقة، إذ لو كانت كذلك لانتقل الماضي من البناء إلى الإعراب<sup>(589)</sup>.

وأما علة البناء على الفتح فمختلف فيها عند النحاة، ويمكننا إيجازها بالآتي:

أولاً: أن الفتحة أخف الحركات، فجاءت لتتناسب كثرتة في كلام العرب، إذ إن الماضي أكثر الأفعال استخداماً<sup>(590)</sup>.

ثانياً: البناء على الضم يحدث لبساً بين فعل الواحد والجماعة؛ لأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول (كانُ) بدل (كانوا)، ولم يبن على الكسر لتقله واختصاصه بالاسم<sup>(591)</sup>.

ثالثاً: بعض أوزان الماضي تأتي على (فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فلو بُني على الضم أو الكسر لاجتمع كسر وضم، وهذا يحدث ثقلاً، لا ترغب فيه اللغة<sup>(592)</sup>.

رابعاً: أن الفتحة من قبيل حمل الأصل على الفرع، أي أنها محمولة على المتصل بألف الاثنين<sup>(593)</sup>.

---

(586) انظر: الأشموني، شرح الأشموني علىلفية ابن مالك، ج 1، ص 32.

(587) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 146، والعكبري، اللباب في عل البناء والإعراب، ج 2، ص 16، وابن العاجب، الكلفة في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 225.

(588) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 104، والسكاكي، مفتاح العلوم، ص 63.

(589) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 145.

(590) انظر: العكبري، اللباب في عل البناء والإعراب، ج 2، ص 16.

(591) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 145.

(592) انظر: السابق، ج 1، ص 146.

(593) انظر: السابق، ج 1، ص 146.

وبذلك يكون الفعل الماضي مبنياً على الفتح عند جمهور النحاة، وأنَّ الفتحة تقدَّر على ما كان معتل الآخر بالالف<sup>(594)</sup>، وعند اتصاله بواو الجماعة فإنَّه يُحرَّك بالضم لمناسبة الواو، وهذه الضمة ليست علامة بناء، فليس هناك فعل مبني على الضم<sup>(595)</sup>.

وأما الفعل الماضي المتصل بألف الاثنين، فمختلف في حركته، فالبصريون يرون أنها حركة بناء، والكوفيون يرون أنها لمناسبة الألف، وفتحة البناء مقدَّرة<sup>(596)</sup>، والمتصل بضمائر الرفع المتحركة، يسكن آخره، وهذه السكون ليست علامة بناء، بل هو مبني على الفتح، وسُكن آخره لمنع توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة<sup>(597)</sup>، لأن الفاعل جزء من فعله<sup>(598)</sup>، وهذا الرأي مردود من بعض النحاة، إذ لا يرون أن السكون جاء بسبب عدم الرغبة في توالي المتحركات؛ لأنَّ التوالي لا يوجد إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي، والكثير لا يتوالى فيه متحركات فمراعاته أولى، وإنما سبب هذه السكون هو

---

(594) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 198، والأشموني، شرح الألفية ابن مالك، ج 1، ص 32، والطار، حاشية الطار على الألفية، ص 39.

(595) انظر: سيويه، الكتاب، ج 1، ص 17، والزجاجي، الجمل في النحو، ص 264، والسيوطي، شرح الكتاب، ج 1، ص 145، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 26، والأشموني، شرح الأشموني، ج 1، ص 32، والحدادي، (د.ت). حاشية الحدادي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، ج 1، ص 95.

(596) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 198.

(597) انظر: سيويه، الكتاب، ج 1، ص 20، والزجاجي، الجمل في النحو، ص 7، والفارسي، الإيضاح العضدي، ج 1، ص 15-16، والزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 244، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 225، وابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 36، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 38.

(598) انظر: ابن جنر، الخصائص، ج 1، ص 320، وابن الحاجب، الكافية في النحو بشرح الرضي، ج 2، ص 225.

تمييز الفاعل من المفعول في نحو: (اكرمنا) و(اكرمنا) ثم حملت الضمائر الأخرى على (نا) للمساواة بينها<sup>(599)</sup>.

وأعتقد أنّ هذا الاعتراض مقبول، إذ كيف يكون الفعل مع ضمائر الفاعل كلمة واحدة، ولذلك يُكره توالي أربعة متحركات فيه، ولا ينطبق ذلك على الفعل المتصل بضمائر المفعول، والسياق الصوتي واحد ولا خلاف بينهما<sup>(600)</sup>، ثم إن كثيراً من الكلمات العربية فيها حركات متوالية، والقوانين اللغوية لا تمنع ذلك.

وحسب رأي جمهور النحاة، فإنّ الفعل الماضي يُبنى على الفتح فقط، وحركاته الأخرى لأسباب عارضة، وهذا يحتاج إلى فضل بيان، فإذا سلّمنا أن الفعل الماضي مبني في الأصل، فلماذا لم يُبنَ على حركة البناء الأصلية، وهي السكون<sup>(601)</sup>؟ فهو مبني على السكون ويُحرّك لمناسبة الحركة المتصلة معه، فالفتحة التي في آخر الفعل الماضي غير المسند هي علامة المفرد الغائب<sup>(602)</sup>. فإذا قررنا أن الفتحة في آخر الفعل الماضي هي علامة المفرد الغائب، ولذلك فهي ضمير<sup>(603)</sup> ليس من أصل الفعل، فإنّ الفعل مبني على السكون، ونستطيع بعد ذلك تفسير تحرّكه عند اتصاله ببعض الضمائر، فعندما يتصل بتاء التانيث فإن الفتحة تبقى علامة للمفرد الغائب (والتاء) للدلالة على

(599) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج1، ص197.

(600) انظر: نزال، نبال، (2004م). التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص162.

(601) انظر: ميهوب، الكتاب، ج1، ص16، والميرافي، شرح الكتاب، ج1، ص144.

(602) انظر: أبو موسى، (1995م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

(603) انظر: الشايب، فوزي، (1991م). الماضي المجزئ ومسألة البناء على انفتح. مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، مج3، ص113-146، وغير،

تغريد السيد، (1986م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج4، ع2،

ص59-82، وطلافة، أمجد، (1995م). إسناد الأفعال إلى الضمائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

المؤنث<sup>(604)</sup>، وإذا اتصل مع ألف الاثنين فإن الذي يحدث هو مطل حركة الفتح التي هي علامة المفرد لتتحول إلى علامة المثنى، وفي حال اتصاله بواو الجماعة فإن الحركة الظاهرة على آخره ليست الضمة، بل هي من تأثير الواو، إذ لا يمكن نطق السكون قبل الحركة الطويلة (الواو).

أما عند اتصاله بالضمائر التي تقع موقع الفاعل، فإن حركة الفتح تختفي، إذ لا يمكن أن تلحقه لاحقاً في الوقت نفسه، كأن تقول: (كُتِبْتُ)، لأن الفتحة علامة المفرد الغائب، والتاء علامة المتكلم وهما للفاعل، فتحذف اللاحقة الأولى؛ لأن المراد إسناد الفعل إلى المتكلم، وكذا مع باقي الضمائر التي تقع موقع الفاعل، أما الضمائر التي تقع موقع النصب فإن الحال يختلف معها، ففي حال (عرفك) مثلاً تبقى الفتحة؛ لأن الكاف علامة المخاطب المفعول به، وهذا الاختلاف في الوظيفة التركيبية يسمح باجتماع الفتحة والكاف، وكذلك مع باقي الضمائر التي تقع موقع المفعول به، وبناءً على ذلك فإن الفعل الماضي مبني على السكون في جميع أحواله، وحركة الفتح أو الضم عارضة فيه.

ويمكن على هذا الأساس تفسير الفعل الماضي المعتل الآخر عند اتصاله بالضمائر، فالفعل المنتهي بالألف المنقلبة عن الياء والواو تعود فيه الألف إلى أصلها، (فغزو) تصبح مع المفرد الغائب (غزا) ومع المتكلم (غزوتُ)، و(رمي) تصبح (رمى) و(رميتُ) وهكذا<sup>(605)</sup>.

(604) توصلت الدراسات المقارنة بالساميات إلى أن الصيغة الكاملة للفعل هي (كتب + هو)، فاجتزئ بالفتحة عن الضمير برمته، انظر: خالد إسماعيل،

فقه اللغات العاربة المقارن، ص206.

(605) انظر: ابن عصفور. (1987م). الممتع في التصريف. (تحقيق: فخر الدين قباوة). (ط1). بيروت: دار المعرفة، ص2، ص528.



أما إذا كان معتل الآخر بالياء مثل (بقيّ)، أو الواو مثل (سرو)، فإنه يصبح في حال المفرد الغائب (بقيّ)، وعند الإسناد للمتكلم (بقيتُ)، و(سروْتُ)، وهكذا<sup>(606)</sup>.

أما بعض الإعلالات التي تحدث في حرف العلة فإنه يمكن إرجاعها إلى قوانين صوتية، ففي حالة المفرد الغائب يمكن تفسيرها على النحو الآتي مثلاً:

دَعَوَ → (علامة المفرد الغائب) الفتحَة + دَعَوَ  
da' aw + a → da' awa

وهذه الصيغة ينتج فيها مقطع مزدوج صاعد (wa)، ولذلك تسقط شبه الحركة (w)، لتصبح الصيغة (da' aa). وعندما تتوالى حركتا الفتح يتم دمجهما ليتشكل منهما حركة طويلة فتصبح الصيغة (da' ā) (دعا)، وهذا التفسير للواوي ينطبق على اليائي مثل (رمى).

أما في المنتهي بالياء (بقيّ، ونسيّ) فإن الياء هنا تبقى للحفاظ على الكسر، إذ لو انقلبت الياء ألفاً، لاختفت الكسرة، ولهذا يفقد الفعل صيغته الصرفية، فللحفاظ على البنية الصرفية للفعل بقيت الياء، ولم تقلب ألفاً، وبذلك نستطيع القول إن الفعل الماضي مبني على السكون كما هو في الأصل، إذ الأصل البناء على السكون، وإن الحركات فيه عارضة<sup>(607)</sup>، لأسباب صرفية أو صوتية.

(606) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ج2، ص528.

(607) انظر: المعبري، الباب في عل البناء والإعراب، ج1، ص15.

## الفصل الثاني

### فعل الأمر



## فعل الأمر

مسألة بناء فعل الأمر خلافة بين البصريين والكوفيين<sup>(608)</sup>، فالبصريون يرون أنه مبني على السكون<sup>(609)</sup>، والكوفيون يرون أنه معرب مجزوم<sup>(610)</sup>، وعلل البصريون بناءه على السكون بما يأتي:

أولاً: إنه جاء على أصل البناء، والأفعال حكمها أن تكون ساكنة، وذلك لأنها لا تقع مواقع الأسماء التي تحتاج إلى الإعراب للفصل بين المعاني، وكذلك لا تقع مواقع الأفعال المشابهة للأسماء<sup>(611)</sup>.

ثانياً: إنه مبني حملاً على أسماء أفعال الأمر كنزالي، ولمضارعة بعض الأصوات كصه ومه، بُني على السكون مثلها<sup>(612)</sup>.

أما الكوفيون فإن حججهم تتلخص بما يأتي:

أولاً: أن الأصل في قَم (لتَقَم)، ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وطلباً للتخفيف، فبقي الفعل مجزوماً على إضمار الجزم باللام وإبقاء عملها<sup>(613)</sup>.

ثانياً: هو معرب حملاً على ضده، وهو النهي<sup>(614)</sup>.

---

(608) انظر: الأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف، ج 2، ص 524، وأسرار العربية، ص 317، والمكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 16،

ومسائل خلافة في النحو، ص 114، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 141.

(609) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 17، والمبرد، المقتضب، ج 2، ص 44، والزجاجي، الجمل في النحو، ص 264، والسيوطي، شرح الكتاب، ج 1،

ص 156، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 104، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 38.

(610) انظر: الأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف، ج 2، ص 524، وأسرار العربية، ص 317، والمكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ومسائل خلافة

في النحو، ص 114، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 38، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 141.

(611) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 17، والسيوطي، شرح الكتاب، ج 1، ص 73، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 104.

(612) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، ص 423، والأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف، ج 2، ص 524.

(613) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج 1، ص 491، وثلث. (1979م). مجالس ثلث. (تحقيق: عبد السلام هارون). (ط2). القاهرة: الهيئة المصرية

العامة للكتاب، مكتبة الجاهلي، ص 104.

ثالثاً: أنَّ فعل الأمر المعتل الآخر معرب، حملاً على المضارع المعتل الآخر، فكلاهما يحذف حرف العلة من آخره<sup>(615)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ هناك اختلافاً، بين الكوفيين والبصريين في أصالة الإعراب، وفي تقسيم الأفعال، فالبصريون يرون أنَّ الأفعال ثلاثة أقسام، ماضٍ ومضارع<sup>(616)</sup> وأمر<sup>(617)</sup>، والبناء أصيل فيها، في حين يرى الكوفيون أنها قسمان؛ ماضٍ ومضارع، والأمر مقتطع من المضارع ومعرب كأصله، وليس مستقلاً بذاته<sup>(618)</sup>، والإعراب أصيل فيها<sup>(619)</sup>، ويبقى الخلاف بينهم قائماً ولكل حجته، ولا نريد هنا أن نعيد سرد هذه الحجج، إذ هي مفصلة في مصادرها<sup>(620)</sup>.

والذين قالوا ببنائه، جعلوا علامات هذا البناء على النحو الآتي:

أولاً: يُبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة<sup>(621)</sup>، ويذكر السيوطي أن هذا البناء جاء استصحاباً<sup>(622)</sup>.

---

(614) انظر: الأتباري، الإحصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524، وأسرار العربية، ص317، والعكبري، التلخيص في غل البناء والإعراب، ومسائل خلافة

في النحو، ص114، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(615) المصادر السابقة.

(616) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص77؛ وابن جنبي، التلخيص في العربية، ص126؛ والأتباري، الإحصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص524؛

والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص141.

(617) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص12، والزجاجي، الجمل في النحو، ص7، وابن جنبي، التلخيص في العربية، ص108، وابن مالك، شرح شذور الذهب،

ص20.

(618) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص77، والجمل في النحو، ص260، والعكبري، التلخيص

في غل البناء والإعراب، ج2، ص13-14.

(619) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج2، ص151، والزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص77، والجمل في النحو، ص260، والعكبري، التلخيص

في غل البناء والإعراب، ج2، ص15.

(620) انظر: الأتباري، الإحصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص540.

(621) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص20، والزجاجي، الجمل في النحو، ص264.

(622) انظر: السيوطي، معجم الهوامع، ج1، ص197.

ثانياً: يبنى على السكون المقتر، إذا كان مضعفاً؛ لأن هذه الحركات عارضة<sup>(623)</sup>.

ثالثاً: ينوب عن السكون حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر<sup>(624)</sup>.

خامساً: يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد<sup>(625)</sup>.

ويبدو أن هذه السجلات يمكن الاستغناء عنها إذا عدنا إلى قاعدتنا الأساسية، التي وضعها علماء النحو، وهي أن الأصل في البناء السكون، والأمر كالماضي لا يحتاج إلى الإعراب والحركات لعدم حاجتهما لهما، فلا تدخلهما المعاني المختلفة باختلاف مواقعهما، فالماضي يدل على حدث وقع في الزمن الماضي وتم حدوثه، والأمر يدل على طلب مستقبلي، ولذلك فهما ثابتا الدلالة<sup>(626)</sup> وإن اختلفت أشكال استعمالهما، وهذا الثبات هو الذي أعطاهما القوة للمحافظة على حركتهما عند دخولهما في التراكيب، وما الحركات التي تظهر عليهما أحياناً إلا استجابة لمعطيات صوتية نطقية.

ففعل الأمر مبني على السكون كالماضي، ولا فرق بين (كتبوا، واكتبوا، أو كتبوا واكتبوا)، فلماذا يُبنى الأول على الضم أو الفتح المقتر على حد قول النحاة، ويبني الثاني على حذف النون، أليس في ذلك ازدواج في النظرة<sup>(627)</sup>؟، ولست أرى هذا الاختلاف إلا نتاج مقدمات مختلفة، جعلت الماضي مبنياً على الفتح، والأمر مأخوذاً من المضارع، ويبنى على ما يجزم به، ونميل إلى التخلص

---

(623) انظر: سيوريه، الكتاب، ج 1، ص 20.

(624) انظر: الزجاجة، الجمل في النحو، وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 36، والسيوطي، مع الهوامع، ج 1، ص 62.

(625) انظر: المصادر السابقة.

(626) انظر: عباس حمن، النحو الوافي، ج 1، ص 75.

(627) انظر: طلافعة، إسناد الأعمال إلى الضمائر، ص 76.

من هذه المقدمات، ونرى أن الماضي مبني على السكون والأمر كذلك، فالفعل الصحيح الآخر مبني على السكون ولا مشكلة في ذلك، أما المعتل الآخر، فإن سقوط شبه الحركة من بنيته أدى إلى الاعتقاد بأن سبب سقوط حرف العلة هو سبب تركيبه نحوي<sup>(628)</sup>، والصحيح أنه سبب صوتي، ونستطيع تمثيل ذلك بالكتابة الصوتية لمثل هذه الأفعال، فالفعل: اغز، كالاتي:

uǧzuw                      →                      Uǧzu  
 اغزو                      تسقط شبه الحركة

وينطبق هذا على الأفعال الأخرى المعتلة الآخر، فإن الحاصل عند بنائها للأمر ما هو إلا سقوط للمزدوجات الحركية المتشكلة نتيجة بنائه على السكون، ويمكن أن يفسر الأمر على أساس تقصير الحركة الطويلة في آخره لأسباب صوتية أيضاً، وهي أن النبر الحاصل على المقطع الأول منه دعا إلى انجذاب الحركة الطويلة نحوه لتصبح حركة قصيرة.

أما فعل الأمر المتصل بواو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فلا أرى أنه مبني على ما يجزم به مضارعه وهو حذف النون، لأن النهاية الصوتية للفعلين (كتبوا، واكتبوا) متشابهة، وبما أننا قررنا سابقاً أن الفعل الماضي مبني على السكون، وأن الحركة ناتجة عن اتصاله باللواحق الحركية، وأن فعل الأمر المتصل باللواحق الحركية هو أيضاً مبني على السكون، وأن تحركه ناتج عن حركة اللاحقة المسندة إليه فهو مع الواو يتحرك بالضمّة ومع الألف بالفتحة ومع الياء بالسكون.

(628) انظر: المرجع السابق، ص 78.



أما الفعل الأجوف فهو كما يراه القدماء مبني على السكون، وسقطت منه الحركة الطويلة بسبب التخلص من التقاء الساكنين، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فتحرك، فذهبت همزة الوصل لأنها إنما أتت بها لأجل الساكن فزالت بزواله<sup>(629)</sup>، ويمكنني القول هنا إن هذا الفعل مبني على السكون، ويكون بذلك منسجماً مع القاعدة التي ذكرناها، وإن ما حدث في بنيته من تغييرات ناتج عن أسباب صوتية، إذ تم تقصير الحركة الطويلة الناتجة عن حرف العلة بسبب انجذاب المقطع الأخير إلى المقطع الأول الذي قوي بسبب النبر، وسقطت ألف الوصل من بدايته لعدم الحاجة إليها، إذ إن وظيفة هذه الحركة التخلص من الابتداء بساكن، وبما أن الساكن الأول تلاه حركة فلم نعد بحاجة إلى الحركة الأولى.

وكذلك فإن حركة المعتل مع نون النسوة ما هي إلا حركة عارضة فرضتها طبيعة القواعد الصوتية التي تحكمها، فمثلاً الفعل (أخْشَيْنَ) تُمثله بالكتابة الصوتية على النحو الآتي:

ihšay + na → Ihšayna  
 أخْشَيْنَ نون النسوة

والفعل (ارمين) → irmiy + na → ir miyna  
 ارمي نون النسوة

وأما الفتحة التي تظهر مع فعل الأمر المتصل بنون التوكيد فهي حركة عارضة، إذ الأصل أن يكون مبنياً على السكون، ثم عندما اتصلت به نون

(629) انظر: ابن عصفور، المعتج، ج2، ص449.

التوكيد، وهي ساكنة لأن الخفيفة منها ساكنة والثقيلة تتكون من ساكنة ومتحركة، وهذا يؤدي إلى التقاء الساكنين، سكون آخر الفعل والنون مثل (اكتب + ن) أو ((ن))، وللتخلص من التقاء الساكنين يؤتى بالفتحة لأنها تختلف عن الكسرة التي تدل على الفعل المسند إلى ياء المخاطبة، والضمة التي تدل على المسند إلى واو الجماعة، والفتحة هنا وظيفتان، وظيفة صوتية، ووظيفة دلالية.

نخلص مما سبق أن فعل الأمر مبني على السكون في جميع أحواله، وأن الحركات التي تظهر على آخره أحياناً تأتي لأسباب صوتية أو دلالية، تفرضها طبيعة القوانين الصوتية التي تحكم اللغة، وهذه الحركات ليست علامات بناء.

الفصل الثالث

الفعل المضارع



## الفعل المضارع

يرى النحاة أن الفعل المضارع مُعَرَّبٌ على خلاف الأصل في الأفعال، لمشابهته الأسماء، ووقوعه موقعها<sup>(630)</sup>، ويبنى هذا الفعل في حالتين: عندما تتصل به نون النسوة، أو نون التوكيد اتصالاً مباشراً<sup>(631)</sup>، وتعليل بنائه على السكون مع نون النسوة فيه مجموعة من الآراء، نوجزها فيما يأتي:

أولاً: جاء بناؤه على السكون لمنع توالي أربع حركات في كلمة واحدة؛ لأنّ نون النسوة مع الفعل كالكلمة الواحدة<sup>(632)</sup>.

ثانياً: بني لأنه عارض شَبَه الاسم، بما هو من خصائص الأفعال، فعاد إلى أصله من البناء<sup>(633)</sup>.

ثالثاً: البناء على السكون أصل في الأفعال، والضمير يردُّ الشيء إلى أصله<sup>(634)</sup>.

أما بناؤه على الفتح مع نوني التوكيد، فقد اشترطوا أن يتصل بها مباشرة على رأي أغلب النحاة<sup>(635)</sup>، وهناك من جعله مبنياً على الفتح لاتصاله بنوني التوكيد مطلقاً، سواء باشرته النون أم لم تباشره<sup>(636)</sup>.

---

(630) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 14، وابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 151، والموجز في النحو، ص 758، والزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 77، وابن الأثيري، أسرار العربية، ج 24، والإتصاف في مسائل الخلاف، ج 2، ص 549، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 7.

(631) انظر: المطرزي، المصباح في علم النحو، ص 58، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 7؟، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1، ص 36.

(632) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 20، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2، ص 28.

(633) انظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 38، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 33.

(634) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج 1، ص 222.

(635) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو، ج 2، ص 208، وابن جني، الخصائص، ج 3، ص 81، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 38.

والمطرزي، المصباح في علم النحو، ص 58، والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج 2، ص 14، والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1،

ص 33.

واختلف النحاة في هذه الفتحة، التي تأتي قبل نون التوكيد، ولهم فيها مجموعة من الآراء نوردتها فيما يأتي:

أولاً: أنها فتحة بناء<sup>(637)</sup>، وعلة البناء التركيب؛ أي أن الفعل رُكب مع نون التوكيد فأصبح كلمة واحدة<sup>(638)</sup>.

ثانياً: أن الفتحة جاءت للتخلص من التقاء الساكنين، وليست للبناء<sup>(639)</sup>، وأنها لو كانت كسرة، لالتبس المذكر بالمؤنث، ولو كانت ضمة لالتبس الجمع بالواحد<sup>(640)</sup>.

ومع أن النحاة متفقون على بناء المضارع في الحالتين السابقتين إلا أن هناك من رأى أنه مبني في حالات أخرى، وهذه الحالات يمكننا إيجازها بما يأتي:

أولاً: الفعل المضارع المجزوم مبني لعدم وقوعه موقع الأسماء<sup>(641)</sup>، وقد ردّ الزجاجي هذا الرأي من وجوه عديدة<sup>(642)</sup>.

ثانياً: فعل الشرط وجوابه مبنيان لعدم وقوعهما موقع الأسماء<sup>(643)</sup>.

---

(636) انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 33.

(637) انظر: ابن السراج، الموجز في النحو، ص 78، وابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص 38، والمكبري، اللباب في غل البناء والإعراب، ج 2، ص 28.

(638) انظر: المبرد، المقطضب، ج 3، ص 19.

(639) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 520.

(640) انظر: السابقي، ج 3، ص 519.

(641) هذا رأي المازني نقله الزجاجي، انظر: الإيضاح في غل النحو، ص 93.

(642) انظر: الزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص 93-94، والمكبري، اللباب في غل البناء والإعراب، ج 2، ص 50.

(643) انظر: الزجاجي، الإيضاح في غل النحو، ص 94.

ثالثاً: المضارع المبدوء بحرف التنفيس يبنى على الضم، لأنه صار مع حرف التنفيس مستقبلاً فأشبهه الأمر<sup>(644)</sup>.

والفعل المضارع مُعرب دائماً حتى مع اتصاله بالنون، وإنَّ سكونه مع نون النسوة أو فتحه مع نون التوكيد ما هما إلا حالات عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، وذلك للتفريق بين الفاعل في كل منهما، فالفتحة للمفرد الغائب، ولو رفع لتشابه مع المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كانت كسرة لالتبس مع المؤنث<sup>(645)</sup>، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

وتتأول مسألة إعراب الفعل المضارع القدامى والمحدثون، فرأى الأولون أن الإعراب دخل الفعل وهو غير أصيل فيه<sup>(646)</sup>، لأنه لا يدل على معنى الفاعلية والمفعولية، بل هو لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم<sup>(647)</sup>، وهذا الحكم غير دقيق بالنظر إلى أن الحركات الإعرابية كما يرى علم اللغة الحديث ما هي إلا وحدات صوتية تضاف إلى غيرها من الكلمات الدالة على معنى من المعاني، وهو ما يدعى الأبواب النحوية أو الفصائل النحوية<sup>(648)</sup>.

ولذلك فكل حركة إعرابية تتصل بمعنى وظيفي خاص<sup>(649)</sup>، والشرط الوحيد أن يكون هناك ارتباط تام بين اختلاف الحركات واختلاف الأبواب النحوية التي ترمي إليها<sup>(650)</sup>.

---

(644) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج 1، ص 56.

(645) انظر: سيوييه، الكتاب، ج 3، ص 519.

(646) انظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 244.

(647) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 11.

(648) انظر: الأنطاكي، الوجيز في فقه الفقه، بيروت، مكتبة الشرق، ط 3، ص 292.

(649) انظر: عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قرآنه وجهاته، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994م، ص 65.



وإذا عرفنا ذلك تبين لنا أن وظيفة الحركات الإعرابية ليست التفريق بين الفاعلية والمفعولية فقط، وأنها مهمة في الأفعال وليست ذات أهمية فيها، فقد أدرك المحدثون أن لهذه الحركات دلالات أخرى في الفعل، فالمخزومي يرى أن رفع المضارع ليس لأنه يقع موقع الاسم كما يرى سيبويه، ولا لتجرده من الناصب والجازم كما يرى الفراء، وليس نصبه بتأثير أدوات النصب، وليس جزمه بسبب حروف الجزم الداخلة عليه، وإنما كانت هذه الحركات من أجل التمييز بين زمن الفعل المضارع وتخصيصه، واستدل على ذلك بارتباط هذه الأدوات الداخلة على (الفعل) بالزمن والحركة، ف(لم) تدل على الماضي، ولحوق السكون بالفعل الداخلة عليه، و(لن) تدل على المستقبل ولحوق الفتحة آخر الفعل الداخلة عليه (651).

وفي هذه الإطار، يرى محمد الكسار أن الفتحة في الماضي - وهو معرب عنده - تدل على فعالية حدث، ولم يعد لها وجود في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى، وهذه الحركة لا تزول عن الماضي الصحيح إلا لسبب طارئ (652).

ويرى محمد الكسار في تفسيره لإعراب الفعل المضارع أن السكون رمز لانعدام الفعالية، وقطع الاستمرار في الحدث، والرفع دلالة على فعالية حية واقعة في الحال، أو هي أكيدة الوقوع في المستقبل، وهي لا تزول عنه إلا لأسباب طارئة تقطع هذا الاستمرار، كما في حالات الجزم المختلفة، ويجعل حصوله في المستقبل غير أكيد كما في حالات النواصب، وجزم المضارع بعد (لام) الأمر

---

(650) انظر: تمام حستان، (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة، ص 54.

(651) انظر: مهدي المخزومي، (1964م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية، ص 134.

(652) انظر: الكسار، محمد. (1976م). المفتاح لتعريب النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرب، ص 194 وما بعدها.

و(لا) الناهية، هو تحوُّل عن الاستمرار إلى الطلب وسلب لدلالته على الاستمرار، وبعد أدوات الشرط يجزم الفعل لكونه يتضمَّن معنى الطلب، والنصب دلالة على ضعف الفعالية والشك في حصوله واستمراره مستقبلاً<sup>(653)</sup>.

ويرى عبد الجبار توأمة أن الحركات دخلت الفعل المضارع للدلالة على الزمن، فالرفع فيه عند تجرده من القرائن المخلصة للاستقبال والمضي علامة على الحال غالباً، والنصب دلالة على المستقبل، والجزم في أسلوب الشرط والإنشاء يدل على المستقبل، وفي أسلوب الخبر يدل على الماضي<sup>(654)</sup>، مع أنَّ فكرة ارتباط الزمن بالفعل في اللغة العربية، وفي اللغات السامية عموماً فكرة ضعيفة، إذ إنَّ معظم هذه اللغات اتخذ صيغاً قليلة ليعبر بها عن الأزمنة المختلفة، وصور التعبير تلك بعيدة عن التحديد المنطقي، ولذلك فإنَّ الرِّبط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق الصلة في اللغة العربية وفي اللغات السامية<sup>(655)</sup>، ولا نستطيع أن نبني عليه حكماً، يمكن أن يساعد في الرِّبط بين الحركات وفكرة الزمن، فالحال والاستقبال تستخدم لهما صيغة واحدة، هي صيغة المضارع، وكان يلزم أن يكون هناك صيغتان مختلفتان تعبّران عن اختلاف الزمن، وهذا لم يحصل، على اختلاف بين علماء النحو في تحديد صيغة المضارع، أهي للحال أم للاستقبال<sup>(656)</sup>.

وفي هذا المجال أ طرح فكرة إعراب المضارع ليس لمشابهته الاسم، كما رأى النحاة القدامى، ولا بسبب الزمن والفعالية كما يرى بعض المحدثين، وأرى أن

---

(653) انظر: السابق، ص196.

(654) انظر: عبد الجبار توأمة، زمن الفعل في اللغة العربية قرآنه وجهاته، ص66.

(655) انظر: السامرائي، إبراهيم. (1966م). من أسرار اللغة. (ط3). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص154.

(656) انظر: القوشجي، علاء الدين. (2001م). عقود الزواهر في الصرف. (تحقيق: أحمد عفيفي). (ط1). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية،

الإعراب دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل يحمل بداخله إمكانية وقوع الحدث، وهذا الحدث إما أن يتحقق وجوده، أو لا يتحقق، أو أن تبقى إمكانية تحققه كامنة فيه، متروكة للزمن المستقبل، ولكل حالة من هذه الحالات حركة، فالمتحقق يأخذ حركة الضمة، أي الرفع. والتحقق له حالات إما أن يكون متحققاً بالعادة كالظواهر الطبيعية، وما في حكم العادة من الأحداث اليومية، فعندما نقول "تطلع الشمس من المشرق" فإننا نتحدث عن ظاهرة طبيعية متحققة مشاهدة، وكذلك في جملة "يذهب الطلاب إلى المدرسة في الصباح" تحقق أصبح في حكم العادة؛ أو أن يكون تحقق الفعل غير مبني على فعل آخر لا بشرط الزمن أو الحدث أو المصاحبة، بل هو فعل مستقل بذاته من جهة الحدث، ففي قوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهْ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَتَمَائِيلٍ وَجَفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾<sup>(657)</sup>، فعملهم غير مرتبط بفعل آخر يعتمد عليه أو يسنده أو يصاحبه بل أصبح من قبيل العادة المؤكدة، فالمرفوع ليس لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة، بل هو بسبب النظرة إلى إمكانية حدوثه وتحقيقه.

أما المنصوب، وهو الذي يأخذ حركة الفتحة، فإن نصبه ليس بفعل الأدوات الداخلة عليه بل لأن هذه الأدوات جعلت تحققه مستحيلاً أو مشروطاً بفعل آخر، وأدوات النصب عند النحاة هي<sup>(658)</sup>:

أن: حرف مصدري ونصب واستقبال.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال.

إن: حرف جواب ونصب واستقبال.

(657) سورة سبا، آية 13.

(658) لمزيد من التفصيل عن هذه الأدوات وعملها وشروطها، انظر: الغلايني، مصطفى. (2005م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث،

ص 304 وما بعدها.

كي: حرف مصدري ونصب واستقبال.

وهذه الحروف تنصب بنفسها، وأما التي تنصب بإضمار (أن)، جوازاً،

فهي:

- لام التعليل ولام العاقبة، والواو، والفاء، وثم، وأو العاطفة. والتي

تنصب بإضمار (أن) وجوباً، هي:

لام الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، وحتى، وأو.

ويمكننا تقسيم هذه الحروف إلى الأقسام الآتية بحسب معناها عند

دخولها على المضارع من جهة التحقق وعدمه، كالاتي:

أولاً: (لَنْ) تستخدم لاستحالة التحقق أو ما في حكمه، قال تعالى: ﴿إِذْ قَامُوا

فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذًا

شَطَطًا﴾<sup>(659)</sup>.

ثانياً: (أَنْ) تستخدم للتحقق المشروط بالزمن المستقبل، والنواصب تخلص الفعل

للاستقبال<sup>(660)</sup>، قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(661)</sup>، وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ

اللَّهُ أَنْ يَخَفَّفَ عَنْكُمْ﴾<sup>(662)</sup>، ومن شروط (أَنْ) أن لا تقع بعد فعل بمعنى اليقين

والعلم، فإن وقعت بعد فعل يدل على اليقين فهي مخففة من الثقيلة<sup>(663)</sup>، كما في

قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرُونَ إِلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾<sup>(664)</sup>، وإن وقعت بعد فعل يدل

---

(659) سورة الكهف، آية 14

(660) انظر: السيرافي، شرح الكتاب، ج 1، ص 79.

(661) سورة البقرة، آية 184.

(662) سورة النساء، آية 28.

(663) انظر: الفلايني، جامع الدروس العربية، ص 305.

(664) سورة طه، آية 89.

على ظن أو شبهه جاز أن تكون ناصبة أو مخففة من الثقيلة<sup>(665)</sup>، وقرئت الآية: **﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾**<sup>(666)</sup>، بنصب (تكون) ورفع<sup>(667)</sup>، وهذا يشير إلى ما ذهبنا إليه من أن تحقق الفعل بعدها مشروط بالزمن، فإذا سبقها فعل يدل على اليقين والعلم الجازم فإنَّ تحققها ينتقل من مرحلة الشرط الزمني إلى الحصول الأكيد، ولذلك لا يُنصب، ومن أمثلة ذلك قراءة ابن محيصن<sup>(668)</sup>، لقوله تعالى: **﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾**<sup>(669)</sup>.

ثالثاً: (كي) و(إن) و(حتى) و(فاء السببية) و(لام التعليل) تستخدم للتحقق المشروط بفعل آخر، فعندما نقول: جئت كي أتعلم، فإن فعل التعلم مشروط بفعل آخر، وهو المجيء، أما (إن)، فإن شرط النصب بها أن تكون جزاءً لفعل سابق يعتمد ما بعده في تحققه على ما قبله، وهذا من الشروط التي يجب توافرها لتصبح (إن) حرفاً للنصب، فاشتراط النحاة أن تكون في صدر جملتها، وأن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال، وليس بينها وبينه فاصل<sup>(670)</sup>، فعندما يقول لك أحدهم: سأزورك تقول: إذن أنتظرُك، فتتصب الفعل لأنه مشروط بتحقيق فعل آخر، أما في قوله تعالى: **﴿وَأِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾**<sup>(671)</sup>، فقرأ السبعة برفع (يلبثون)، وقرأ أبي

(665) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص286-287.

(666) سورة المائدة، آية 71.

(667) انظر: الدماطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص255-256.

(668) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287، والزمخشري، (1998م). الكشف. تحقيق: أحمد عادل عبد الموجود وعلي

محمد معوض. (ط1). الرياض: مكتبة العبيكان، ج1، ص455.

(669) سورة البقرة، آية 233.

(670) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص287.

(671) سورة الإسراء، آية 76.



بالنصب<sup>(672)</sup>، فالرفع على أنّ الفعل (يلبثون) ليس جزءاً لفعل سابق، والنصب على أنه جزء له.

أما (حتى) فإنها تنصب الفعل بعدها إذا كان مشروطاً بما قبلها، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾<sup>(673)</sup>، نصب الفعل بعدها؛ لأنه مشروط بما قبلها، أما قوله تعالى: ﴿وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ﴾<sup>(674)</sup>، فقرأ الفعل (يقول) بالرفع والنصب<sup>(675)</sup>، فالنصب على اعتبار أن القول مرتبط بفعله السابق (زلزلوا)، والرفع على اعتبار أن القول لا علاقة له بما قبله، فالفعل (زلزلوا) ليس شرطاً في القول.

و(فاء السببية) تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها، قال تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾<sup>(676)</sup>، فحلول الغضب مشروط بالطغيان، أما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُوْنِنُ لَهُمْ فَيَعْتَنِرُونَ﴾<sup>(677)</sup>، فالاعتذار ليس مشروطاً بالإذن، ولذلك رفع المضارع بعدها.

و(لام) التعليل و(لام) العاقبة في حكم كي، ومن اسمها نستدل على شرط تعلقهما بما قبلهما للتحقق، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

---

(672) انظر: الزمخشري، الكشاف، ج3، ص541.

(673) سورة طه، آية 91.

(674) سورة البقرة، آية 214، وانظر في تفسيرها: الفراء، معاني القرآن، ج1، ص132-133.

(675) قرأ نافع بالرفع لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار، والياقون بالنصب. انظر: العمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص202.

(676) سورة طه، آية 81.

(677) سورة المرسلات، آية 36.

للناس<sup>(678)</sup>، فإنزال الذكر لأجل البيان، وقال تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾<sup>(679)</sup>، فعاقبة الالتقاط أنه كان عدواً وحزناً.

رابعاً: (الواو)، و(ثم)، و(أو) تنصب الفعل بشرط المصاحبة، أي التحقق المشروط بمصاحبة فعل آخر.

ف(الواو) وتسمى واو المعية تعني حصول ما قبلها مع ما بعدها؛ أي ملازماً له، كما قال الشاعر:

لا تنة عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(680)</sup>

فالمعنى يفيد حصول النهي وإتيان الفعل في وقت واحد.

أما (أو) فإنها تنصب الفعل بعدها بشرط مصاحبة فعل آخر، قال الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر<sup>(681)</sup>

فالمعنى ليس التخيير بين استسهال الصعب وإدراك المنى، بل هو الملازمة؛ أي أن إدراك المنى مشروط باستسهال الصعب.

و(ثم) تنصب بالمصاحبة أيضاً، قال الشاعر:

إني وقتلي سليكاً ثم أعقله كالثور يُضرب لما عافت البقر<sup>(682)</sup>

---

(678) سورة النحل، آية 44.

(679) سورة القصص، آية 8.

(680) الصبيان، حاشية الصبيان على شرح الأشموني، ج 3، ص 307.

(681) السليق، ج 3، ص 295.



نتبين مما سبق أن نصب الفعل المضارع ليس بسبب أدوات النصب كما يرى النحاة، بل النصب جاء بشرط معنوي للفعل ذاته، ووظيفة هذه الأدوات إخراج الفعل من التحقق الطبيعي إلى التحقق المشروط بالزمن، أو بتحقق فعل آخر أو بمصاحبته، وهذا يجعلنا نتخلص من شروط عمل هذه الأدوات، عندما قالوا إن بعضها ينصب بأن مضمرة، لأنهم افترضوا أن أدوات مثل (حتى، والفاء، والواو، واللام) لا تنصب بنفسها، بل تنصب بأن مضمرة، وهذه الأدوات تصرف الفعل إلى التحقق المشروط أو المصاحب، فيأخذ حركة الفتح.

أما المجزوم فهو ما دل على إمكانية كامنة يحتمل تحقيقها في المستقبل، فالتحقق مبني على شرط مستقبلي، فأدوات الجزم تصرف الفعل إلى الإمكانية الكامنة، وليست هي التي تجزمه، وإذا تتبعنا مواضع جزم المضارع وجدناها - كما رآها النحاة - كالآتي:

يُجزم المضارع إذا وقع بعد أدوات الجزم التي تجزم فعلاً واحداً وهي لم، ولما، ولا الناهية، ولام الأمر. ويجزم إذا وقع بعد أدوات الشرط التي تجزم فعلين، كما يجزم إذا وقع جواباً للطلب<sup>(683)</sup>.

فالمجزوم بعد حروف الجزم، إما أن يكون كمن الحدث فيه منفياً مستمراً، أو مطلوباً فعله، وفي كلتا الحالتين، فإن تحققه مشروط بالزمن المستقبل، ولا نستطيع القطع بحدوثه، فهو كما أسميناه التحقق الكامن، فعندما نقول: لم يأت محمد، فإن هذا الفعل متوقع حدوثه في المستقبل، مع أنه في بعض الأحيان يكون الحدث فيه مستحيلاً، وذلك ليس بسبب داخلي يؤديه معناه، بل لسبب خارجي تفرضه طبيعة السياق، ففي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ

(682) السابق، ج 3، ص 460.

(683) انظر: الفلايني، جامع الدروس العربية، ص 316 وما بعدها.

يولّد»<sup>(684)</sup>، استحالة التحقق، مع أنّ المعنى الداخلي للفعل يؤدي توقع الحدث،  
إلا أن ذلك غير ممكن لأن سياق الكلام هنا عن الخالق - سبحانه وتعالى -  
<sup>(685)</sup>، ومعلوم بالشرع أن هذا الفعل لا يصدر عنه.

أما المسبوق بـ(لَمَّا)، فإنّ حصوله متوقع في المستقبل وإمكانية تحققه  
كامنة فيه.

ولا أرى كما يرى النحاة أن دخول لَمَّا على الفعل تقلب معناه من  
المضارع إلى الماضي، وذلك من أجل تفسير الآيات القرآنية كما في قوله  
تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾<sup>(686)</sup>،  
فيرون المعنى هنا أن الله قد علم، ولا يجوز أن يكون المعنى حدوث الفعل في  
المستقبل، وهذا الرأي تفرضه طبيعة السياق القرآني، إذ إن الحديث هنا عن  
الخالق سبحانه، ولا يجوز أن يكون علمه غير متحقق أو متوقع تحققه في  
المستقبل، وأنّ علمه سبحانه متحقق في الأزل لأنه الخالق العليم، ولكن الخطاب  
في الآية موجه للإنسان، وفيه حث يتضمن الحديث عن القادم، فعلم الله الموجه  
للإنسان لم يتحقق بعد؛ لأن آثاره المشاهدة للإنسان لم تحصل، وهذا يعطي

---

(684) سورة الإخلاص، آية 3.

(685) ورد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن (لم) تفرد جواز لقطع نفى منفيها عن الحال، وفي تعليق الصبان على هذا القول يرى أن في قوله

تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ جواز ثابت في الجملة، وإلا فقد يكون نفياً واجب الاتصال بالحال كما في لم يزل. انظر: الصبان، حاشية الصبان على

شرح الأشموني، ج 4، ص 10.

(686) سورة آل عمران، آية 142.

الأمل في المثابرة لأجل الوصول إليه، ولو كان المعنى الماضي، لانقطع أمل الإنسان، وأصبح ملزماً بما هو موجود في العلم الأزلي، ولكن الباب مفتوح للوصول إلى الجنة عن طريق تحقق العلم بالجهد المتوقع حدوثه من الإنسان. وفي تعليقه على قوله تعالى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٌ﴾<sup>(687)</sup>، يقول الأشموني: "إنهم لم يذوقوه إلى الآن، وإن نوقهم له متوقع"<sup>(688)</sup>.

أما المجزوم بالطلب، فهو إما نهي أو أمر، والنهي مطلوب تحقيقه، وليس أكيداً، وكذلك الأمر، ففي قوله تعالى: ﴿لَيَنْفَقَ نَوْ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾<sup>(689)</sup>، أمر بالإنفاق ولكن التحقق كامن يمكن حدوثه أو لا يمكن، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾<sup>(690)</sup>، فهي نهي عن البخل، ولكن تحقيقه مرتبط بالزمن القادم، أي التحقق كامن فيه.

أما المجزوم بالشرط فإن كلا الفعلين مرتبط بتحقيقه بالآخر في المستقبل، أي أن إمكانية التحقق كامنة فيهما يمكن تحقيقهما أو لا يمكن، ويرتبط حصول الثاني بحصول الأول، أي أن جواب الشرط يرتبط حصوله بفعل الشرط، ومن

---

(687) سورة ص، آية 8.

(688) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 4، ص 7.

(689) سورة الطلاق، آية 7.

(690) سورة الإسراء، آية 29.

الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله﴾<sup>(691)</sup>، وقوله تعالى: ﴿وما تفتوا من خير يعلمه الله﴾<sup>(692)</sup>، ففي الآيتين ارتباط للفعلين، أحدهما مشروط بالآخر، وإمكانية التحقق كامنة فيهما، والحدث مشروط بالزمن المستقبلي.

وللتأكيد على ذلك نورد مجموعة من الملحوظات:

(إذا) أداة شرط غير جازمة وقد تجزم، ويرى الغلاييني أن (إذا) تدخل على ما هو محقق الحصول، و(إن) تدخل على ما يشك في حصوله<sup>(693)</sup>، ولذلك فإنّ المتحقق حصوله لا يجزم، والمشكوك فيه مجزوم، وهذا يدعم رأينا من أن الجزم هو التحقق الكامن الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، ولكن العبرة عندنا ليست في الأداة بل في المعنى المراد<sup>(694)</sup>، فإذا أردنا أن نستعمل (إذا) لتدل على حدوث مستقبلي ممكن جزمنا بها، ومن ذلك قول الشاعر:

ترفع لي خندف والله يرفع لي  
ناراً إذا خمدت نارهم تقد<sup>(695)</sup>

---

(691) سورة البقرة، آية 284.

(692) سورة البقرة، آية 197.

(693) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 322.

(694) أورد الأشموني في شرحه أن (إذا) شاع الجزم بها في الشعر حملاً على (متى)، وهو نادر في النثر، وجعل منه قوله - عليه السلام -: "إذا أخذتما

مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين". انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 4، ص 19-20.

(695) البيت للفرزدق، انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 62. وللمزيد من الأمثلة على الجزم بـ(إذا). انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 7، ص 46-47.

وما ينطبق على (إذا) ينطبق على أدوات الشرط غير الجازمة الأخرى

ف(لو) مثلاً أداة غير جازمة، ولكنها تجزم إن كان في فعلها وجوابها ما يدل على

كمون التحقق، ومن ذلك قول الشاعر:

تأمت فؤادك لو يحزنك ما صنعت  
إحدى نساء بني ذهل بن شيبان<sup>(696)</sup>

ويمكن لأدوات الشرط الجازمة أن لا تجزم إن كان فعلها مؤكد التحقق،

وقد أورد النحاة تعليقات كثيرة لمثل هذه الحالة<sup>(697)</sup>. وعندي أن السبب معنوي،

وهو أننا إذا أردنا الفعل متحققاً على وجه العادة والطبيعة رفعناه، وإن أردنا كمون

التحقق جزمناه، فعندما ننظر في الأمثلة التي وردت لتدل على الرفع بعد أدوات

الشرط الجازمة يتضح لنا ذلك، قال الشاعر:

يا أقرع بن حابس يا أقرع  
إنك إن يصرع أخوك تصرع<sup>(698)</sup>

والمعنى أن قتله متحقق على وجه التأكد، وغير مقترن أو مشروط بقتل

أخيه. ولذلك رفع الجواب، ليقول له إنك مقتول سواء أقتل أخوك أو لم يُقتل،

---

(696) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص21.

(697) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج4، ص5-9.

(698) الرجز لجبريل بن عبد الله البجلي. انظر: ميبويه، الكتاب، ج3، ص67.

ومثل ذلك قوله تعالى: «أينما تكونوا يدرككم الموت»<sup>(699)</sup> على قراءه من رفع  
الجواب<sup>(700)</sup>، والمعنى أنّ الموت سيدرككم من غير اقتران بشرط، ويمكننا بعد  
ذلك أن نقول: ليس هناك أدوات شرط جازمة وأخرى غير جازمة، بل هي أدوات  
تؤدي معنى الشرط أي أدوات ربط تربط فعلين برباط الشرط، والجزم وغيره  
يكونان لمعنى الفعل، فإن أردناه متحققاً على وجه الطبيعة والعادة والتأكيد  
رفعناه، وإن أردنا كمون التحقق المعتمد على المستقبل فيه جزمناه، فالجزم  
معنوي، وليس لفظياً.

وأما الطلب فإنه يجزم الفعل المضارع للسبب ذاته وهو التحقق المشروط  
بفعل آخر، والتحقق الكامن فيه، قال تعالى: «وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة  
نغفر لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين»<sup>(701)</sup>. فالمغفرة متوقفة على فعل قبلها هو  
المسجود والقول، أما إذا كان الجواب لا يقصد بيان أن الفعل مسبب عما قبله  
وجب رفعه<sup>(702)</sup>، فمثل الجزم قوله تعالى: «نرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم  
الآمل»<sup>(703)</sup>، ومثل الرفع قوله تعالى: «نرهم في خوضهم يلعبون»<sup>(704)</sup>، وقوله

---

(699) سورة النساء، آية 78.

(700) قراءة طلحة بن سليمان. انظر: ابن جني، (1386هـ). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي التجدي ناصف وعبد

الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي). الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث، ج 1، ص 195.

(701) سورة البقرة، آية 58.

(702) انظر: سيوريه، الكتاب، ج 3، ص 98-99.

(703) سورة الحجر، آية 3.



تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُم طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرْكاً وَلَا تَخْشَى﴾<sup>(705)</sup>،  
ويعلل سيبويه الرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير  
خائف<sup>(706)</sup>، وواضح في هذا الكلام التأويل والتعليل البعيدان، ولو تدبرنا سياق  
الآيات لوجدنا أن جواب الطلب في الآية الأولى ﴿نَرَهُمْ يَأْكُلُوا﴾ مرتبط بالأمر  
قبله، فالمخاطب النبي (ﷺ) وتركه إياهم مرتبط بما بعده (يَأْكُلُوا) أي أن ترك  
إياهم لا يترتب عليه أكلهم بالضرورة، فإمكانية التحقق في هذا الجواب كامنة،  
يمكن أن تحدث ويمكن أن لا تحدث، أما في الآية الأخرى "نَرَهُمْ في خوضهم  
يلعبون"، فليس هناك ارتباط بين الأمر والجواب. فاللعب حاصل منهم متحقق  
بطبيعتهم، وليس مرتبطاً بالفعل (نَرَهُمْ)، ثم هناك فرق آخر بين الآيتين، ففي  
الآية الأولى ليس المقصود الطلب من الرسول (ﷺ) تركهم، وإنما المقصود بيان  
صفة من صفاتهم؛ لأن نهاية الآية فيها عقاب لهم ﴿فَسَوْفَ يَعْظُمُونَ﴾<sup>(707)</sup>. أما  
الآية الثانية فإن المقصود الطلب من الرسول (ﷺ) تركهم؛ لأن سياق الآية

(704) سورة الأنعام، آية 91.

(705) سورة طه، آية 77.

(706) انظر: سيبويه، الكتاب، ج 3، ص 98.

(707) سورة الحجر، آية 3.



المحاجة والمجادلة، ولذلك يطلب منه أن لا يتعب نفسه في جدالهم، فيقول بعد حوار طويل ﴿قل الله ثم نرهم في خوضهم يلعبون﴾<sup>(708)</sup>.

وهكذا نتبين أن الإعراب ليس شرطاً لفظياً متوقفاً على التركيب، بل هو شرط معنوي يدخل في صميم الفعل، أي هو معنى داخلي يمتزج مع الفعل ووجوده.

وبعد ذلك نقول إن الفعل المضارع مُعرب بسبب التحقق وعدمه، وما يراه النحاة مبنياً هو معرب التزم حركة واحدة لأسباب خارجية، فالمتصل مع نون التوكيد التزم حركة الفتح حسب قانون المخالفة، أي المخالفة مع الضمة التي تلبسه بالجمع ومع الكسرة التي تلبسه بالمؤنث، ولم يأت ساكناً بسبب قانون منع التقاء الساكنين.

وأما عند اتصاله مع نون النسوة فإنه يسكن حسب قانون المقايسة، أي قياساً له بالماضي المتصل مع ضمائر الفاعل، فالماضي سكن مع نون النسوة، لأنها ضمير الفاعل، وقياساً عليه سكن المضارع مع نون النسوة لأنها ضمير الفاعل.

---

(708) سورة الأنعام، 91.

## الخاتمة:

- البناء اللازم يقسم إلى قسمين: بناء كلي، وبناء جزئي، والكلي هو لزوم حركة واحدة أو سكون، والجزئي لزوم حركتين، وبذلك تدخل الكلمات التي تأخذ حالتين ضمن دائرة المبني، مثل: المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف.

- الضمائر المنفصلة والمتصلة هي صيغ مرتجلة، ولا نستطيع تجزئتها، وهي مبنية إما على السكون أو على حركة، واختلاف صيغها للتفريق بين العدد والجنس والشخص، أي للمخاطب، أو الغائب، أو المتكلم.

- الحركات في الضمائر ليست دائماً علامات بناء، بل هي أحياناً للتمييز بين المذكر والمؤنث كما في تاء المخاطب (تَ)، وتاء المخاطبة (تِ)، وكاف المخاطب (كَ) وكاف المخاطبة (كِ)، فهذه الحركات أدت وظيفتين، الأولى تحريك من أجل تشكيل المقاطع التي يمكن النطق بها حسب قوانين اللغة العربية في تشكيل المقاطع وقبولها، والثانية للتمييز بين المذكر والمؤنث، أو المخاطب والمتكلم على النحو الآتي:

• الضمير (التاء) حرّك ليتشكّل مقطع يمكن النطق به، واختلفت هذه الحركة لبيان الشخص:

ت: للمخاطب.

ب: للمخاطبة.

ت: للمتكلم.

- اختلاف الصيغ في اسم الإشارة ليس لبيان القريب والبعيد، بل هو للتمييز بين المخاطب والمتكلم كما في الضمائر، والحركة تدل على العدد والجنس. فالفرق بين (هذا) و(ذاك) ليس فرقاً في الرتبة المكانية؛ أي القريب والبعيد، بل هو فرق بين الحاضر والمخاطب، فالأول إشارة من غير خطاب، والثاني إشارة مع خطاب. ولذلك جاءت الحركات مختلفة بحسب النوع.

- إن دخول هاء التنبيه على اسم الإشارة كان في البداية لوظيفة معنوية، فالهاء كانت تؤدي وظيفة التنبيه، ثم صارت جزءاً من الكلمة، ولم تعد تؤدي تلك الوظيفة.

- اسم الإشارة في حالة التثنية مبني وليس معرباً، وبنائه كبناء المثنى على الألف في حالة الرفع، وعلى الياء في حالتي النصب والجر، وعُدَّ ذلك بناءً لأنه جاء هكذا في أصل الوضع، وليس نتيجة عملية صرفية تحوّل (هذا + هذا) إلى (هذان) أو (هذين)، أو تحوّل (هذا + هذه) إلى (هاتان) أو (هاتين).

- الحركات التي تأتي في أواخر الأسماء الموصولة هي من باب التنوين في الحركات، وهي ناتجة عن اختلاف اللهجات، وصيغتا المثنى للمؤنث والمذكر مبنيتان أيضاً على حركتين تشبيهاً لهما بالمثنى، وأما (أي) فإنَّ اختلاف حركاتها ليس دليلاً على إعرابها، بل يمكن أن يكون للتفريق بين أنواعها المختلفة، أو أن هذه الكلمة انتقلت من حالة البناء إلى حالة الإعراب؛ لأنها استخدمت مستقلة من غير صلة، ولذلك احتاجت إلى الحركات للتفريق بين مواقعها المختلفة فأشبهت المعرب.

- أسماء الأفعال غير المنقولة، وأسماء الأصوات ألفاظ مرتجلة تعبّر عن مواقف انفعالية، لا تحتاج إلى الإعراب؛ لأنها لم توضع في الأصل لتركب مع غيرها، فهي ألفاظ مبنية على ما ظهرت عليه، فأقلها مقطع واحد (ص ح) أو (ص ح ح) أو (ص ح ص)، وذلك من أجل الالتزام بقواعد اللغة؛ لأنهم شبهوها بكلامهم وبنوها على قواعده، ولذلك جاءت أواخرها بحركة أو ساكن، حسب تنوعات المقطع المنسجم مع قواعد اللغة.

- أسماء الأفعال المنقولة انتقلت إلى صيغة جديدة مبنية، والكاف فيها جزء منها وليست ضميراً مضافاً، فهي ليست من دلائل الإعراب، كما أن تغيّر حركات أواخرها ليس دليل إعراب كذلك، بل هو اختلاف ناتج عن اختلاف اللهجات، وتتوینها تتوین تتکیر يتبع حركات البناء، ولا يتبع حركات الإعراب.

- اسم الفعل المعدول على وزن (فعال) مبني على الكسر للمخالفة الصوتية بين مقطعين متحركين بالفتح، الثاني منهما يمتاز بطول الفتحة.

- الحروف مبنية؛ لأنها مفاصل الكلام، فالكلام يتكون من ثابت ومتحرك، ولما كانت الحروف هي تلك المفاصل بنيت ليتمكن المتكلم من بناء تراكيبه؛ إذ لو فقدت تلك المفاصل لما أمكن بناء الكلام، والذي تحكم في بنائها قواعد المقطع، وليست البناء على السكون كما يرى النحاة، فإذا تجاوزت قواعد المقطع عادت إلى البناء على السكون حين يصح ذلك، فالحروف التي تتشكل من حرف واحد والتي سماها النحاة أحادية، هي في الحقيقة تتكون من مقطع واحد، وهو أقل ما تكون عليه الكلمات في اللغة العربية، وهذا المقطع شكّل من أجل إمكانية الابتداء به في النطق، لأن هذه الحروف لا تأتي إلا متصلة مع غيرها، ولذلك فهي تشكل دائماً بداية مقطع، مما أدى إلى تحريكها بالفتحة التي هي أخف الحركات.

وأما الثنائية فإنها تتشكل من مقاطع متوسطة (ص ح ص) أو (ص ح ح)، ولذلك فإن نهايتها إما أن تكون صامتاً ساكناً أو حركة.

أما الثلاثية فما فوق فإن مقاطعها متشكلة مكتملة، ولذلك جاء تحريكها للتخلص من المقطع الطويل المغلق المرفوض في الوصل، وهي لا تأتي إلا مع غيرها، أي لا تنطق إلا في حالة الوصل فيتحرك آخرها بحركة، وتم اختيار

الفتحة في الغالب، لأنها أخف الحركات التي تأتي في بداية المقطع، لأنّ هذه الحروف عندما تتصل مع غيرها يتشكل من حركة آخرها مقطع قصير إذا بدأ المقطع الذي يليها بحركة، ومقطع متوسط إذا بدأ المقطع الذي يليها بصامت.

- البناء على الضم في (منذُ)، جاء لأسباب صوتية، إذ الأصل في هذه الكلمة (مُذّ) بالسكون، وهي ظرف وليست حرفاً، ونتيجة لتوهم الإدغام فيها، ولأنّ الذال حرف لين يحتاج إلى اعتماد تمّ فك الإدغام الموهوم، فأصبحت (مُنذُ) بالسكون، فتشكل المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص / ص ح ص) المرفوض في الوصل، فحرّكت ليتشكل منها مقطعان (ص ح ص / ص ح ) ، وحرّكت كذلك حتى لا تعود إلى الإدغام مرة أخرى، وكانت الحركة ضمة لمناسبة حركة المقطع الأول (مُن - ذُ).

- إن حرف الجر (الباء) كان في الأصل مكوناً من صامت وحركة طويلة مثل (في)، ولا سيما أن معانيهما متقاربة، إذ يتناوبان في كثير من المواقع، وأن مخرجيهما متقاربان، وقد قصّرت كسرة (بي) الطويلة في الوصل، فلا فرق صوتياً بين (في البيت) و(بالبيت)، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية -fil- (bayt)، و(bil-bayt)، ولكن الباء قصرت حركتها دائماً؛ لأنه لا يوجد حرف مشابه لها.

- البناء الجزئي يتمثل في الكلمات التي تأخذ حركتين أو حالتين، ومن ذلك المثنى، وجمع المذكر السالم، فهما صيغتان مرتجلتان مبنيتان، والاختلاف الحاصل ليس إعراباً، بل هو تطور حدث في اللغة العربية بتأثير الإعراب، ويمكن تشبيه ذلك بالضمائر. فالصيغة في حالة الرفع تختلف عن الصيغة في حالتها النصب والجر.

- جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف مبنيان على حركتين، وتعليل ذلك أن هذه الكلمات جاءت في حالة وسطى بين الإعراب والبناء، ويمكن إرجاع ذلك لأسباب تاريخية ناتجة عن تطور ما حدث في الكلمات، فانتقلت من أحادية الحركة إلى الثنائية، ثم الثلاثية، أو العكس. وهذه الكلمات تحتل مرحلة من مراحل هذا التطور.

- علة بناء المنادى المعرفة موقعية معنوية. فالمنادى في هذه الحالة متعين، والتعيين يقتضي الخطاب المباشر، فأشبهه الحاضر، ولم يشبه الغائب. والحضور يقتضي التعريف، والتعريف لا يقبل التتوين، وترك التتوين دليل بناء، والمنادى هنا مشاهد عياناً، فلم ينون تمييزاً له عن الغائب النكرة، وأما البناء على الضم فقد جاء من أجل الإعلام بهذا الحضور؛ لأن الضم علامة الابتداء والفاعلية، والفتحة علامة المفعولية، ودعاء الحاضر يقربه من معنى الابتداء أكثر من معنى دعاء الغائب، فهو أقرب إلى ضمائر الرفع للإغراق في تعيينه وتعريفه.



- الاسم النكرة المنفي بـ(لا) مبني لأنه رُكِبَ مع لا، وحرك بالفتح إتباعاً لحركة (لا) وهي فتحة طويلة، أو أنّ هذه الفتحة دلالة على عمل (لا)؛ فهي تعمل عمل (إن)، ولأنّ اسمها جاء مبنياً، فربما يوهم ذلك ببطلان عملها؛ فتركت الفتحة دلالةً على العمل، واللغة تلجأ عادةً لترك علامة تدل على الأصل.

- البناء على الجوار ليست علة الإضافة إلى المبني كما يرى النحاة، وإنما قسمت المبنيات من هذا النوع إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى فئة الظروف المضافة، فهي ليست مبنية بل هي منصوبة على الظرفية، والفئة الثانية كلمة (غير)، وفتحتها ليست للبناء بل هي منصوبة تشبيهاً بالمستثنى، والفئة الثالثة هي (مثل) مع (ما)، فالفتحة في كلمة (مثل) جاءت للتناسق الصوتي؛ أي أن الموقع هو الذي فرض هذه الحركة.

- الأعداد المركبة مبنية ومعها العدد (اثنا عشر)، وانتقاله من الألف إلى الياء ليس من أجل الإعراب بل تشبيهاً له بالمتنى المبني على حالتين كما مرّ سابقاً.

- لا أرى في قولهم (يا ابن أمّ) بناء كما رأى النحاة، بل إن هذه الفتحة تقصير للحركة الطويلة على لهجة من يقول (أما) بدل (أمي)، وبذلك تكون الفتحة نتاج تقصير الألف لتصبح (يا ابن أمّ)، كما أنّ الكسرة نتاج تقصير الياء لتصبح (يا ابن أمّ).

- إن بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة على الضم ما هو إلا من باب الشيع؛ إذ إن الفتحة ليست مقصودة بذاتها، بل وريدت هذه الظروف بالحركات الثلاث

فمن جرّها منونة أو غير منونة أعربها، ومن حرّكها بالفتح أو الضم بناها للإشعار بالمحذوف، أو من باب التّويع في الحركات، ولكن البناء على الضم شاع أكثر من غيره؛ لأنه أقوى بالإشعار بالمحذوف، فالفتحة تكون علامة جر في بعض الكلمات.

- الفعل الماضي مبني على السكون، ويحرّك آخره للمناسبة الصوتية مع ما يتصل به، وكذلك فعل الأمر.

- الفعل المضارع مُعرب في جميع أحواله حتّى عند اتصاله بنون النسوة، وإن سكونه مع نون النسوة، وفتحه مع نون التوكيد ما هما إلا أحوال عارضة اقتضتها طبيعة الدلالة والمعنى، وذلك للتفريق بين الفاعل في كل منها، فالفتحة للمفرد والغائب، ولو رُفِع لتشابه مع المسند إلى ضمير الجماعة، ولو كُسِر لالتبس مع المسند إلى ياء المخاطبة، والسكون لا يأتي مع نوني التوكيد منعاً من التّقاء الساكنين، ولذلك لزم الفتح في أحواله الإعرابية جميعها.

والإعراب دخل الفعل المضارع ليس بسبب مشابهة الاسم، ولكنه دخله من باب التحقق وعدمه، فالفعل حدث يمكن تحقّقه أو لا يمكن. فالمتحقّق يأخذ حركة الضم أي الرفع، والتحقّق يكون إما بحكم العادة أو الظاهرة، أو عدم اعتماده على فعل آخر، والمنصوب لم يُنصب بفعل الأدوات الداخلة عليه، بل لأن هذه الأدوات جعلت تحقّقه مستحيلاً أو معتمداً على فعل آخر أو مصاحباً له، أما المجزوم هو ما دلّ على إمكانية كامنّة، يمكن تحقيّقها في المستقبل، والتحقّق مبني على شرط مستقبلي، فالأدوات لا تجزم الفعل، بل هي تصرف معناه إلى كمون التحقق.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت: 215هـ). معاني القرآن. (ط2). (تحقيق: فائز فارس)، 1979م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله، (ت: 905هـ). شرح التصريح على التوضيح. بيروت: مطبعة دار الفكر، 1967م.
- أَسْتَيْتِيَّة، سمير، (1994م). رؤية جديدة في تفسير التتوين في العربية. مجلة جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج5، ج1.
- الإسفرائيني، محمد بن تاج الدين، (ت: 684هـ). اللباب في علم الإعراب. (ط1)، (تحقيق: الدكتور شوقي المعري). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- إسماعيل، خالد، (2000م). فقه لغات العاربة المقارن. (ط1)، إريد.
- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، (ت: 929هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. (ط2)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1939م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت: 577هـ). أسرار العربية. (تحقيق: محمد بهجة البيطار). دمشق: مطبعة الترقى، 1957م.
- ----- الإنصاف في مسائل الخلاف. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر.

- الأندلسي، أبو حيان، (ت: 745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. (ط1)، (تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.
- الأندلسي، أبو حيان، (ت: 745هـ). البحر المحيط. (تحقيق: أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- الأندلسي، أبو حيان، (1983م). تفسير البحر المحيط. (ط2). بيروت، دار الفكر.
- الأنصاري، أبو جعفر، (ت: 540هـ) الإقناع في القراءات السبعة. (ط1). (تحقيق: الشيخ أحمد فريد المزيدي). بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م.
- الأنطاكي، (د.ت). الوجيز في فقه اللغة. (ط3). بيروت: مكتبة الشرق.
- أنيس، إبراهيم، (1961م). الأصوات اللغوية. (ط3). القاهرة: دار النهضة العربية.
- ----- (1972م). من أسرار اللغة. (ط4). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، (ت: 469هـ). شرح المقدمة المحسبة. (ط1). (تحقيق: خالد عبد الكريم)، الكويت، 1977م.
- براجستراسر، (1982م). التطور النحوي للغة العربية. (أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- بروكلمان. (1977م). فقه اللغات السامية. (ترجمة: رمضان عبد التواب). الرياض: جامعة الرياض.
- بشر، كمال، (1987م). علم اللغة العام، الأصوات العربية. عمان: مطبعة الشباب.

- التهانوي، محمد بن علي، (ت: 1158هـ). كشف اصطلاحات الفنون. كلكتا، 1862م.
- تومة، عبد الجبار، (1994م). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، (ت: 291هـ). مجالس ثعلب. (ط2)، (تحقيق: عبد السلام هارون). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
- جبر، محمد عبد الله، (1980م). أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية. بيروت: دار المعارف.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد الدمشقي، (ت: 833هـ). النشر في القراءات العشر. (تصحيح وطبع محمد أحمد دهمان). دمشق: مطبعة التوفيق، 1345هـ.
- الجندي، أحمد علم الدين، (د.ت). اللهجات العربية في التراث. ليبيا، تونس: الدار العربية للكتاب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ). الخصائص. (ط2)، (تحقيق: محمد علي النجار). بيروت: دار الكتاب العربي، 1957م.
- ----- سر صناعة الإعراب. (تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين). (ط1). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.
- ----- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. (تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي)، الجمهورية العربية المتحدة، لجنة إحياء التراث، 1386هـ.

- ----- المنصف لكتاب التصريف. (ط1). تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، (ت: 646هـ). الكافية في النحو بشرح الرضي الاستراباذي. (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م.
- حداد، حنا، الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، مج10، ع2، ص215.
- حسان، تمام، (1980م). اللغة بين المعيارية والوصفية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ----- (1973م). اللغة العربية، معناها ومبناها. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حسن، عباس، (1971م). النحو الوافي. (ط4). القاهرة: مطبعة دار المعارف.
- حلمي، باكزة رفيق، (1974م). لغات الجزيرة العربية. بغداد: مطبعة المجمع العلمي.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، (ت: 567هـ). المرتجل في شرح الجمل. (تحقيق: علي حيدر). دمشق، 1972م.
- الدايل، عبد الله، (1990م). البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر، (ت: 347هـ). كتاب الكتاب. (ط1)، (تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي). الكويت: دار الكتب الثقافية، 1977م.



- الدميّاطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، (ت: 1117هـ). إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. (ط1). (وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة). بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.
- الرمانى، علي بن عيسى، (ت: 384هـ). معاني الحروف. (ط3). (تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي). جدة: دار الشروق، 1984م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 310هـ). ما ينصرف وما لا ينصرف. (تحقيق: هدى محمود قراعة). القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1971م.
- الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت: 310هـ). معاني القرآن. (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي). بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1973م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 340هـ). الإيضاح في علل النحو. (ط3)، (تحقيق: مازن المبارك). بيروت: دار النفائس، 1979م.
- ----- الجمل في النحو. (ط1)، (تحقيق: علي توفيق الحمد). بيروت: مؤسسة الرسالة، وإريد: دار الأمل، 1984م.
- ----- كتاب اللامات. (ط2)، (تحقيق: مازن المبارك). دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1985م.
- ----- مجالس العلماء. (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). الكويت، 1962م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت: 538هـ). الكشاف. (ط1)، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض). الرياض: مكتبة العبيكان، 1998م.
- ----- المفصل في علم العربية. (ط1). بيروت: دار الجيل، د.ت.



- ابن زنجلة، محمد، (ت: 403هـ). حجة القراءات. (ط1). (تحقيق: سعيد الأفغاني). طرابلس: منشورات جامعة بنغازي، 1974م.
- السامرائي، إبراهيم، (1961م). دراسات في اللغة. بغداد: مطبعة العاني.
- ---- (1966م). من أسرار اللغة. (ط3). القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- السجاعي، أحمد بن أحمد، (ت: 1197هـ). حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت: 316هـ). الأصول في النحو. (تحقيق: عبد الحسين الفتلي). بغداد: مطبعة سلمان الأعظمي، 1973م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري. الموجز في النحو. (تحقيق: مصطفى الشويمي، وابن سالم دامجي). بيروت: مطبعة بدران، 1965م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، (ت: 626هـ). مفتاح العلوم. بيروت: مطبعة دار الكتب العلمية، د.ت.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (ت: 581هـ). أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث. (ط1). (تحقيق: محمد إبراهيم البنا). القاهرة: مطبعة السعادة، 1970م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت: 180هـ). الكتاب. (ط1)، (تحقيق: عبد السلام هارون). بيروت: دار الجيل، د.ت.
- السيد، محمد عبد المقصود، (1986م). اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم. (ط1). القاهرة: مطبعة الأمانة.
- ابن سيده، أبو الحسن بن إسماعيل، (ت: 458هـ). المخصص. (ط1)، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1996م.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (ت: 368هـ). أخبار النحويين البصريين. (ط1)، (تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد خفاجي). القاهرة: مطبعة الحلبي، 1955م.
- ----- شرح كتاب سيويه. (تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م.
- ----- ضرورة الشعر. (تحقيق: رمضان عبد التواب). بيروت، 1985م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ). الأشباه والنظائر. (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد). القاهرة: شركة الطباعة، 1975م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ). المطالع السعيد في شرح الفريدة. (تحقيق: نبهان ياسين حسين). بغداد: دار الرسالة للطباعة، 1977م.
- ----- همع الهوامع شرح جمع الجوامع. (تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون). الكويت: دار البحوث العلمية، 1975م.
- الشايب، فوزي، (1991م). الماضي المجرد ومسألة البناء على الفتح. مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، مج3، ج1.
- ----- (1996م). منع الصرف بين الاستعمال والتقييد النحوي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج71، ج4.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت: 542هـ). أمالي ابن الشجري. الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، 1349هـ.

- الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الصنعاني، (ت: 680هـ). كتاب التهذيب الوسيط في النحو. (ط1). (تحقيق: فخر صالح قدارة). بيروت: دار الجيل، د.ت.
- طلافحة، أمجد، (1995م). إسناد الأفعال إلى الضمائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- عبد التواب، رمضان، (1983م). التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد الجليل، عبد القادر، (1998م). الأصوات اللغوية. عمان: دار صفاء للنشر.
- العدوي، محمد بن عبادة، (د.ت). حاشية العدوي على شذور الذهب. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، (ت: 669هـ). شرح جمل الزجاجي. (تحقيق: صاحب أبو جناح)، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- ----- المقرب. (ط1)، (تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري). بغداد: مطبعة العاني، 1971م.
- ----- الممتع في التصريف. (ط1)، (تحقيق: فخر الدين قباوة). بيروت: دار المعرفة، 1987م.
- العطار، حسن بن محمد، (د.ت). حاشية العطار على الأزهرية. القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الرحمن، (ت: 769هـ). شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد). (ط1). تحقيق: محمد كامل بركات، دمشق: مطبعة دار الفكر، 1980م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. (ط5)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: مطبعة دار الاتحاد العربي، 1967م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن، (ت: 616هـ). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. (ط1)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م.
- الباب في علل البناء والإعراب. (تحقيق: غازي مختار طليمات). (ط1). بيروت: دار الفكر المعاصر، 1995م.
- الباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان، د.ت.
- مسائل خلافة في النحو. (ط2)، تحقيق: محمد خير حلواني. دمشق: دار المأمون، د.ت.
- عمايرة، إسماعيل، (1993م). ظاهرة التأنيث بين اللغات العربية واللغات السامية. (ط2). عمان: دار حنين.
- عنبر، تغريد السيد، (1986م). الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة، دراسة صرفصوتية. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج4، ع2.
- عواد، عبد السلام. (1979م). الشكلية في النحو العربي. القاهرة: مطبعة جامعة عين شمس.
- الغلاييني، مصطفى، (2005م). جامع الدروس العربية. القاهرة: دار الحديث.

- فؤاد، محمود، (1999م). أثر ظاهرة التتكير والتعريف في السياق اللغوي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ). الإيضاح العضدي. (ط1)، (تحقيق: حسن شاذلي فرهود). القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1969م.
- ----- المسائل العسكرية. (ط2)، (تحقيق: علي جابر المنصوري). بغداد، 1982م.
- الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، (ت: 487هـ). الإقصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب. (ط3). (تحقيق: سعيد الأفغاني). بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ). معاني القرآن. (ط2). بيروت: عالم الكتب، 1980م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت: 175هـ). معجم العين. (تحقيق: عبد الله درويش). بغداد، 1967م.
- الفضيلي، عبد الهادي، (1979م). مختصر النحو. (ط5). جدة: دار الشروق.
- فليش، هنري، (1966م). العربية الفصحى. (ط1). (تعريب: عبد الصبور شاهين). بيروت: المطبعة الكاثوليكية.
- فندريس، (1957م). اللغة. (تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- القرالة، زيد، (1994م). الحركات في اللغة العربية - دراسة في التشكيل الصوتي. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- القلقشندي، أبو العباس بن علي، (ت: 821هـ). صبح الأعشى في صناعة الإنشا. القاهرة: المطبعة الأميرية، 1914م.
- القوشجي، علاء الدين علي بن محمد، (ت: 879هـ). عنقود الزواهر في الصرف. (ط1)، (تحقيق: أحمد عفيفي). القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 2001م.
- الكسار، محمد، (1976م). المفتاح لتعريف النحو. دمشق: سلسلة النحو المعرب.
- الكفراوي، حسن بن علي، (ت: 1202هـ). شرح الكفراوي على متن الأجرومية، وبالهامش حاشية الحامدي. (ط3). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1954م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت: 702هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني. (تحقيق: أحمد محمد خرّاط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1975م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ). ألفية ابن مالك. بغداد: مكتبة النهضة، د.ت.
- ----- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكاتب العربي، 1967م.
- ----- شرح التسهيل. (تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد). بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م.
- ----- شرح الكافية الشافية. (ط1). (تحقيق: علي محمد معوض). بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.



- المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ). الكامل. (ط1). (تحقيق: محمد أحمد الدالي). بيروت: مؤسسة الرسالة، 1986م.
- ----- المقتضب. (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1399هـ.
- محيسن، محمد سالم، (د.ت). المذهب في القراءات العشر وتوجيهها. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
- المخزومي، مهدي، (1966م). في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ----- (1964م). في النحو العربي نقد وتوجيه. صيدا: المكتبة العصرية.
- المخزومي، مهدي، (1958م). مدرسة الكوفة. (ط2). القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- المرادي، حسن بن قاسم، (ت: 749هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. (ط1). (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.
- مرعي، عبد القادر، (2000م). التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات. الكرك: جامعة مؤتة.
- مصطفى، محمد صلاح الدين، (د.ت). النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين، (ت: 610هـ). المصباح في علم النحو. (ط1)، (تحقيق: عبد الحميد السيد طلب). القاهرة: مكتبة الشباب، د.ت.



- ابن معطي، زين الدين أبو الحسن، (ت: 628هـ). الفصول الخمسون. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- أبو المكارم، علي، (1969م). الظواهر اللغوية في التراث النحوي. القاهرة.
- مكي بن أبي طالب، (ت: 437هـ). مشكل إعراب القرآن. (ط2). (تحقيق: ياسين محمد السّواس). دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، (ت: 711هـ). لسان العرب. (ط3)، (تصحيح وعناية: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي). بيروت: دار إحياء التراث، 1999م.
- أبو موسى، (1995م). الضمير وأثره في بناء الجملة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- موسى، نهاد، (1971م). ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. الأبحاث، الجامعة الأمريكية - بيروت، السنة 24، ج1-4.
- ابن الناظم، محمد بن محمد، (ت: 686هـ). شرح الناظم على ألفية ابن مالك. (تحقيق: محمد باسل عيون السود). بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.
- النحاس، أبو جعفر، (ت: 338هـ). إعراب القرآن. (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني، 1977م.
- نزال، نبال، (2004م). التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- النمر، فهمي، (1985م). ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم. القاهرة: دار الثقافة.

- الهروي، أبو الحسن علي بن محمد، (ت: 415هـ). كتاب اللامات. (تحقيق: يحيى علوان البلداوي). مكتبة الفلاح، د.ت.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين، (ت: 761هـ). شرح شنور الذهب. (ط8)، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1960م.
- ----- شرح قطر الندى وبل الصدى. (ط10). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1959م.
- ----- مغني اللبيب. (تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله). بيروت: دار الفكر، 1985م.
- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، (ت: 381هـ). علل النحو. (ط2). (تحقيق: محمود نصار). بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م.
- ياقوت، أحمد سليمان، (1981م). ظاهرة الإعراب في النحو العربي. (ط1). الرياض: عمادة شؤون المكتبات وجامعة الرياض.
- يعقوب، أميل، (1992م). الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي. (ط1). بيروت: دار الجيل.
- ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت: 643هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ت.









# ظاهرة البناء في النحو العربي



Bibliotheca Alexandrina



1502964



9 789957 612184



ناشرون وموزعون

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله  
هاتف: 00962 6 534 3052، فاكس: 00962 6 535 6219  
خلوي: 0962 79 555 5279  
E-mail: dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com